دروس في علم الدراية

الدكتور السيد رضا مؤدب

المترجم: قاسم البيضاني



الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم





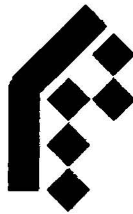
مركز دراسات المصطفى ﷺ الدولي



دروس في علم الدراية

الدكتور السيّد رضا مؤدّب

تعريب: قاسم البيضاني



مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر
التابعة لجامعة المصطفى العالمية

مؤدب، رضا، ۱۳۴۱ـ
دروس في علم الدراية / تأليف السيد رضا مؤدب؛ تعريب قاسم البيضاني؛ [ل] جامعة المصطفى ﷺ العالمية، مركز دراسات المصطفى ﷺ الدولي. ـ قم: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر، ۱۴۳۲ق. = ۱۳۹۰ش.
۲۰۸ص. ـ (مركز دراسات المصطفى ﷺ الدولي؛ ۵۷)
ISBN: 964 - 7741 - 95 - 2 ۳۱۰۰۰ ريال
فهرست نويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
عنوان اصلى: درسنامه دراية الحديث.
عربى.
كتابنامه: ص. [۲۰۵]ـ۲۰۸؛ همچنين به صورت زيرنويس.
۱. حديث ـ علم الدرايه. ۲. حديث ـ نقد و تفسير. الف. بيضانى، قاسم، مترجم. ب. مركز بين المللى ترجمه و نشر المصطفى ﷺ. ج. پژوهشگاه بين المللى المصطفى ﷺ. د. عنوان. هـ عنوان: درسنامه دراية الحديث.
BP۱۰۹/م۸د۴۰۴۳ ۲۹۷/۲۶

دروس في علم الدراية

تأليف: الدكتور السيّد رضا مؤدّب

تعريب: قاسم البيضاني

الطبعة الثانية: ١٤٣٢ ق / ١٣٩٠ ش

النّاشر: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة و النشر

الإخراج الفنّي: السيد محمد عمادي المجد

معتمد الطباعة: نعمت‌الله يزداني

المطبعة: زلال كوثر ● **السّعر:** ٣١٠٠٠ ريال ● **عدد الطّبع:** ٢٠٠٠

التوزيع:

● قم، استدارة الشهداء، شارع الحجتية، معرض مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر.
هاتف ـ فكس: ٧٧٣٠٥١٧ ٠٢٥١

● قم، شارع محمد الامين، تقاطع سالارية، معرض مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر.
هاتف: ٢١٣٣١٠٦ ٠٢٥١ فكس: ٢١٣٣١٤٦ ٠٢٥١

www.miup.ir, eshop.miup.ir
E-mail: admin@miup.ir, root@miup.ir

كلمة الناشر

إن التطور العلمي الذي يشهده عالمنا اليوم، والوسائل التكنولوجية الحديثة قد دفعت بعجلة المدنية والثقافة الى الأمام، بل واصبح الانسان يرقب في كل يوم تصورا آخر، وهذا التطور قد كشف لنا القناع عن بعض المناهج الدراسية في معاهدنا ومؤسساتنا العلمية واذا بها مناهج تحتل زاوية ضيقة من هذا العالم العلمي الفسيح.

من هنا اتخذت المؤسسات العلميّة في الجمهورية الاسلامية في ايران وفي مقدّمتها جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالميّة؛ أتخذت على عاتقها صياغة بعض المناهج الدراسيّة صياغة تلائم الحركة العلميّة المعاصرة، ومالها من متطلّبات بحيث تنسجم مع المحيط العلمي الجديد.

لقد بادرت الاقسام العلميّة في جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله بمخاطبة الاساتذة ذوي الأختصاص ليساهموا في وضع مناهج حديثة في علوم القرآن، والفقه، والاصول، والتفسير، والتاريخ، و... كي تلبّي احتياجات الدارسين في مختلف المستويات وعلى صعيد كل الاختصاصات الأنسانية والدينية.

كانت خطوة الجامعة جريئة وموفقة حيث بذرت بذوراً صالحة تفتّقت من خلالها براعم طيبة، وانتجت ثماراً ناضجة تؤتى أُكُلها في كلّ حين.

نعم، لمّا كانت بعض المواد الدراسيّة لم تتوفر فيها الكتب المنهجيّة اللازمة التي تنسجم مع السطح العلمي لعموم المعاهد والمؤسسات العلميّة، فقد أناطت ادارة جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله ـ

الحقل العلمي ـ مهمّة تدوين وتأليف هذه المناهج الجديدة والبحوث العلميّة ذات الطابع العلمي والأكاديمي الى جملة من الاساتذة المختصّين والعلماء الأفاضل، وأولتهم رعاية فائقة وتسهيلات محمودة كي يتمّ انجاز تلك البحوث على وفق المناهج المقرّرة. وفعلا تصدّى للعمل نخبة من العلماء، وأُنجز الكثير من تلك البحوث والمؤلّفات، حيث بذل أصحاب الفضيلة جهوداً مضنية، ومساعي متواصلة، بغية المساهمة الجادة في خلق كادرٍ متخصّصٍ في شتى العلوم والفنون، ثم جاءت هذه المساهمة صادقة في كل ابعادها، تجلّلها النظرة الشمولية والعمق العلمي والبيان الواضح.

إن جامعةالمصطفى ﷺ العالميّة اصبحت اليوم محطّ انظار الدارسين في الداخل والخارج، وهي تعدّ بحقٍ من اكبر المؤسسات العلمية في عالمنا الاسلامي والعربي، وقد استقطبت العديد من اصحاب الاختصاص من الاساتذة والمؤلفين، كما أغنت المكتبة الاسلامية بمجموعة بحوث ومؤلفات قد تم طبعها ونشرها خلال هذه السنين القلائل لتكون منهلاً عذباً للدارسين وطلاب الحقيقة والمعرفة.

ومن منطلق الخدمة العلميّة يتقدّم مركز النشر المصطفى ﷺ العالمية في هذه الجامعة بالشكر والتقدير لسماحة الاستاذ لما بذله من جهود تستحق الاحترام والتقدير في قاسم البيضاني لكتاب دروس في علم الدراية كما نشكر اعضاء الكادر الفني الذي ساهم بشكل حثيث في انجاز وطبع هذا الكتاب الماثل بين يدي القاريءالكريم.

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد ساهمنا في رفد الحقل العلمي والمكتبة الاسلامية بالبحوث والمؤلفات خدمة للعلم والعلماء ومشاركة منّا في تفعيل الحركة الثقافية في العالم الاسلامي، وما التوفيق إلا من عند الله.

مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر

الفهرس

المقدّمة

يعتبر علم الدراية من الدروس المقررة في مرحلة «البكلوريوس» قسم علوم القرآن والحديث، حيث يدرس الطلاب هذه المادة بمعدل حصتين في الأسبوع. وطبقاً للعناوين المصادق عليها فعلىٰ الطالب ان يدرس «تاريخ الحديث» قبل الدخول في مباحث هذا العلم (علم الدراية).

ان الهدف من دراسة علم الدراية هو التعرّف علىٰ الاصطلاحات الحديثية الشائعة عند علماء الشيعة، حتىٰ يتمكّن الطالب من الاستفادة من احاديث أهل البيت بصورة أفضل. أما العناوين المصاديق عليها خلال هذه المرحلة في هذا الدرس فتشمل أربعة أقسام:

١. المباحث التمهيديّة من قبيل: ضرورة دراسة الحديث، تعريف علم الدراية، نبذة تاريخية عن علم الدراية؛

٢. اصطلاحات الحديث؛ ويمكن تقسيمها إلىٰ قسمين:

أ) الاصطلاحات التي تختص بالحديث نفسه (الاصطلاحات الداخلية)، وتشمل الاصطلاحات المتعلّقة بتعريف الحديث ومرادفاته، والاصطلاحات المتعلقة بتقسيم الحديث من حيث عدد الرواة، تقسيم الخبرالواحد من حيث حالات الرواة، الاصطلاحات المشتركة (١٦ مصطلحاً)، والمختصة (١٥ مصطلحاً)؛

ب) الاصطلاحات التي لا ترتبط بنفس الحديث (الاصطلاحات الخارجية)،

وتشمل الاصطلاحات المتعلقة بالكُنىٰ والألقاب كالألقاب المختصة بالمعصومين عليهم السلام وغير المعصومين، وكذلك الاصطلاحات المتعلقة بتحمُّل الحديث، وبعض الاصطلاحات الشائعة الأخرىٰ؛

٣. شرائط قبول الرواية؛

٤. النقل بالمعنىٰ وتقطيع الحديث، آداب تعلم الحديث، آداب نقله وكتابته.

وكما قلنا سابقاً فانّ الهدف من هذا العلم هو الاطلاع والتعرّف علىٰ الاصطلاحات الشائعة بين محدّثي الشيعة. أما دراسة هذه المصطلحات دراسة مقارنة مع آراء أهل السنة فسوف يتم تناولها في مراحل أعلىٰ، أي في مرحلة الماجستير. وقد اشتمل كل درس من هذه الدروس علىٰ خلاصة البحث، الأسئلة، بحوث تحقيقية، وبهذه الطريقة يمكن تحقيق مزيد من التقدُّم العلمي للطلاب في هذا المجال. نأمل أنْ يكون هذا الجهد مفيداً ونافعاً لطلبة العلوم الدينيّة في المركز العالمي وبقية المراكز التعليميّة الأخرىٰ، وان يُحقق الأساتذة من خلاله الأهداف المنُاطة بهم. والجدير بالذكر باننا تجنّبنا ترجمة النصوص سواء كانت من روايات أهل البيت عليهم السلام، أو نقل أقوال العلماء؛ لكي يكون ذلك حافزاً للمزيد من بذل الجهد.

ولا يفوتني في هذه المناسبة من تقديم الشكر إلىٰ القسم المشرف علىٰ التعليم في المركز العالمي للعلوم الاسلاميّة، وكذلك مدير واعضاء اللجنة المسؤولة في علوم القرآن والحديث، وإلىٰ مدير «مكتب التخطيط وتدوين المناهج الدراسيّة» في المركز الاستاذ حجّة الإسلام والمسلمين عزّالدين رضا نژاد ـ زيد عزه ـ.

وفي الختام نحن بانتظار ملاحظات وانتقادات الأساتذة المحترمين وأهل الاختصاص في هذا المجال.

السيّد رضا مؤدّب
قم، الحوزة العلمية، ١٣٨٣ش

١
تمهيد

ضرورة البحث في علم الحديث

تعتبر احاديث المعصومين عليهم السلام ـ سواء كانت صادرة عن النبي صلى الله عليه وآله، أو عن الأئمة عليهم السلام ـ المنبع الصافي الصادر من معين الوحي الإلهي؛ لهداية الإنسان. فهو ينشأ (الحديث) من قول وفعل المعصوم عليه السلام؛ ليخرج الإنسان من حالة الانحطاط والشهوات الحيوانية والوصول به إلىٰ قمّة السعادة والحياة الروحيّة تماماً كما هي وظيفة القرآن. وقد استودع الباري عزّوجلّ الإنسان هذين الميراثين (القرآن والحديث) كما قال الرسول صلى الله عليه وآله: «**انّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي وانهما لن يفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما، ألا هذا عذبٌ فراتٌ فاشربوا وهذا ملحٌ أُجاج فاجتنبوا**».[١]

انّ حديث المعصوم عليه السلام له منزلة ومكانة رفيعة إلىٰ درجة انه ورد في بعض الأقوال الصادرة عن المعصومين عليهم السلام ان الحديث جلاء وحياة للقلوب وقد ورد التأكيد كثيراً علىٰ طلبه، أو روايته؛ فقد جاء في بعض الروايات أن مكانة وقيمة الاشخاص تكمن في مقدار روايتهم للأحاديث وفيما يلي طائفة من هذه الأخبار:

---

١. محمد باقر المجلسي، بحار الانوار، ج ٢، ص ١٠٠، كتاب العلم، الباب الرابع عشر، الحديث ٥٩

١. عن رسول الله ﷺ: «تحدّثوا فإنّ الحديث جلاء للقلوب».[١]

٢. عن الباقر ﷺ: «يا فضيل إن حديثنا يحييٰ القلوب».[٢]

٣. عن الباقر ﷺ: «سارعوا في طلب العلم فو الّذي نفسي بيده، لحديث واحد في حلال وحرام تأخذه عن صادق، خير من الدنيا وما حملت من ذهب وفضّة».[٣]

٤. عن الصادق ﷺ: «اعرفوا منازل الناس منّا علىٰ قدر رواياتهم عنّا».[٤]

٥. عن رسول الله ﷺ: «اللّهم ارحم خلفائي ـ ثلاث مرّات ـ قيل يا رسول الله ومن خلفائك؟ قال: الذين يأتون من بعدي ويروون حديثي وسنّتي».[٥]

ولهذا السبب كان للحديث مثل هذه الأهمّية الكبيرة عند المعصومين ﷺ.

إنّ التحقيق ودراسة الحديث من حيث المتن والسند يعتبر ضرورة من الضرورات لأيّ طالب من طلاب العلوم الدينية حتىٰ يتمكّن من الاستفادة ـ بصورة جيّدة ـ من هذه النعمة الكبيرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالاصطلاحات المستخدمة في الحديث والتي هي اعم من السند والمتن. ومن جهة أخرىٰ، فان الفقه والاجتهاد يتوقف علىٰ معرفة هذه الاصطلاحات وهي من مقدمات الإجتهاد في علوم آل محمد ﷺ، يقول العلّامة المامقاني في هذا المجال: **«لما كان علما الدراية والرجال من العلوم المتوقّف عليها الفقه والاجتهاد، عند اولي الفهم والاعتبار... رأيت من الفرض اللازم عليّ عيناً تصنيف كتابين فيهما».[٦]**

وقد أكّد آيةالله النجفي علىٰ هذا الأمر أيضاً فقال: **«من أشرف العلوم الإسلامية، علم**

---

١. الكليني، الكافي، ج ١، ص ٤١، الحديث ٨

٢. محمدباقر المجلسي، بحارالانوار، ج٢، ص١٤٤، الحديث ٥، الباب ١٩ (فضل كتاب الحديث وروايته)

٣. البرقي، المحاسن، ج ١، ص ٣٥٦

٤. المجلسي، بحار الانوار، ج ٢، ص ١٥٠؛ كتاب العلم، الباب ١٩، الحديث ٢٤

٥. المصدر السابق، ص ١٤٥، الحديث ٧

٦. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٥، المدخل

الدراية الذي هو بمنزلة المقدّمة لعلم الرجال وكلاهما من أهمّ علوم الحديث وعليها تدور رحىٰ استنباط الأحكام».[١]

تعريف الدراية

قبل الدخول في تعريف علم الدراية ـ أحد فروع علم الحديث ـ لا بد من التطرّق ـ اولاً ـ إلىٰ تعريف «علم الحديث»، وهو: علم بسلسلة من القوانين يُعَرف بها أحوال السند والمتن،[٢] ومن هنا، فان علم الحديث ينقسم الىٰ ثلاثة فروع مهمة وهي:

١. رجال الحديث (دراسة حالات الرواة).

٢. فقه الحديث (دراسة متن وشرح كلام المعصوم عليه السلام).

٣. علم الدراية أو دراية الحديث.

ان علم الدراية أو دراية الحديث ـ موضوع هذا البحث ـ هو العلم الذي يبحث في سند ومتن الحديث وحالاته. وقد ذُكرت عدّة تعاريف لهذا العلم منها:

١. عرّف الشيخ البهائي علم الدراية فقال هو: «**علم يبحث عن سند الحديث ومتنه وكيفية تحمّله وآداب نقله**».[٣]

٢. قال الشهيدالثاني في تعريف علمالدراية بأنه: «**علم يبحث عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليلها وما يُحتاج إليه، ليعرف المقبول منه والمردود**».[٤]

٣. عرّف آيةالله السبحاني علم الدراية، فقال: «**هو العلم الباحث عن الحالات العارضة علىٰ الحديث من جانب السند والمتن**».[٥]

من خلال التعاريف المذكورة يتضح ان هذا العلم: يبحث عن الحالات المتعلقة بالسند والمتن معاً.

---

١. الشهيد الثاني، شرح البداية، المقدمة، ص ٩

٢. مستدركات مقباس الهداية، ج ٥، ص ١٤

٣. الوجيزة في علم الدراية، ص ١؛ السيد حسن الصدر، نهاية الدراية (شرح الوجيزة)، ص ٧٩

٤. الرعاية في علم الدراية، ص ٤٥؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ٤١

٥. اصول الحديث وأحكامه، ص ١٢

وقد أشار الشيخ البهائي إلىٰ أنّ «كيفية تحمّله وآداب نقله» من المسائل المتعلقة بهذا العلم أيضاً. ومن الواضح ان البحث في سند الحديث في علم الدراية لا يدرس حالات الرواة بصورة مستقلة من حيث الجرح والتعديل والوثاقة والضعف، لأنّ مثل هذا الأمر يتعلّق بعلم الرجال، بل ان دراسة السند في علم الدراية يتم من خلال البحث عن طريق الحديث، ومجموع الرواة، والحالات المربوطة بالسند والمتن، والاصطلاحات المتعلقة بها ومن جملة ذلك الاصطلاحات الرجالية.[١]

موضوع علم الدراية

إن موضوع علم الدراية هو دراسة «سند ومتن» الحديث؛ لأن البحث هنا عن عوارض السند والمتن، وليس عن الراوي والمروي الذي يتكفّل به علم الرجال وفقه الحديث، أي أن علم الدراية يبحث عن الرواة باعتبارهم سلسلة الحديث، وطريق لتحمله، وعن المتن باعتباره قوام الحديث وان له حالات وعوارض خاصة. قال الشهيد الثاني في هذا المجال: «**وموضوعه الراوي والمروي من حيث ذلك**»،[٢] أي من حيث معرفة الصحيح من غير الصحيح.

فائدة علم الدراية

يظهر من كلام المحدّثين ان الهدف والغاية من هذا العلم هو معرفة الاصطلاحات التي بواسطتها يمكن معرفة الصحيح من غير الصحيح؛ قال الشهيد الثاني: «**وغايته معرفة ما يقبل من ذلك ليعمل به وما يُرد منه ليُتجنّب**»،[٣] ومن هنا فان الهدف الحقيقي ليس هو معرفة اصطلاحات الحديث، بل تمييز الروايات المقبولة من غير المقبولة، قال السيد حسن الصدر: «**وفائدة هذا العلم، معرفة ما يُقبل من الحديث وما يُرد، ليُعمل بالأوّل ويتجنّب عن الثاني**».[٤]

---

١. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٢
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ٤٥
٣. المصدر السابق
٤. نهاية الدراية، ص ٨٦

السابقة التاريخية

الظاهر أن بداية تأسيس هذا العلم كان بين علماء ومحدّثي أهل السنة، وذلك لعدم استفادتهم من علوم أهل البيت عليهم السلام. وقد تناول الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) مباحث هذا العلم لأوّل مرّة بصورة منظّمة في كتابه.[1] أما بين محدثي الشيعة فيرجع استخدام اصطلاح المقبول والمردود، والصحيح وغير الصحيح إلىٰ عصر المحمدون الثلاث، أي الكليني (ت ٣٢٨ هـ)، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، فمثلاً عندما ينقل الشيخ الصدوق عن «الفضل بن شاذان» يقول: هذا حديث صحيح.[2]

وكان السيد ابن طاووس، جمال الدين أحمد بن موسىٰ (ت ٦٧٣ هـ) هو أول من نظّم مباحث هذا العلم وتوسع فيه من علماء الشيعة بعد المحمدون الثلاثة،[3] ثم بعد ذلك العلامة الحلي جمال الدين ابو منصور حسن بن يوسف (ت ٧٢٦ هـ)، ولكن لم يصلنا تأليف مستقل عن هذين العالِمَين، ثم قام محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت ٧٨٦ هـ) بدراسة عدداً من الاصطلاحات الحديثية في مقدمة كتاب «الذكرىٰ»،[4] وبعد ذلك قام أحمد بن فهد الحلي (ت ٨٤١ هـ) بدراسة مباحث علم الدراية في مقدمة كتابه «المهذّب البارع» وقيل ان له كتاباً في شرح اصول الدراية.[5] ثم قام العالم الكبير زين الدين العاملي (ت ٩٦٥ هـ) «الشهيد الثاني» بتدوين مباحث علم الدراية في القرن العاشر وبادر بتدوين كتابين قيّمين في هذا العلم هما «البداية في علم

---

١. محمد رضا مؤدب، علم الدراية تطبيقي، ص ١٤

٢. من لايحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٩، الرواية ٥٦٠٣

٣. يرىٰ بعض العلماء امثال السيد حسن الصدر في كتاب تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام، ان أول من كتب في هذا العلم من الشيعة هو الحاكم النيشابوري (ت ٤٠٥)؛ لأن كثيراً من علماء العامة اتهموه بالتشيّع، وكانوا يعتقدون انه يميل كثيراً لاهل البيت عليهم السلام. أنظر: السيد حسن الصدر، تأسيس الشيعة، ص ٢٩٤؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٩٤.

٤. مكّي العاملي، ذكرىٰ الشية، ج ١، ص ٤٧

٥. تأسيس الشيعة، ص ٢٩٥

الدراية، الرعاية في علم الدراية»، مستخدماً اصطلاحات علم الدراية في المباحث الفقهية، ومبيناً المنزلة الكبيرة لعلم الدراية؛ وهناك كتاب آخر «للشهيد الثاني» باسم «غنية القاصدين في معرفة اصطلاحات المحدّثين» قام بتدوينه قبل كتاب «الرعاية»؛ لأن الشهيد الثاني كثيراً ما كان ينصح الدارسين بمراجعة هذا الكتاب للمزيد من التفصيل في هذا العلم.[1] وقد اهتم بعض العلماء بتدوين مباحث علم الدراية بعد القرن العاشر وحتىٰ يومنا هذا، ومن الكتب المدوّنة هي:

١. وصول الأخيار إلىٰ أصول الأخبار، الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت ٩٨٤).

٢. منتقىٰ الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، الحسن بن الشهيد الثاني (ت ١٠١١هـ).

٣. الوجيزة في علم الدراية، الشيخ بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١ هـ).

٤. الرواشح السماوية في شرح احاديث الإمامية، الميرداماد (ت ١٠٤١ هـ).

٥. مقباس الهداية في علم الدراية، عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١هـ).

٦. نهاية الدراية في شرح الوجيزة، السيد حسن الصدر العاملي (ت ١٣٥٤ هـ).

٧. علم الدراية ودراية الحديث، مدير كاظم شانه چي (ت ١٤٢٣ هـ).

٨. قواعد الحديث، محي الدين الموسوي (معاصر).

٩. اصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، آية الله جعفر السبحاني (معاصر).

١٠. تلخيص مقباس الهداية، العلامة علي اكبر الغفاري (معاصر).

١١. علم الدراية تطبيقى، السيد رضا مؤدب (معاصر).

١٢. دانش دراية الحديث، محمد حسن رباني (معاصر).

١٣. علم الحديث، زين العابدين قرباني (معاصر).

١٤. اصول الحديث، عبد الهادي الفضلي (معاصر).

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٤٠٤، الخاتمة

أقسام اصطلاحات الحديث (الداخلية والخارجية)

يمكن تقسيم مصطلح الحديث في «علم الدراية» عند المحدّثين إلىٰ عدّة أقسام وذلك من حيث اتصال السند وانقطاعه، وتعداد الناقلين وألقابهم وطرق التحمّل و... وبشكل عام يمكن تقسيمها إلىٰ قسمين: المصطلحات الخارجيّة والداخليّة.

١. الاصطلاحات الداخلية للحديث

المقصود بهذه الاصطلاحات هي التي تختص بنفس الحديث كالاصطلاحات التي ترجع إلىٰ تعريف الحديث ومرادفاته، المتواتر والخبر الواحد، الصحيح، الحسن، الموثّق، الضعيف، والمصطلحات المشتركة لأقسام الحديث الاربعة، والمختصّة بالحديث الضعيف والتي تزيد عن عشرة اصطلاحات، وسوف نتناول جميع هذه البحوث في الدرس الثاني وحتىٰ الدرس الثاني عشر.

٢. الاصطلاحات الخارجية

والمراد بها هي الاصطلاحات المستخدمة في علم الدراية والحديث والتي عادة ما ترجع إمّا إلىٰ ألقاب وكنىٰ المعصومين أو غير المعصومين، أو الاصطلاحات المتعلّقة بطرق التحمّل. وهذه الاصطلاحات ليس لها علاقة بنفس الحديث، وهي تعدّ بالعشرات وسوف نتناولها في الدرس الثالث عشر والرابع عشر.

النتيجة

بعد بيان ضرورة البحث في علم الحديث وأهمّيته في المباحث الإجتهادية، تناولنا تعريف علم الدراية، وقلنا انه العلم الذي يمكن من خلاله ان نتعرّف علىٰ سند ومتن الحديث، والحالات التي تعرض عليه. ثم تناولنا موضوع علم الدراية وهو السند والمتن، واشرنا إلىٰ فائدته وتاريخه عند علماء الشيعة. وفي الختام قلنا ان الاصطلاحات في علم الدراية أما ان ترجع إلىٰ الأمور الداخلية في متن الحديث، أو إلىٰ ألقاب وكنىٰ المحدّثين وطرق التحمّل، وقد اطلقنا عليها الاصطلاحات الخارجيّة.

الأسئلة

١. ما هو العلم الذي يتأثر كثيراً بمعرفة الاصطلاحات الحديثية، وكيف؟
٢. عرّف علم الدراية، وبيِّن موضوعه.
٣. ما هي الكتب المدوّنة في علم الدراية؟
٤. ما هو الفرق بين الاصطلاحات الخارجية والداخلية للحديث؟

البحوث

١. بيِّن تأثير علم الدراية في الروايات الفقهية.
٢. بيِّن أهمّية الدراسة والتحقيق في الحديث في نظر باقي الأئمة عليهم السلام.
٣. بيِّن مقدار تأثير شخصيّة العلامة المامقاني في علم الدراية.
٤. ماهو هدف السيد «حسن الصدر» في كتاب شرح الوجيزة، وما هي خصائص هذا الكتاب؟

المصادر

١. مقباس الهداية، المدخل، المجلد الأول، العلامة المامقاني؛
٢. نهاية الدراية، المقدمة، السيد حسن الصدر؛
٣. بحار الانوار، المجلد الأوّل، كتاب العلم، محمد باقر المجلسي؛
٤. الكافي، الشيخ الكليني، كتاب فضل العلم، باب النوادر، المجلد الأول؛
٥. أصول الحديث وأحكامه، جعفر السبحاني.

٢
تعريف الحديث و مرادفاته

الاصطلاحات الداخلية للحديث

يمكن تقسيم هذه الاصطلاحات ـ كما ذكرنا سابقاً ـ إلىٰ مجموعتين: داخلية وخارجية، وسوف نتناول بالدراسة جميع هذه الاصطلاحات، ونبدأ ـ أولاً ـ بتعريف الحديث عند الشيعة.

الحديث

يطلق معنىٰ الحديث في اللغة ويراد به «الجديد» و«الحادث» في قبال «القديم».[1] أما في الاصطلاح فهو عبارة عن: كل كلام يصدر عن المعصومﷺ وينقسم إلىٰ قسمين: الحديث القدسي وغير القدسي.

١. الحديث القدسي

ويطلق عليه الحديث الرباني والإلهي أيضاً، وهو كلام الله سبحانه وتعالىٰ الذي يحكيه النبيﷺأو المعصومين﵈ دون قصد الإعجاز والتحدّي، ولا يكون جزءاً من

١. الجوهري، صحاح اللغة، ج ١، ص ٢٧٨

آيات القرآن؛ لانه قد يتكلم النبيﷺ ببعض المواعظ والحكم عن الله تعالى، ولا يكون وحياً قرآنياً، ومن جانب آخر فهو ليس قولاً صريحاً منسوب للمعصومﷺ، حتىٰ يكون حديثاً نبوياً، أو حديثاً عن المعصوم، بل هو حكم إلهي من عالم الغيب. وقد ذكر المحدّثين عدّة تعاريف للحديث القدسي منها:

١. قال الشيخ البهائي في تعريف الحديث القدسي: «**وهو ما يحكي كلامه تعالىٰ غير متحدّ بشيء منه**».[١]

٢. ذكر السيد حسن الصدر تعريف الحديث القدسي فقال: «**ومن الحديث ما يسمّىٰ حديثاً قدسياً وهو ما يحكىٰ كلامه تعالىٰ غير متحدي بشيء منه نحو قوله: قال الله تعالىٰ**».[٢]

٣. عرّف العلّامة المامقاني الحديث القدسي فقال: «**عبارة عمّا حكاه أحد الأنبياء أو الأوصياء من الكلام المنزل لا علىٰ وجه الإعجاز**».[٣]

اختلاف الحديث القدسي عن غير القدسي

مع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة سابقاً، يمكن القول بأن الألفاظ والمعاني في الحديث القدسي هي من عند الله تعالى، أي ان ألفاظ الحديث ليست من النبيﷺ. أمّا بالنسبة للاحاديث غير القدسية فان ألفاظ الحديث من المعصومﷺ نفسه، وان مال البعض إلىٰ الاعتقاد بان اللفظ في الأحاديث القدسية هي من عند النبيﷺ أيضاً، أو يمكن ان تكون منه.[٤]

اختلاف الحديث القدسي عن القرآن

يتميّز القرآن الكريم عن الحديث القدسي بجملة خصائص منها[٥]:

---

١. الوجيزة في علم الدراية، ص ٣
٢. نهاية الدراية، ص ٨٥
٣. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٧٠
٤. محمد رضا مؤدب، علم الدراية، ص ٢٥؛ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ج ٢، ص ١٥
٥. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٩

١. القرآن الكريم معجزة الاسلام الخالدة، وهو محفوظ من أيّ تغيير وتـلاعب، وقد وصل الينا عن طريق التواتر.

٢. إن المنكر للقرآن يعتبر كافراً في نظر الشرع.

٣. لا تصح الصلاة إلّا بقراءة القرآن فقط.

٤. لا يجوز مس القرآن دون طهارة.

٥. الواسطة في نزول القرآن هو جبرائيل الأمين.

٦. ألفاظ القرآن منصوصة من عند الله تعالىٰ بالقطع واليقين.

٧. وجوب التعبد بقراءة القرآن الواردة عن الرسول ﷺ.

٨. لا يجوز بيع القرآن والتعامل عليه.

٩. لا يجوز نقل القرآن بالمعنى.

كيفية رواية الحديث القدسي

يمكن رواية الحديث القدسي بالشكل التالي:

١. قال الله تعالىٰ فيما رواه عنه رسول الله ﷺ...

٢. قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه انه قال...

لقد جاء ذكر الأحاديث القدسية في الكتب الروائية، ويعتبر السيد خلف الحويزي (ت ١٠٧٤ هـ) أول من كتب في هذا المجال تحت عنوان «البلاغ المبين في الأحاديث القدسية». وبعد ذلك كتب الشيخ الحر العـاملي (ت ١١٠٤ هـ) كـتاباً تـحت عـنوان «الجواهر السنية في الأحاديث القدسية». وهناك مـجموعة أخـرىٰ مـنسوبة للشـيعة تحت عنوان «الصحاف الأربعون» تشتمل علىٰ بعض الأحاديث القدسية المنتخبة من التوراة رويت عن طريق ابن عباس عن أمير المؤمنين ؑ.

نماذج من الأحاديث القدسية

١. قال الصادق ؑ عن رسول الله ﷺ: «قال الله عزّوجلّ: الصوم لي وأنا أجزي عليه».[1]

---

١. بحار الانوار، ج ٩٣، ص ٢٥٥

٢. قال أمير المؤمنينعليه السلام: «قال الله من فوق عرشه: يا عبادي أعبدوني فيما أمرتكم».[١]

٣. عن علي بن الحسينعليهما السلام قال: «يقول الله عزّوجلّ: إذا عصاني من خلقي من يعرفني سلطت عليه من لا يعرفني».[٢]

وهناك من يعتبر حديث «سلسلة الذهب وزيارة عاشوراء» من جملة الأحاديث القدسية عن المعصومينعليهم السلام. وقد وردت عن المعصومينعليهم السلام في الكتب الروائية بعض الاحاديث القدسية.

٢. الأحاديث غير القدسية

وهو عبارة عن قوم المعصوم، أو الكلام الذي يحكي قول وفعل وتقرير المعصومعليه السلام. وقد عرف بعض الأكابر الحديث بالصورة التالية:

١. قال الشهيد الثاني في تعريف الحديث: **«ما جاء عن المعصوم من النبي والإمام».[٣]**

٢. عرّف الشيخ البهائي الحديث فقال هو: **«كلام يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره... ولو قيل الحديث قول المعصومعليه السلام أو حكاية قوله أو فعله أو تقريره لم يكن بعيداً؛ أما نفس الفعل والتقرير فيطلق عليهما السنة لا الحديث».[٤]**

٣. قال العلامة المامقاني: **«هو ما يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره».[٥]**

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة لا يمكن اعتبار الكلام الذي لا ينتهي إلىٰ المعصوم حديثاً، فالكلام الصادر عن الصحابة، أو التابعين لا يمكن اطلاق الحديث عليه. وقد علّق السيد «حسن الصدر» بعد نقل قول «الشيخ البهائي» في تعريف الحديث، فقال ما معناه: إذا كان المراد من قيد الحكاية الوارد في التعريف، هو حكاية الألفاظ فقط، ففي هذه الحالة سوف تخرج الأحاديث المنقولة بالمعنىٰ

١. الجواهر السنية، ص ٢٤٧ ٢. المصدر السابق، ص ٢٥٠
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ٥٠ ٤. الوجيزة في علم الدراية، ص ٢
٥. مقباس الهداية، ج ١، ٥٧

عن التعريف، أما إذا كان المراد من الحكاية ما يعم معناه، فسوف تدخل كثير من عبارات الفقهاء كالشيخ الطوسي في النهاية و... في هذا التعريف. ومن الواضح ان الحكاية لها معنىٰ عام تشمل اللفظ والمعنى، أما عبارات الفقهاء فان اعتبرت من حيث كونها حكاية قول المعصومﷺ فلا بأس بدخولها، وان اعتبرت من حيث كونها حكاية عما ادّىٰ إليه اجتهادهم فلا بأس بخروجها.[١]

وذهب العلامة المامقاني إلىٰ خلاف رأي الشيخ البهائي بأن نفس القول والفعل لا يمكن اعتباره حديثاً؛ لأن القول غالباً ما يكون من جنس الأمر والنهي بخلاف الحكاية عنه فانها دائماً ما تكون إخباراً.[٢]

في حين يرىٰ الشيخ البهائي ان الحديث يشمل نفس قول المعصوم. وذهب علماء الشيعة إلىٰ أن إطلاق الحديث علىٰ غير ما يصدر عن المعصوم غير صحيح إلّا من باب المجاز، في حين ذهب أهل السنة إلىٰ ان كلام الصحابة يعتبر نوع من انواع الحديث.

السنة

تطلق السنة في اللغة ويراد بها السيرة، أو السيرة الحسنة[٣] قال الخطابي (الأديب المعروف): السنة هي «الطريقة المحمودة، فإذا اطلقت انصرفت اليها.[٤] أما في الاصطلاح فيراد بها قول وفعل وتقرير المعصومﷺ، والذي يكون منشأً للحكم الشرعي، أمّا الألفاظ التي تحكي وتنقل السنّة فتسمىٰ بالحديث، الخبر والأثر.

ويخرج من هذا التعريف افعال المعصوم التي تقتضيها العادة وذلك بقيد «منشأ الحكم الشرعي». والمقصود من التقرير هنا هو امضاء وتأييد المعصوم لبعض الاعمال الصادرة عن الاشخاص، وهو حجة من جهة ان المعصوم لا يمكن ان يمضي ويؤيّد الأفعال غير الصحيحة إلّا في حالة الضرورة كالتقية والتي يمكن تشخيصها عن

١. نهاية الدراية، ص ٨٠ ٢. مقباس الهداية، ج ١، ٥٧ ٣. لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٢٥
٤. دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، ج ٧، ص ٣٢٧

طريق بعض القرائن الخاصة. أما الفعل فيراد به كل انواع السلوك الذي يقوم به المعصوم امثال: كيفية الصلاة، الكتابة، أو الاشارة. وقد ذكرت تعاريف كثيرة للسنة منها:

١. قال السيد حسن الصدر: «**أما السنة فهي عندنا قول المعصوم وفعله وتقريره غير قران ولا عادي**».[١]

٢. قال العلامة المامقاني في تعريف السنة بأنها: «**ما يصدر من النبيﷺ أو مطلق المعصوم من قول أو فعل أو تقرير غير عادي**».[٢]

٣. عرّف الشيخ آية الله السبحاني السنة فقال هي: «**قول المعصوم‌ﷺ أو فعله أو تقريره وبهذا المعنى، ليس له إلّا قسم واحد وهو الصحيح المصون عن الكذب**».[٣]

وقد تستخدم السنة بمعنىٰ المستحب في قبال الفريضة، وغالباً ما يتداول هذا المصطلح في الفقه. أما معنىٰ السنة عند العامة فتطلق علىٰ أقوال المعصوم‌ﷺ، ومن هنا فقد سمَّيت الكثير من الكتب الروائية عندهم بالسنن. مثل: سنن النسائي، ابن ماجة و....

الخبر

الخبر في اللغة هو كل ما يُنقل،[٤] وهو أعم من النبأ لغة، ويقبل الصدق والكذب في مقابل الانشاء، أما في اصطلاح المحدّثين، فالخبر يرادف الحديث، قال الشهيد الثاني: «**الخبر والحديث مترادفان بمعنىٰ واحد**».[٥] وهناك من خصَّ الحديث بالمعصوم أمّا الخبر فيشمل كلام المعصوم وغيره،[٦] والظاهر إن المعنىٰ الأول (الترادف) أكثر تناسباً من المعنىٰ الثاني.

إن اطلاق لفظ الأخباري علىٰ المحدِّث من حيث كثرة ممارسته ونقله للأخبار. وقد يُطلق لفظ الإخباري في مقابل الاصولي ويراد بهم الفقهاء الذين لايعتمدون

١. نهاية الدراية، ص ٨٥
٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ٦٨
٣. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ١٥
٤. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٨١
٥. الرعاية في علم الدراية، ص ٤٩
٦. مقباس الهداية، ج ١، ص ٦٠

على الأُصول في استنباط الأحكام، بل يذهبون إلى أن ظواهر الاخبار والروايات حجة. وقد يطلق «الإخباري» على المؤرِّخ وفي هذه الحالة لا بد من وجود قرينة لمعرفة المقصود.[١]

الأثر

الأثر في اللغة بقيّة الشيء، وقد يُراد بها الرواية.[٢] أما في الاصطلاح فالأثر يُرادف الحديث كما صرَّح بذلك الشيخ البهائي.[٣] وهناك من اعتبر الاثر اعم من الحديث، حيث يشمل كلام غير المعصوم أيضاً. قال العلامة المامقاني: «**إنه اعم من الخبر والحديث مطلقاً**»[٤] وهذا ما اختاره الشهيد الثاني حيث قال: «**والأثر اعم منهما مطلقاً فيقال لكل منهما أثر**».[٥]

وهناك من فرّق بين الأثر والحديث والخبر، فالحديث عندهم هو ما جاء عن النبيﷺ، في حين ان الأثر مربوط بكلام المعصوم والصحابة، والخبر اعم جميعاً، والظاهر ان الأثر في باب الروايات[٦] يرادف الخبر.

سند الحديث

السند في اللغة هو: «المعتمد»، فقد ورد في كتب اللغة: «**والسند معتمد الإنسان كالمستند**».[٧] وفي الاصطلاح يطلق على سلسلة رواة الحديث حتى تنتهي إلى المعصومعليه السلام. وقد ذكرت تعاريف كثيرة للسند منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**والسند طريق المتن وهو جملة من رواه**».[٨]

١. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٦
٢. ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٥
٣. حسن الصدر، نهاية الدراية، ص ٨٢
٤. مقباس الهداية، ج ١، ص ٦٤
٥. الرعاية في علم الدراية، ص ٥٠
٦. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٨
٧. مرتضىالزبيدي، تاجالعروس من جواهر القاموس، ج٥، ص٢٧؛ معجم مقاييس اللغة، ج٣، ص١٠٥
٨. الرعاية في علم الدراية، ص ٥٣

٢. عرّف الشيخ البهائي السند، فقال: «**سلسلة رواته إلىٰ المعصوم، سنده**».[١]

٣. ذكر السيد حسن الصدر تعريف السند، فقال: «**فيقال لمجموع سلسلة رواته حتىٰ تنتهي إلىٰ المعصوم سنده**».[٢]

٤. قال الشيخ آية الله السبحاني: «**السند وهو طريق المتن والمراد هنا مجموع من رووه واحد عن واحد حتىٰ يصل إلىٰ صاحبه**».[٣]

وقد يطلق علىٰ سند الحديث تعبير «طريق المتن» وذلك؛ لأَن سبب اعتماد المحدثين علىٰ الروايات يقوم علىٰ اساس الطريق والسند، فسند الحديث، هم مجموعة من رواة الحديث يُعتمد عليهم في مقام إثبات الرواية، وهو مأخوذ من قولهم: «فلان سندٌ معتمد». وقد يطلق عليه تعبير وجه كأن يقال: «هذا حديث لا يعرف إلّا من هذا الوجه».

وهناك فرق بين السند والإسناد؛ لأن الإسناد هو إخبار عن طريق الحديث والإسناد والإخبار له معنىٰ مصدري بخلاف السند الذي له معنىٰ وصفي؛ قال السيد حسن الصدر: «**وعرّف السند بعضهم بانه الإخبار عن طريق المتن وليس بجيد لأنّ ذلك هو الإسناد في الحقيقة لا السند**».[٤] وكذلك فرق الشهيد الثاني بين السند والإسناد فقال: «**وقيل ان السند هو الإخبار عن طريقه؛ أي: طريق المتن والأوّل يعني السند طريق المتن اظهر لأن الصحة والضعف انما ينسبان إلىٰ الطريق باعتبار رواته لا باعتبار الإخبار**».[٥]

متن الحديث

المتن في اللغة هو صلابة في الشيء مع امتداد وطول.[٦] أما في اصطلاح المحدِّثين فيراد به الكلام الذي ينقله ويرويه آخر راوي عن المعصوم ﷺ سواء كان قولاً، أو

١. الوجيزة في علم الدراية، ص ٩٣
٢. نهاية الدراية، ص ٩٣
٣. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ١٥
٤. نهاية الدراية، ص ٩٤
٥. الرعاية في علم الدراية، ص ٥٣
٦. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٩٤

فعلاً، أو تقريراً. وقد عرَّف بعض المحدِّثين «المتن» بالصورة التالية:

١. قال الشهيد الثاني: «**المتن لفظ الحديث الذي يتقوّم به المعنىٰ وهو مقول النبي ﷺ وما في معناه**».[١]

٢. عرّف السيد حسن الصدر المتن فقال: «**ما يتقوم به المعنىٰ، متنه**».[٢]

٣. قال آية الله السبحاني: «**لفظ الحديث الذي يتقوم به معناه، وهو مقول النبي ﷺ، أو الأئمة المعصومين** عليهم السلام».[٣]

وإنما تمَّ تناول مباحث «المتن» في علم الدراية مع أنَّ مجالها «فقه الحديث» ؛ من جهة أن المتن يمكن أن يتَّسم بالقوة والضعف، وبالتالي يمكن تقسيمهُ إلىٰ: المزيد، المقلوب، المصحف، المضطرب و....[٤]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٥٢
٢. نهاية الدراية، ص ٩٣
٣. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ١٥
٤. نهاية الدراية، ص ٩٣

النتيجة

من أقسام الاصطلاحات الداخلية للحديث هي: الحديث القدسي وغير القدسي، السنة، الخبر، الأثر، السند والمتن. وذكرنا ان الحديث القدسي هو كلام الله المروي عن المعصوم لا على وجه الإعجاز والتحدّي، وهو يختلف عن القرآن. أما الحديث غير القدسي، فهو ما يحكي كلام المعصوم ويختلف عن السنة من حيث انها نفس قول وفعل وتقرير المعصوم. أمّا اصطلاح الخبر فيستخدم مرادفاً للحديث والأثر، ثم ان الحديث يتكون من جزئين رئيسيين هما: المتن والسند.

الأسئلة

١. بيِّن معنى الحديث القدسي في نظر الشيخ البهائي والعلامة المامقاني.
٢. ما هو الاختلاف بين الحديث القدسي والقرآن؟
٣. عرِّف الحديث غير القدسي. وما هو الاختلاف بينه وبين السنة؟
٤. بيّن اختلاف الآراء بالنسبة إلى ترادف الحديث مع الخبر.
٥. عرّف كلاً من الاصطلاحات التالية: السنة، الطريق، الوجه والمتن.

البحوث

١. بيِّن المسائل المشتركة التي ذكرتها الأحاديث القدسية المتعلّقة بالنبي موسى عليه السلام في كتاب الجواهر السنية، واذكر عددها.
٢. ما هو مقدار الأحاديث القدسيّة التي وردت عن طريق الإمام علي عليه السلام، والإمام الصادق عليه السلام في كتاب الجواهر السنية؟ بيِّن موضوعها باختصار.
٣. عدِّد الأحاديث القدسيّة في كتاب بحار الانوار، المجلد «٩٣». وصنِّفها على ترتيب اسماء المعصومين عليهم السلام.
٤. ابحث عن كلمة «الحديث» في الآيات والروايات. وبيِّن معناها ومواردها.

٥. ناقش سند روايات «كتاب فضل القرآن» في الكافي واذكر رواتها المشتركين.

٦. قارن بين متون روايات «كتاب فضل القرآن» في الكافي واذكر الموارد المتشابهة.

٧. اذكر موارد الاصطلاحات التالية: سند الحديث، طريق الحديث، وجه الحديث، في كتاب بحار الانوار.

المصادر

١. مقباس الهداية، العلامة المامقاني، المجلد الأول؛

٢. مستدركات مقباس الهداية، المجلد الخامس، محمد رضا المامقاني؛

٣. تلخيص مقباس الهداية، علي اكبر الغفاري؛

٤. علم الحديث، شانه چي؛

٥. نهاية الدراية، السيد حسن الصدر؛

٦. الجواهر السنيّة، الحر العاملي؛

٧. بحار الانوار، ج ٩٣، العلامة المجلسي.

٣

تقسيم الحديث من حيث عدد الرواة

يمكن تقسيم الأحاديث الموجودة في الكتب الروائية من حيث عدد رواة في كل طبقة إلىٰ مجموعتين: الأخبار المتواترة وأخبار الآحاد، وكل مجموعة من هذه المجاميع يمكن تقسيمها إلىٰ أقسام فرعية أخرىٰ. وسوف نتطرق إلىٰ «الخبر المتواتر» أولاً ثم نقوم بدراسة الخبر الواحد وأقسامه ومكانته.

الخبر المتواتر

التواتر في اللغة مأخوذ من كلمة «وتر» والتي تعني تتابع الشيء أو مجيء الواحد بعد الآخر؛ قال الراغب: التواتر تتابع الشيء وتراً... ثم ارسلنا رسلنا تترىٰ أي متواترين.[١] أما في الاصطلاح: فهو خبر جماعة بلغت اعدادهم في كل طبقة إلىٰ المعصوم، بحيث يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب في الحالة الطبيعية، ويكون الخبر في هذه الحالة موجباً للعلم واليقين.

وهناك تعاريف أخرىٰ للحديث المتواتر ذكرها كبار المحدّثين منها:

١. قال الشهيد الثاني في تعريف المتواتر: «وهو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً

١. الراغب، المفردات، ص ٥٤٨

أحالت العادة تواطؤهم علىٰ الكذب واستمرَّ ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث يتعدّد بان يرويه قوم عن قوم».[١]

٢. قال الشيخ البهائي: «**فان بلغت سلاسله في كل طبقة حدّاً يؤمن معه تواطؤهم علىٰ الكذب فمتواتر».**[٢]

٣. ذكر الشيخ الطبرسي تعريف المتواتر، فقال هو: «**خبر جماعة، يفيد بنفسه القطع بصدقه».**[٣]

٤. عرّف المحقق القمي، المتواتر فقال: «**خبر جماعة يؤمن تواطؤهم علىٰ الكذب عادة وان كان للوازم الخبر دخل في إفادة تلك الكثرة العلم».**[٤]

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة فان كلمة الخبر وان كانت تشمل الخبر الواحد أيضاً، ولكن إضافة قيد «جماعة» يخرج الخبر الواحد عن هذا التعريف، ومن جانب آخر فان خبر كل جماعة لا يكون مصداقاً للخبر المتواتر دائماً؛ لأن هناك بعض الأخبار تفيد العلم واليقين ولكن لا من جهة الكثرة العددية، بل بسبب شخصيّة الناقلين أو كونهم من المعصومين مثلاً، ولهذا فالخبر المتواتر هو خبر جماعة بلغت من الكثرة بحيث ينعدم فيه الاتفاق العمدي علىٰ الكذب، وفي هذه الحالة يكون موجباً للعلم؛ ولذلك فقد عدّ آية الله السبحاني تعريف «القمي» غير تام فقال: «**فمجرد علمه بعدم التواطؤ لا يكفي في رفع الشك في التعمد بالكذب فالأولىٰ أن يضاف إلىٰ التعريف قولنا: يؤمن معه من تعمدهم علىٰ الكذب ويحرز ذلك بكثرة المخبرين ووثاقتهم أو كون الموضوع مصروفاً عنه وداعي الكذب».**[٥]

ويمكن القبول بتعريف الشيخ الطوسي أيضاً؛ لأنَّ إضافة قيد «بنفسه» يُخرج الخبر

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٦٢
٢. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤
٣. مجمع البيان في تفسير القران، ج ٤، ص ١٠٧
٤. المحقق القمي، قوانين الأصول، ج ١، ص ٤٢١
٥. أصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ٢٣

الذي يفيد القطع واليقين بواسطة القرائن الداخلية كأن يكون المخبر صادقاً في قوله أو كون السامع خالي الذهن، أو التأكيد، وكذلك القرائن الخارجية كما إذا جاء الخبر بموت أحد، واقترن ذلك بسماع الصراخ في بيته، فان مثل هذه الأخبار وان كانت موجبة للقطع واليقين، ولكنها ليست متواترة، وان كان هذا التعريف غير مطّرد، لصدقة علىٰ ما ليس بمتواتر، كما إذا اخبر ثلاثة اشخاص بحادثة من الحوادث وحصل العلم بها من جهة انصراف الدواعي علىٰ الكذب، أو وجود اسباب أخرىٰ في حين ان مثل هذه الأخبار ليست متواترة.[1]

ورغم قلّة الروايات المتواترة، ولكنها غالباً ما تشتمل علىٰ مطالب مهمة مثل «رواية الغدير» التي رواها اكثر من مائة راوي في طبقة الصحابة، وحديث «الثقلين» الذي رواه اكثر من ثمانين راوياً في طبقة الصحابة أيضاً، أو حديث «النهي عن تعمد الكذب»، حيث رواه اكثر من ستّين راوياً في طبقة الصحابة، وكذلك الروايات المتعلّقة بوجوب الصلاة اليومية وعدد ركعاتها، وروايات وجوب الزكاة، والروايات المتعلقة بفضائل امير المؤمنين ﷺ، شجاعته و...[2].

شروط التواتر

هناك شروط معينة لتحقق التواتر بعضها يرجع لسامع الخبر، وبعضها يتعلّق بالراوي. وفيما يلي طائفة من الشروط التي ذكرها العلماء:

شروط السامع

١. يشترط بالسامع أن لا يكون عالماً بما أخبر به؛ لأنه تحصيل للحاصل.

٢. يجب ان لا يكون السامع للخبر معتقداً بكذب الخبر؛ ولهذا السبب فقد انكر المشركون كثيراً من المعجزات المتواترة للنبي ﷺ بسبب عدم اعتقادهم بنبوّته.

١. محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٢٤

٢. الأميني، الغدير، ج ١، ص ٦١؛ الرعاية في علم الدراية، ص ٦٦

شروط الناقلين

١. لا بد ان يكون عدد رواة الحديث في كل طبقة حداً يمتنع معه تعمدهم على الكذب، ولهذا فلا يشترط عدد معين في تحقيق التواتر؛ لأن الاعتقاد بالصحة وعدم التواطؤ على الكذب هو امر نسبي عند الافراد، وأقل ما يحقّق ذلك هو الاطمئنان على عدم التواطؤ على الكذب. وقد اشترط بعض المحدِّثين العدد في تحقق التواتر مثل إبراهيم بن محمد بن اسحاق، حيث كان يرى بأنّ أقل عدد لتحقق التواتر هو العشرة، أو العشرون، أو الاربعون و...،[1] ولكن المعيار في تحقق ذلك هو العلم والاطمئنان ولذلك قال الشيخ الثاني: «**ولا ينحصر ذلك في عدد خاص، على الاصح، بل المعتبر، العدد المحصل للوصف فقد يحصل في بعض المخبرين بعشرة أو أقل**».[2]

٢. يجب أن يكون إخبارهم عن علم، وليس عن طريق الشك والظن.

٣. يجب أن يكون علمهم وإخبارهم مستنداً للحس لا عن طريق الدليل العقلي، لاحتمال وقوع الخطأ والاشتباه في المسائل العقلية والنظرية.

٤. لا بد ان يحصل التواتر في جميع الطبقات، فاذا ما تحققت الشرائط في طبقة من الطبقات فالتواتر يثبت في تلك الطبقة فقط.

ومن الواضح فان هذه الشروط في إثبات تحقق التواتر مهمة ومقبولة، أما الشرائط الأخرى من قبيل الاسلام، العدالة، تشيّع الرواة، أو وجود الإمام المعصوم﵇ بين رواة الحديث فليست شرطاً من شروط تحقق التواتر.[3]

أقسام التواتر

يمكن تقسيم الروايات المتواترة إلى مجموعتين كما يلي:

١. راجع: مقباس الهداية، ج ١، ص ١١٢، فقد ذكر سبعة أقوال في العدد الذي يتحقّق به التواتر وقام بنقدها، منها أن يكون العدد هو (٣١٣) عدة اصحاب بدر. ٢. الرعاية في علم الدراية، ص ٦٢
٣. راجع: مقباس الهداية، ج ١، ص ١٠٩؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٢٦.

١. التواتر اللفظي

وهو الخبر الذي يتفق جميع الرواة في جميع الطبقات علىٰ نقل مضمونه بلفظ واحد، يقول العلامة المامقاني في تعريف هذا النوع من التواتر: «ما إذا اتحدت ألفاظ المخبرين في خبرهم»،[1] وذلك مثل رواية «**اني تارك فيكم الثقلين**»، أو عبارة «**من كنت مولاه فهذا علي مولاه**»، أو عبارة «**إنّما الأعمال بالنيات**» و... .[2]

٢. التواتر المعنوي

وهو الخبر الذي يتفق جميع الناقلين علىٰ رواية مضمونه بألفاظ مختلفة، ويكون التطابق بالمعنىٰ أما بالدلالة التضمنيّة، كما هو الحال في الخبر الذي يدل علىٰ قراءة سورة بعد الحمد في الصلاة، فقد ورد هذا المضمون في ظروف مختلفة عن طريق رواة متعددين، فقد اتفقت جميع الروايات علىٰ قراءة اصل السورة واختلفت في التفاصيل، أي في نوع السورة المقروءة، أو قراءتها جهراً أو اخفاتاً. وقد يكون التطابق بالمعنىٰ في التواتر المعنوي عن طريق الدلالة الالتزامية كما هو الحال في شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام، حيث يمكن استنباط هذا المعنىٰ عن طريق، روايات متعددة في حوادث كثيرة.

إن التواتر المعنوي في الروايات كثير قياساً بالتواتر اللفظي. بل ان فروع الدين إنما ثبتت عن طريق التواتر المعنوي مثل: وجوب عدد الركعات، مبطلات الصوم، أركان الحج، الزكاة و...

خبر الآحاد

وهو الخبر الذي لم يصل إلىٰ حد التواتر في جميع الطبقات، ولا يفيد العلم بنفسه، ولكن يمكن إثبات حجيته عن طريق انضمام قرائن اخرىٰ. فاذا ما وصلت الرواية إلىٰ

١. المصدر السابق، ج ١، ص ١١٥
٢. السبحاني، اصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ص ٣١؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٩

حد التواتر في بعض الطبقات وفقدت هذه الصفة في طبقة واحدة فلا يمكن اعتبارها قد أحرزت شروط التواتر في هذه الحالة، وسوف تُعامل معاملة الخبر الواحد؛ لأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين. وقد عرف بعض المحدثين الخبر الواحد بالصورة التالية:

١. قال الشهيد الثاني: «**وهو ما لم ينته إلىٰ المتواتر منه أي من الخبر، سواء كان الراوي** واحداً أم أكثر».[1]

٢. قال السيد حسن الصدر: «**وإلّا إذا لم ينته الحديث إلىٰ التواتر أو التضافر و... فخبر آحاد سواء كان الراوي واحداً، أو أكثر ولا يفيد بنفسه مع قطع النظر عن القرائن، إلّا ظناً**».[2]

اعتبار وحجية خبر الواحد[3]

يعتبر خبر الآحاد حجّة عند جميع العلماء إذا كان مُحتفّاً بالقرائن سواء كانت هذه القرائن خارجية، أو داخلية تؤيد صدور الخبر عن المعصوم.

أما قرائن الحجية في نظر الإمامية فهي:

١. وجود الحديث في عدة اصول من الأُصول الأربعمائة.

٢. وجود الحديث في أحد الأُصول بطرق متعددة.

٣. وجود الحديث في أصل معروف الانتساب إلىٰ أحد اصحاب الاجماع، مثل: زرارة، محمد بن مسلم و...

٤. وجود الحديث في الكتب التي عُرضت علىٰ أحد الأئمة ﷺ فأثنوا علىٰ مؤلّفيها.

٥. وجود الحديث في الكتب المعتمدة للشيعة.

٦. موافقة الحديث للأدلة العقليّة، نص الكتاب، السنة القطعيّة وإجماع علماء الشيعة.

قال الفيض الكاشاني في هذا الخصوص: «**كل حديث اعتضد بما يقتضي الاعتماد**

---

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٦٩ ٢. نهاية الدراية، ص ١٠٢

٣. حجية الخبر الواحد من المباحث الأصولية وتفصيل هذا البحث في الكتب الأصولية راجع: محمد تقي الحكيم، الأُصول العامة للفقه المقارن.

عليه واقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه، كوجوده في كثير من الأُصول الاربعمائة المشهورة... وكتكرره في أصل أو أصلين منها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة وكوجوده في أصل معروف الانتساب إلىٰ أحد الجماعة الذين اجمعوا علىٰ تصديقهم كزرارة... أو علىٰ تصحيح ما يصح عنهم كصفوان بن يحيى... أو علىٰ العمل برواياتهم كعمار الساباطي... وكاندراجه في أحد الكتب التي عرضت علىٰ أحد الأئمة المعصومين فأثنوا علىٰ مؤلفيها ككتاب عبيد الله الحلبي الذي عرض علىٰ الصادق كتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين علىٰ العسكري وكأخذه من أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها، والاعتماد عليها، سواء كان مؤلّفوها من الإمامية ككتاب الصلاة لحريز بن عبد الله... أو من غير الإمامية، ككتاب حفص بن غياث...».[1]

وقد ذكر الشيخ الطوسي قرائن اخرىٰ تدل علىٰ صحة متضمن الخبر فقال: **القرائن التي تدل علىٰ صحة متضمّن الأخبار التي توجب العلم، أربع اشياء:**

١. أن تكون موافقة لأدلّة العقل وما اقتضاه...

٢. أن يكون الخبر مطابقاً لنص الكتاب إما خصوصه، أو عمومه، أو دليله، أو فحواه...

٣. أن يكون الخبر موافقاً للسنة المقطوع بها من جهة التواتر، فان ما يتضمّنُه الخبر الواحد، إذا وافقه، مقطوع علىٰ صحّته أيضاً وجواز العمل به...

٤. ان يكون موافقاً لما أجمعت الفرقة المحقة عليه...[2].

ورغم ان أكثر الأخبار والروايات في المصادر الروائية عند الشيعة من أخبار الآحاد فان اغلب روايات الكتب الاربعة (الكافي، من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار) تعتبر حجة عند اكثر المحدّثين؛ لاقترانها بالقرائن المذكورة سابقاً، وان كانت بعض اسانيدها ضعيفة.

---

١. الوافي، ج ١، ص ٢٢، المقدمة الثانية، توقيف في تنويع الحديث المعتبر.

٢. الشيخ الطوسي، العدّة في أصول الفقه، ج ١، ص ١٤٣، الفصل الخامس، في ذكر القرائن.

أقسام الخبر الواحد

يمكن تقسيم الخبر الواحد من حيث عدد الرواة إلىٰ ثلاثة أقسام: المستفيض، العزيز والغريب قال العلامة المامقاني: «**في الخبر الواحد.... وله أقسام.... منها: المستفيض.... ومنها الغريب بقول مطلق.... ومنها العزيز**».[١] والآن نتناول هذهِ الأقسام بشيء من التفصيل:

١. المستفيض

وهو الخبر الواحد الذي لا ينقله أقل من ثلاثة رواة في كل طبقة، وسُمّي بالمستفيض من الإفاضة بمعنىٰ الوفور والكثرة ولكنه لا يصل إلىٰ حد التواتر وقد ذكر علماء الحديث بعض التعاريف للحديث المستفيض منها:

١. قال الشيخ البهائي: «**فإن نقله في كل مرتبة أزيد من ثلاثة فمستفيض**».[٢]

٢. قال العلامة المامقاني: «**وهو الخبر الذي تكثّرت رواته في كل مرتبة والأكثر علىٰ اعتبار زيادتهم في كل طبقة عن ثلاثة**».[٣]

وقد يعبّر عن المستفيض بـ «المشهور» ولكن هناك اختلاف بين الاثنين؛ لأن وصول الرواة إلىٰ حد الاستفاضة في الخبر المستفيض لابد ان يكون في جميع الطبقات خلافاً للمشهور، حيث يمكن ان تكون الاستفاضة في بعض الطبقات لا في جميعها كما هو الحال في الحديث «**إنما الاعمال بالنيات**» فهو مشهور وليس بمستفيض قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «**ويقال له المستفيض المشهور... وقد تغاير بينهما أي بين المستفيض والمشهور بأن يجعل المستفيض ما اتصف بذلك في ابتدائه وانتهائه علىٰ السواء والمشهور أعم من ذلك. فحديث «إنما الاعمال بالنيات»، مشهور غير مستفيض، لأن الشهرة إنما طرأت له في وسطه**».[٤]

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ١٢٥ ـ ١٣٤
٢. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤
٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٢٨
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ٧٠

٢. العزيز

وهو الخبر الذي لا ينقله أقل من اثنين في كل طبقة.[1] والعزيز قد يكون بمعنىٰ القليل، أي نادر الوجود، أو بمعنىٰ القوي؛ لأن الرواية تتقوى من طريق آخر يقول الشهيد الثاني في هذا المعنىٰ: «**فمنه العزيز وهو الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين. سُمّي عزيزاً لقلة وجوده أو لكونه عزَّ أي قوي بمجيئه من طرق أخرىٰ**».[2]

٣. الغريب

إذا ما روي الخبر الواحد عن طريق راوٍ واحد في كل طبقة، أو نقله راوٍ واحد في الطبقة الأُولىٰ فيسمّىٰ الخبر حينئذ غريباً وله عدة أقسام:

أ) **الغريب في السند:** إذا كان متن الرواية معروفاً عند جماعة من الصحابة، أو آخرين وروي هذا الخبر عن طريق راوي واحد في جميع الطبقات عن غير تلك الجماعة فيسمّىٰ الحديث حينئذٍ بالغريب في السند. وقد ذُكرت عدة تعاريف في هذا المعنىٰ منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**أو غريب إسناداً خاصة لا متناً كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة مثلاً أو ما في حكمهم إذا انفرد واحد بروايته عن آخر غيرهم ويعبَّر عنه بانه غريب من هذا الوجه**».[3]

٢. قال الشيخ البهائي: «**أو انفرد به واحد في أحدها فغريب**».[4]

٣. قال المامقاني: «**ما تفرّد بروايته واحد عن مثله وهكذا إلىٰ آخر السند**».[5]

ب) **الغريب في المتن:** وهو الحديث الذي يروي متنه راوٍ واحد في الطبقة الأُولىٰ، ثم ينتشر متنه في الطبقات الأخرىٰ عن طريق جمع كثير من الرواة. ويطلق

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٣٤
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ٧٠
٣. المصدر السابق، ص ١٠٧
٤. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤
٥. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٢٢٧

عليه «الغريب المشهور»؛ لانه غريب من جهة ومشهور من جهة اخرىٰ كما هو الحال في الحديث «**إنما الأعمال بالنيّات**» الذي رواه راوي واحد في الطبقة الأُولىٰ.[١]

وقد ذكرت تعاريف اخرىٰ لهذا الاصطلاح منها:

١. ذكر الشهيد الثاني هذا المعنىٰ فقال: «**أو غريب متناً: بأن اشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرّد به جماعة كثيرة فإنه حينئذ يصيرُ غريباً مشهوراً**».[٢]

٢. قال السيد حسن الصدر: «**ولا يوجد ما هو غريب متناً لا إسناداً إلّا إذا اشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرّد به جماعة كثيرة، فانه يصير غريباً مشهوراً كحديث «إنما الأعمال بالنيّات»**».[٣]

١. المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٩
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٧
٣. نهاية الدراية، ص ١٦٠

النتيجة

تنقسم الأحاديث من حيث عدد الرواة إلىٰ قسمين: الخبر المتواتر: وهو الخبر الذي ينقله جمع من الرواة في كل طبقة بحيث يؤدي إلىٰ حصول الاطمئنان والقطع بصدوره عن المعصوم، وينقسم إلىٰ التواتر اللفظي والمعنوي. والقسم الآخر هو خبر الآحاد: وهو ما لم يصل إلىٰ حد التواتر ولا يوجب العلم، وينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: مستفيض، عزيز وغريب؛ فاذا كان عدد الرواة لا يقل عن ثلاثة في كل طبقة فمستفيض، وأما إذا كان لا يرويه أقل من اثنين فعزيز وإلّا فغريب.

الأسئلة

١. عرِّف الرواية المتواترة في نظر الشيخ الطبرسي والشيخ البهائي وقارن بين التعريفين.

٢. بيِّن شروط السامع والمُخبر باختصار.

٣. اذكر الفرق بين التواتر اللفظي والمعنوي مع ذكر مثال.

٤. عرّف الخبر الواحد واذكر القرائن التي تثبت حجيته.

٥. اذكر الفرق بين الخبر المستفيض والعزيز.

٦. عرّف الخبرالغريب وبيِّن اقسامه.

البحوث

١. بيِّن الأقسام الأخرىٰ للتواتر مع الأخذ بنظر الاعتبار بيان اراء الميرزا القمي في كتاب قوانين الأصول.

٢. بيِّن كيفية تواتر حديث الغدير في جميع طبقاته من المصادر الروائية مستعيناً بكتاب الغدير.

٣. ناقش أقوال المحدثين في ميزان تحقق التواتر من حيث العدد في كتاب مقباس الهداية مع اختيار أفضل الآراء.

٤ ناقش الروايات المتواترة في كتاب وسائل الشيعة، كتاب القضاء، هامش الباب

السادس، وبيِّن كيفية ذلك، وما هي الموضوعات التي تتناولها.

٥. بيِّن قرائن حجيَّة الخبر الواحد بالتفصيل مع ذكر مثال من كتاب العدّة للشيخ الطوسي، وكتاب الوافي للفيض الكاشاني.

المصادر

١. قوانين الأصول، الميرزا القمي؛
٢. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، العلامة الأميني؛
٣. مقباس الهداية، العلامة المامقاني؛
٤. وسائل الشيعة، الحر العاملي؛
٥. العدّة، الشيخ الطوسي؛
٦. الوافي، الفيض الكاشاني؛
٧. نهاية الدراية، السيد حسن الصدر؛
٨. الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم.

٤

تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواة ١

يختلف تقسيم الخبر الواحد من حيث حالاة الرواة عند المتقدّمين[١] من العلماء عن المتأخرين، فالخبر الواحد عند المتقدمين ينقسم إلىٰ قسمين: صحيح وغير صحيح (ضعيف)،[٢] أما عند المتأخرين،[٣] أي منذ زمن السيد «ابن طاووس» وما بعده فالخبرالواحد ينقسم عندهم إلىٰ أربعة أقسام «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»، وقد اضاف الشهيد الثاني والشيخ البهائي قسم آخر من أقسام الحديث وهو «القوي».[٤] وسوف نتناول الحديث «الصحيح والحسن» في هذا الدرس، أما «القوي، الموثق والضعيف» فسوف نقوم ببحثها في الدروس الآتية.

الحديث الصحيح

الصحيح عند قدماء الإمامية

الحديث الصحيح عند قدماء الإمامية ـ المحدّثون قبل القرن السادس الهجري ـ هو الحديث الذي يقترن ببعض القرائن التي تدل علىٰ صحته وحجيّته؛ قال العلامة

١. المقصود من المتقدمين وقدماء الامامية هم محدثو الشيعة حتىٰ القرن السادس الهجري. أمثال: الشيخ الكليني (ت ٣٢٨ هـ)، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) و....

٢. الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٩٦، الفائدة التاسعة؛ السبحاني، اصول الحديث، ص ٣٦

٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٣٧

٤. الرعاية في علم الدراية، ص ٨٥؛ الوجيز، ص ٥

المامقاني في هذا الخصوص: «**على أن الصحيح والضعيف كان مستعملاً في ألسنة القدماء أيضاً غاية ما هناك انهم كانوا يطلقون الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه مثل وجوده في كثير من الأُصول الأربعمائة و...**».[1]

وعلى هذا فكل حديث لا يقترن بقرائن الحجيّة عند هؤلاء العلماء يعتبر ضعيفاً، وكل حديث يقترن بهذه القرائن فهو صحيح وحجة فمثلاً يقول الشيخ الصدوق: «**هذا حديث صحيح على موافقة الكتاب و...**».[2]

وكذلك الشيخ الطوسي فانه بعد أن ذكر قرائن الحجيّة قال: «**فهذه القرائن كلها تدل على صحة متضمّن أخبار الآحاد، ولا تدلُّ على صحّتها انفسها، لما بيّناه من جواز أن تكون الأخبار مصنوعة وان وافقت هذه الأدلة**».[3] ان قرائن الصحة والحجّيّة ـ كما ذكرناها في بحث حجِّية الخبرالواحد في الدرس الثالث ـ هي: وجود الحديث في عدة اصول من الأُصول الاربعمائة، أو وجود الخبر في الكتب التي كانت مورداً لاعتماد الشيعة، أو موافقة الحديث للأدلة العقلية ونص الآيات والروايات، ويمكن تحصيل هذه القرائن في زمن المحدثين الأوائل بسهولة أما الذين جاؤوا بعدهم فلم يكن ذلك مقدوراً؛ ومن هنا كان رأي قدماء الإمامية بالنسبة إلى صحة وضعف الحديث مورد اعتماد وقبول، بسبب قربهم من عصر المعصوم﵈ ولكثرة القرائن التي تدل على صدور أو عدم صدور الحديث من المعصوم، ولهذا السبب فانه يمكن الاخذ بالروايات التي حكم عليها المتقدمون من علماء الإمامية بالصحة، وان كانت ضعيفة حسب اصطلاح المتأخرين. وعلى هذا المبنى (مبنى القدماء) فهناك الكثير من الأخبار

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٣٩
٢. من لايحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٩، ج ٢، ص ٩٠، ج ١، ص ٤٨؛ الطوسي، التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٠ و...
٣. العدة في اصول الفقه، ج ١، ص ١٤٥، الفصل الخامس: في ذكر القرائن التي تدل على صحة أخبار الآحاد.

الصحيحة في الكتب الأربعة وغيرها بسبب اقترانها بقرائن الصحة، فإن اصطلاح الصحيح وغير الصحيح (الضعيف) عند القدماء يرتبط بمتن الحديث، ولا علاقة له بالسند.

الصحيح عند متأخري الإمامية[1]

المقصود من المتأخرين ـ كما ذكرنا سابقاً ـ هم محدثو الإمامية من القرن السادس الهجري فما بعد؛ أمثال: السيد ابن طاووس (ت ٦٧٣)، العلامة الحلي (ت ٧٢٦ ه)، الشهيد الثاني (ت ٩٦٥ ه)، والشيخ البهائي (ت ١٠٣١ ه) و... وهؤلاء هم الذين أرسوا دعائم المصطلح الجديد في معنى الصحيح، حيث ان تعريفهم له يختلف عن تعريف القدماء. فالصحيح عندهم هو: «**الخبر الذي يتصل بالمعصوم، ولابد أن يكون جميع رواته من عدول الإمامية في كل الطبقات**». ولهذا فإن الحديث الصحيح عند هؤلاء يتضمّن ثلاثة أركان: اتصال السند، أن يكون راوته من العدول، وأن يكونوا من الإمامية أيضاً، فالمعيار في صحة الحديث هو السند وكيفية الاتصال بالمعصوم‌ﷺ ولا علاقة له بالمحتوىٰ. وقد ذكر بعض العلماء عدة تعاريف للصحيح منها:

١. قال الشهيد الأول: (محمد بن جمال الدين مكي العاملي): «**والصحيح هو ما اتصلت روايته إلىٰ المعصوم‌ﷺ بعدل إمامي ويسمّىٰ المتصل والمعنعن وان كان كل منها اعم منه وقد يطلق الصحيح علىٰ سليم الطريق من الطعن وإن اعتراه ارسال أو قطع**».[2]

٢. عرّف الشيخ البهائي الصحيح فقال: «**ثم سلسلة السند، إما إماميون ممدوحون بالتعديل فصحيح**».[3]

٣. قال الشهيد الثاني: «**في الصحيح وهو ما اتصل سنده الىٰ المعصوم‌ﷺ بنقل العدل**

١. راجع: مقباس الهداية، ج ١، ص ١٣٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٩٦.
٢. الشهيد الأول، ذكرىٰ الشيعة في أحكام الشريعة، ج ١، ص ٤٨، المقدمة
٣. الوجيزة، ص ٥

الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، حيث تكون متعدّدة وإن اعتراه شذوذ».[١]

يبدو من خلال التأمل في التعاريف المذكورة أن تعريف الشهيد الثاني أكمل وأتم التعاريف؛ لأنه اخرج المقطوع من التعريف بقيد «الاتصال» وان كان رواته من العدول الإمامية، بالاضافة الى أنه أدخل أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام بقيد «المعصوم»، وأخرج الحديث «الحسن» بقيد «العدل»، والمقصود من «العدل» هو التعبير الذي استخدمه رجال الحديث للدلالة على الاطمئنان بالخبر وعادة ما يعبرون عنه بالألفاظ التالية: «**عادل، ثقة، حجة، عين، ثقة في الرواية والحديث، عدل من أصحابنا**».[٢] ثم ان الشهيد الثاني اخرج الحديث الموثق بقيد «الإمامي»، واشترط بعض المحدثين قيد «الضبط» في التعريف مثل: الشيخ حسن العاملي صاحب كتاب «منتقى الجمان، ومعالم الدين في الأُصول فقال: «**والصحيح وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بنقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات**»،[٣] وكان يعتقد بأن الراوي قد يكون عادلاً إمامياً، ولكنه لا يتصف بالضبط فقد يتعرض للنسيان والخطأ وما شابه ذلك، ومن الواضح ان معنى «الضبط» يمكن استفادتها من صفة «العدل»، فقد كان علماء الرجال لا يعتبرون الشخص عادلاً إذا فقد صفة الضبط (كثرة الخطأ والاشتباه)، وإن العدالة ملازمة لصفة الصدق.[٤] أما بالنسبة الى قيد «في جميع الطبقات» الذي ورد في تعريف الشهيد الثاني فهي للإشارة الى الصحيح بمعناه المطلق، أما إذا فقد شرائط الصحة في بعض الطبقات فهو الصحيح النسبي. ثم إن عبارة «وان اعتراه شذوذ» يريد به إدخال الحديث الشاذ في الصحيح فيما إذا توفرت شرائط الصحة الأخرى ولم يعتبر مشهور الشيعة قيد «عدم الشذوذ» في تعريف الحديث الصحيح؛ لأن الصحة تتعلق بحال

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٧٧

٢. راجع: ألفاظ المدح وتعديل الراوي، مقباس الهداية، ج ٢، ص ١٤١ ـ ٢٠٠؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٤١ ـ ١٤٥.

٣. حسن العاملي، معالم الدين في الأصول، ص ٢١٦

٤. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٥٠؛ اصول الحديث، ص ٤٥

الرواة، والشذوذ امر خارج عن ذلك؛ ولذلك قال الملّا علي كني: «**ان عدم الشذوذ شرط في اعتبار الخبر لا في تسميته صحيحاً**».[١]

والمقصود بالإمامي في التعريف المذكور هو الذي يعتقد بامام عصره، وان لم يدرك باقي الأئمة؛ ولذلك فسوف تخرج بعض الفرق من هذا التعريف مثل: الفطحية، الواقفية، الإسماعيلية و.... فاذا ما تحققت شرائط الصحة إلىٰ شخص معين وليس إلىٰ الإمام فيسمّىٰ الحديث حينئذ «الصحيح المضاف»، أو «الصحيح النسبي» مثل: صحيحة «أبان»، وبتعبير «جمال الدين العاملي» فإنه يطلق «الصحيح» علىٰ الحديث الذي ينقله الرواة العدول الإماميون، وان لم يكن كامل الاتصال إلىٰ الإمام، وقد أشار الشهيد الثاني إلىٰ هذا المعنىٰ فقال: «**وقد يطلق الصحيح عندنا علىٰ سليم الطريق من الطعن بما ينافي الأمرين وهما كون الراوي عدلاً إمامياً، وان اعتراه مع ذلك الطريق السالم، إرسال أو قطع**».[٢]

وهناك روايات كثيرة في الكتب الأربعة تتصف بالصحة طبقاً للمعنىٰ الشائع عند المتأخرين، وقد قام العلامة المجلسي صاحب كتاب «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول ـ شرح الكافي ـ بدراسة روايات الكافي من حيث السند، وذكر الأحاديث الصحيحة، وسوف نكتفي هنا بنموذجين من تلك الروايات:

١. عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد عن يونس عن حريز عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عن الحلال والحرام فقال: حلال محمد حلال أبداً إلىٰ يوم القيامة وحرامه حرام أبداً إلىٰ يوم القيامة.[٣]

٢. عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسىٰ عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله في قول الله عزّوجلّ: ﴿...حَنِيفًا مُّسْلِمًا...﴾ قال: خالصاً مخلصاً ليس فيه شيء من عبادة الأوثان.

١. توضيح المقال، ص ٥٠ ٢. الرعاية في علم الدراية، ص ٧٩

٣. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٠٠؛ الأصول من الكافي، ج ١، ص ٥٨، الرواية ١٩

فرواة هذين الحديثين من العدول الإماميين، والروايتان متصلتان سنداً إلىٰ المعصوم ﷺ، فاذا ما فقدت كلتا هاتين الروايتين أحد شرائط الصحة، فلا يمكن اعتبارها من الروايات الصحيحة؛ لأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين. ويمكن تقسيم الحديث الصحيح إلىٰ ثلاثة أقسام: أعلىٰ، أوسط وأدنىٰ، وذلك من حيث كيفية اتصافه بشرائط الصحة ومراتبها وسوف نشير إلىٰ هذه المعاني بشيء من التفصيل:

١. **الصحيح الأعلىٰ**: وهو الذي تتم إحراز شرائط الصحّة فيه عن طريق العلم واليقين، أو بشهادة عدلين، أو في البعض بالعلم واليقين والآخر بشهادة عدلين.

قال المامقاني: «**فالأعلىٰ ماكان اتّصاف الجميع بالصحة بالعلم أو بشهادة عدلين أو في البعض بالأوّل وفي البعض الآخر بالثاني**».[١]

٢. **الصحيح الأوسط**: وهو ما تحرز شرائط صحته عن طريق راوي عادل يفيد الظن، أو اتصاف البعض عن هذا الطريق والبقية بالطرق المذكورة بالصحيح الأعلى، قال المامقاني: «**والأوسط: ماكان اتصاف الجميع بما ذكر بقول عدل يفيد الظن المعتمد، أو كان اتّصاف البعض به بأحد الطرق المزبورة في الأعلىٰ والبعض الآخر بقول العدل المفيد للظنّ المعتمد**».[٢]

٣. **الصحيح الأدنىٰ**: وهو الحديث الذي تحرز شرائط صحته عن طريق الظن الاجتهادي، أو كانت صحة بعضه بذلك الطريق والبعض الآخر بالظن المعتمد، أو شهادة العدلين. قال المامقاني: «**والأدنىٰ: ماكان اتصاف الجميع بالصحّة بالظن الاجتهادي وكذا إذاكان صحة بعضه بذلك والبعض الآخر بالظن المعتمد، أو العلم أو شهادة عدلين**».[٣]

وهناك من اعتبر البلاد والمنطقة التي يعيش فيها الراوي لها تأثير مهمّ في تعيين مراتب الصحة، والظاهر أنّ المكان والزمان ليس لهما دور في ذلك، بل انها مجرد قرائن ومؤيّدات.[٤]

---

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ١١٥٥؛ أصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ٥٢
٢. المصدر السابق ٣. المصدر السابق
٤. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٥٥؛ اصول الحديث واحكامه، ص ٥٢

الحسن

يرتبط هذا الاصطلاح بالمتأخرين من المحدّثين ويطلق على الحديث المتصل بالمعصوم‌ في جميع الطبقات عن طريق رواة إماميين ممدوحين، ولكن لا يوجد نص على عدالتهم. وقد ذكرت بعض التعاريف في معنى الحسن منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**الحسن وهو ما اتصل سنده كذلك إلى المعصوم‌ بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه، أي جميع مراتب رواة طريقه أو تحقق ذلك في بعضها بأن كان فيهم واحد إمامي ممدوح غير موثق مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح فيوصف الطريق بالحسن لأجل ذلك الواحد**».[١]

٢. ذكر الشيخ البهائي الحديث الحسن، فقال: «**أو بدونه كلاً أو بعضاً مع تعديل البقية فحسن**».[٢]

٣. قال الحسن العاملي «صاحب المعالم»: «**الحسن وهو متّصل السند إلى المعصوم‌ بالإمامي الممدوح من غير معارضة ذمّ مقبول ولا ثبوت عدالة في جميع المراتب أو بعضها مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح**».[٣]

٤. قال العلّامة المامقاني: «**ما اتصل سنده إلى المعصوم‌ بإمامي ممدوح مدحاً مقبولاً معتدّاً به من غير معارض بذم من غير نص على عدالته مع تحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه أو في بعضها بأن كان فيهم واحد إمامي ممدوح**».[٤]

فمن خلال التأمّل في التعاريف المذكورة يتّضح أن اتصال الحديث ووجود الراوي في جميع الطبقات ومدحهم من الشروط اللازمة في الحديث الحسن، ولكن لا يلزم التصريح بعدالة الجميع، بل ان عدالة بعضهم ومدح البقية، أو كلهم يكفي لأن يكون الحديث حسناً. وقد صرَّح الشيخ البهائي بذلك أيضاً فقال: «بدونه كلاً أو

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٨١
٢. الوجيزة في علم الدراية، ص ٥
٣. معالم الدين في الأصول، ص ٢١٧
٤. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٦٠

بعضاً»، أي ان تمام سلسلة الرواة إما أن يكونوا إماميين، أو أنّ بعضهم ممدوح والبعض الآخر موثق، وقد أوضح السيد «حسن الصدر» عبارة الشيخ البهائي فقال: **«أو كان ما رواه الإمامي الممدوح بدونه، أي بدون التعديل بان كانت السلسلة كلاً كذلك أو بعضاً ولو واحداً منها مع تعديل البقية فحسن».**[١]

ان تأكيد الشهيد الثاني وآخرون علىٰ عبارة «مع تحقق ذلك في جميع مراتبه» يراد بها تحقق هذه الصفة في الرواة (إمامي ممدوح) في جميع الطبقات، وإلّا فالحديث أما ان يكون موثقاً أو ضعيفاً؛ لأن النتيجة تتّبع أخس المقدمتين. أما العلامة المامقاني فقد أكّد علىٰ أن يكون مدح الراوي مدحاً «مقبولاً»، وبذلك يخرج مطلق المدح، فهو يعتقد بأن هناك نوعاً من المدح، له دخل في اعتبار الراوي ويؤثر في الحكم علىٰ الرواية بأنها حسنة كأن يُقال: صادق القول، عين، وجه، شيخ، صدوق و... أما التعابير الأخرىٰ مثل: فهيم، مشكور، فاضل، قارىء، صالح و... فليس لها دخل في اعتبار السند، ولا يمكن الحكم علىٰ الرواية بأنها «حسنة» تبعاً لذلك.[٢] وقد اطلق الفاضل الاسترآبادي مصطلح «الحسن كالصحيح» علىٰ الرواية التي يكون بعض رواتها موثقين، والبعض الآخر ممدوحين مدحاً في مرتبة الوثاقة، أما إذا كان بداية السند كلهم إماميين موثقين وآخره إماميون ممدوحون ففي هذه الحالة يكون الحديث حديثاً صحيحاً. في حين أطلق العلامة المامقاني هذا الاصطلاح (الحسن كالصحيح) علىٰ الرواية التي يكون بداية السند فيها رواة إماميين موثقين علىٰ عكس ما هو عليه في نهاية السند فقط.[٣]

والحديث الحسن يمكن ان يكون ذو مراتب ثلاثة: أعلى، أوسط وأدنىٰ كما هو الحال في الحديث الصحيح، أي إذا كان شرط الاتصال إمامي ممدوح، وورد المدح

١. نهاية الدراية، ص ٢٥٩

٢. للمزيد من الاطلاع حول ألفاظ المدح راجع: مقباس الهداية، ج ٢، ص ١٣٩ ـ ٢٨٨ «الألفاظ المستعملة في المدح». ٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٧٥

عن طريق العلم أو شهادة عدلين فهو من النوع الأعلى، أما إذا ورد المدح عن طريق العادل الذي يفيد الظن فهو من الحسن الأوسط، بينما إذا كان المدح عن طريق الظن الاجتهادي فهو من النوع «الأدنى»، ولكن هذه الاصطلاحات غالباً ما تطلق على الحديث الصحيح.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الحديث «الحسن» و«الحسن كالصحيح»:

١. **علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ﴿...فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾. قال عليه السلام: جعل منهم الرسل والأنبياء والأئمة فكيف يقرون في آل إبراهيم عليهم السلام وينكرونه في آل محمد صلى الله عليه وآله قال: قلت ﴿...وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾؟ قال عليه السلام: الملك العظيم أن جعل فيهم أئمة؛ من أطاعهم أطاع الله ومن عصاهم عصى الله، فهو الملك العظيم.**[1]

٢. **علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عمن ذكره، جميعاً عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن بريد بن معاوية قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ﴿...قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾؟ قال: إيّانا عنى وعلى أولنا وأفضلنا وخيرنا بعد النبي صلى الله عليه وآله.**[2]

[1] مرآة العقول، ج ٢، ص ٤١٢، كتاب الحجة، باب ان الأئمة ولاة الأمر، الرواية الخامسة.

[2] المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٤، كتاب الحجة، باب إنه لم يجمع القرآن كله إلّا الأئمة عليهم السلام.

النتيجة

ينقسم الخبر الواحد من حيث حالات الرواة إلىٰ عدّة أقسام: فهو ينقسم إلىٰ قسمين «صحيح وغير صحيح» عند المتقدمين من العلماء أما عند المتأخرين فينقسم إلىٰ اربعة أقسام: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف». ويطلق الصحيح علىٰ الحديث المسند المتصل بالمعصوم بعدل إمامي، أما الحسن فهو الذي يرويه رواة إماميون ممدوحون من قبل علماء الرجال، أو كان بعضهم من الإماميين الممدوحين، ويمكن تقسيم الصحيح والحسن إلىٰ ثلاثة أقسام: أعلى، أوسط وأدنىٰ.

الأسئلة

١. بيِّن اختلاف تقسيم المتأخّرين والمتقدّمين في أقسام الحديث.

٢. عرّف الحديث «الصحيح» عند قدماء الإمامية.

٣. ما هو تعريف الحديث الصحيح عند الشهيد الثاني؟

٤. عرِّف الحديث «الحسن» وبيِّن اختلافه مع الصحيح.

٥. ما هو المقصود من اصطلاح «الحسن كالصحيح»؟

البحوث

١. اذكر الأحاديث غير الصحيحة في رأي الشيخ الصدوق في المجلد الرابع من كتاب من لايحضره الفقيه.

٢. ما هو مبنىٰ المتأخرين في تقسيم الحديث؟ ناقش ذلك.

٣. عيِّن الأحاديث الصحيحة وبيِّن موضوعها في أحد مجلدات مرآة العقول.

٤. عيِّن الروايات «الحسنة» في كتاب مرآة العقول، كتاب الحجة وما هو السبب في الحكم علىٰ هذه الروايات بذلك الحكم؟ استعن بالكتب الرجالية.

٥. عيِّن اصطلاح «الحسن كالصحيح» والاصطلاحات الأخرىٰ المشابهة في كتاب

مرآة العقول، كتاب «فضل العلم» وكتاب «التوحيد» واذكر عددها. ولماذا سمّيت بهذا الاسم؟ اذكر سبب التسمية في مورد واحد من هذه الأحاديث.

المصادر

١. مرآة العقول، محمد باقر المجلسي؛
٢. مقباس الهداية، العلامة المامقاني؛
٣. أصول الحديث، العلامة السبحاني؛
٤. الكافي، الشيخ الكليني؛
٥. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني؛
٦. نهاية الدراية، السيد حسن الصدر.

۵
تقسيم الخبر الواحد من حيث حالات الرواة ۲

الحديث القوي

لم يكن مصطلح «القوي» شائعاً بين متأخري الإمامية، ولكنه يطلق عند بعض العلماء امثال الشهيد الثاني، والشيخ البهائي و.... على الحديث الذي يكون جميع رواته من الإمامية ولم يرد فيهم أو في بعضهم مدحاً ـ كما هو الحال في الحديث «الحسن» ـ أو ذماً،[1] فرتبته بعد الحديث «الحسن» وقبل «الموثق». وقد وردت بعض التعاريف من قبل العلماء في هذا المعنى منها:

١. قال الشهيدالأوّل: «**وقد يراد بالقوي مروي الإمامي غير المذموم ولا الممدوح**».[2]

٢. قال الشهيد الثاني: «**وقد يطلق القوي على مروي الإمامي غير الممدوح ولا المذموم مثل نوح بن درّاج، ناجيه بن أبي عمارة و...**».[3]

٣. قال السيد حسن الصدر: «**النوع الثالث القوي، وهو ما لو كانت سلسلة السند إماميين مسكوتاً عن مدحهم وذمّهم كذلك، كلاً أو بعضاً ولو واحداً مع تعديل البقية فقوي**

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٦٧
٢. ذكرى الشيعة في احكام الشريعة، ج ١، ص ٤٨
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ٨٥

في الاصطلاح لقوّة الظن فيه».[1]

٤. قال الشيخ كاظم مدير شانه چي: «القوي» هو الخبر الذي يكون جميع رواته من الإماميين، ولكن لم يرد في بعضهم مدحاً ولا ذمّاً مثل نوح بن درّاج.[2]

ثم أن بعض المحدثين أطلقوا «القوي» علىٰ الحديث الموثق ـ سنتاوله فيما بعد ـ وقد ذكر الشهيد الأول هذا الاصطلاح بعد أن عرّف الموثَّق فقال: «الموثَّق ما رواه.... ويسمّىٰ القويّ»،[3] وكذلك صاحب المعالم، حيث قال: «الثالث الموثّق وهو ما دخل... ويسمّىٰ القوي أيضاً».[4] أما السيد حسن الصدر فقد أشرك الصحيح والحسن والقوي في كون رواتهما من الإمامية فقال: «ثم ان الصحيح والحسن والقوي يشتركون في أن الرواة فيهما إماميون وإن اختص كلٌّ بفضل مميّز».[5] ولم يشتهر القوي بين المحدّثين، ولكنه استخدم في كلمات الفقهاء بمعنىٰ الرواية «المعتبرة» في مقابل الرواية الضعيفة، كما اشار إلىٰ ذلك والد الشيخ البهائي فقال: «وقد يراد بالقوي مروي الإمامي غير الممدوح... والأول هو المتعارف بين الفقهاء».[6]

الحديث الموثّق

يُطلق اصطلاح «الموثّق» علىٰ الرواية التي ينقلها رواة موثقون من قبل رجال الحديث عند الشيعة وإن كان بعضهم، أو كلهم ليسوا من الإماميين. إن رواة الحديث الموثق يتصفون بالصدق ولم يصدر عنهم كذبٌ؛ ولذلك يمكن الاطمئنان إلىٰ حديثهم، وإن كانت عقيدة بعضهم أو كلهم فاسدة، كما هو الحال في «علي بن فضّال» فهو ليس إمامياً ولكن ورد توثيقه من قبل رجال الشيعة. وقد وردت بعض التعاريف في معنىٰ الموثق منها:

١. نهاية الدراية، ص ٢٦٣ ٢. شانه چي، دراية الحديث، ص ٣٩
٣. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٨
٤. معالم الدين في الأصول، ص ٢١٧ ٥. نهاية الدراية، ص ٢٦٤
٦. المصدر السابق

١. قال الشهيد الثاني: «الموثق: سُمّي بذلك لأن راويه ثقة وان كان مُخالفاً وبهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما في الثقة».[١]

٢. قال الشيخ حسن العاملي: «الموثق: وهو ما دخل في طريقه من ليس بإمامي ولكنه منصوص علىٰ توثيقه بين الأصحاب ولم يشتمل باقي الطريق علىٰ ضعف من جهة أخرىٰ».[٢]

٣. قال الشيخ البهائي: «أما غير الإماميّين كلاً أو بعضاً مع تعديل الكل فموثّق».[٣] وقد اعتبر السيد حسن الصدر رواية كل من: حفص بن غياث، غياث بن كلوب، نوح بن درّاج السكوني، عبدالله بن بكير، عمّار الساباطي، سعد بن عبد الله الأشعري، سماعة بن مهران، علي بن حمزة وعثمان بن عيسىٰ من الروايات الموثّقة؛ لأنّهم وإن كانوا من غير الإماميين ولكنهم موثقون عند علماء الرجال.[٤] وقد يراد باصطلاح «الموثق كالصحيح»[٥] بأن هناك ترديد في بعض الرواة هل هم من غير الإماميّين، أو إن جميعهم إماميون. أما اصطلاح «الحسن الموثق» فالمراد به أن جميع رواته من الإماميّين أو أن بعضهم من غير الإماميين عند بعض المحدثين. وفيما يلي بعض النماذج من الروايات الموثّقة:

١. عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسىٰ عن سماعة عن أبي عبدالله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ إن من شرّ عبادالله من تكره مجالسته لفحشه.[٦]

٢. أبو علي الأشعري عن الحسن بن علي الكوفي عن عبيس بن هشام عن عبد الكريم، عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله ﷺ في الرجل يكون لولده مال فأحب أن يأخذ منه، قال ﷺ: فليأخذ فإن كانت أمّه حيّة، فما أحبُّ أن تأخذ منه شيئاً إلّا قرضاً علىٰ نفسها.[٧]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٨٤
٢. معالم الدين في الاصول، ص ٢١٧
٣. الوجيزة في علم الدراية، ص ٥
٤. نهاية الدراية، ص ٢٦٥
٥. مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٦، الحديث ١١
٦. المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٧٦، الرواية ٩، باب البذاء
٧. المصدر السابق، ج ١٩، ص ١٠٦؛ كتاب المعيشة، باب الرجل يأخذ في مال ولده، الرواية ٤.

٣. عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضّال عن ظريف بن ناصح عن أبي عبد الله ﷺ قال: لا تخالطوا ولا تعاملوا إلّا من نشأ في الخير.[1]

أما إذا كان بعض رجال السند من الإماميين والبعض الآخر من غير الاماميين ولكنهم موثّقون فهل يكون الحديث في هذه الحالة من نوع الحديث «الحسن» أو «الموثق»؟ هناك اختلاف في الاراء، والأنسب أن يكون الحديث من الأحاديث «الموثّقة».[2]

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف هي الرواية التي لا توجد فيها شرائط الحديث «الصحيح، الحسن والموثق»، وربما يكون رواتها من المتّهمين بالكذب، أو الوضع وكثرة الخطأ والغفلة، أو أن يكون الراوي فاسقاً و... أو قد لا يكون الحديث متصلاً في جميع سلسلته. وقد ذكرت بعض التعاريف في معنىٰ الحديث الضعيف منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**وهو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدّمة بأن يشتمل طريقه علىٰ مجروح بالفسق ونحوه أو مجهول الحال أو ما دون ذلك كالوضّاع**».[3]

٢. قال السيد حسن الصدر: «**ضعيف عندنا. وهو ما في سنده مذموم أو فاسد العقيدة غير منصوص علىٰ ثقته، أو مجهول، وإن كان باقي رواته ممدوحين بالعدالة؛ لانّ الحديث يتبع اعتبار أدنىٰ رجاله**».[4]

٣. قال الشيخ حسن العاملي: «**الضعيف وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة بان يشتمل طريقه علىٰ مجروح**».[5]

٤. قال الشيخ البهائي: «**وما عدا هذه الأربعة، ضعيف**».[6]

١. المصدر السابق، ص ١٤٦، باب من تكره معاملته، الرواية ٥
٢. لتوضيح هذا المطلب بصورة اكثر تفصيلاً يراجع كتاب: مقباس الهداية، ج ١، ص ١٧٠؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٣٨.
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ٨٦
٤. نهاية الدراية، ص ٢٦٦
٥. معالم الدين في الأصول، ص ٢١٧؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٧٧
٦. الوجيزة في علم الدراية، ص ٥

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعريف المذكورة يتبيّن ان «الضعيف هو ما لم تحرز فيه شروط الحديث الصحيح، الحسن والموثق بالنسبة إلىٰ جميع السند أو في بعض الموارد من السند سواء كان ذلك من حيث فسق الرواة، أو عدم وجود أسباب المدح، قال العلامة المامقاني في هذا الخصوص: «**إن الضعيف ما لم يدخل في أحد الاقسام السابقة بجرح جميع سلسلة سنده بالجوارح أو بالعقيدة مع عدم مدحه، بالجوارح أو بهما معاً، أو جرح البعض بأحدهما أو بهما، أو جرح البعض بأحد الأمرين وجرح البعض الآخر بالأمر الآخر أو بهما أو مع جرح بعض الأمر الآخر وبعض آخر بهما معاً... وهكذا سواء كان الجرح من جهة التنصيص عليه، أو الاجتهاد أو من جهة أصالة عدم أسباب المدح والاعتبار سواء جعلنا الأصل هو الفسق والجرح، أو قلنا بان لا اصل هناك**».[1]

وقد اطلق الشهيد الثاني لفظ «المجروح» علىٰ الحديث الضعيف أيضاً، وكان يعتقد أن الحديث الضعيف كالصحيح له مراتب وأقسام، وكلما ابتعد عن شرائط الصحة يكون اكثر ضعفاً قال: «**فكلّما بعد بعض رجاله عنها الصحة كان أقوىٰ في الضعف وكذا ما كثر فيه الرواة المجروحون بالنسبة إلىٰ ما قلّ فيه**».[2] وذهب الشيخ البهائي أيضاً إلىٰ أن الحديث الضعيف هو الذي لم يحرز شروط «الصحيح، الحسن، الموثق، والقوي؛ لانه يعتقد بوجود الحديث «القوي» أيضاً. إن الحديث الضعيف له مراتب مختلفة جداً، ومصاديق متعدّدة سوف نتعرّض لها في الدرس العاشر، الحادي عشر والثاني عشر.

نماذج من الحديث الضعيف

١. الحسين بن محمد، عن المعلىٰ بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله، عن علي بن جعفر قال سمعت أبا الحسن﴿ع﴾ يقول: ليس كل من قال بولايتنا مؤمن ولكن جعلوا أنساً للمؤمنين.[3]

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٧٨
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ٨٦
٣. مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٩١؛ كتاب الايمان، باب قلّة عدد المؤمنين، الرواية ٧

٢. محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أدنىٰ القنوت، فقال: خمس تسبيحات.[1]

٣. محمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن إبراهيم بن أبي البلاد عن بعض أصحابه عن أبي جعفر عليه السلام أو أبي عبدالله عليه السلام قال: **ما طلعت الشمس بيوم أفضل من يوم الجمعة وان كلام الطير فيه إذا التقىٰ بعضها بعضاً سلام سلام يوم صالح.**[2]

وكما سبق أن ذكرنا فإن الحديث الضعيف عند المتقدّمين هي الرواية التي لم تحرز شرائط الصحة، وهي مجموعة من القرائن التي تدل علىٰ صحة الرواية، وليست وثاقة رواة السند، وقد قسّم المتقدّمون الحديث إلىٰ قسمين: صحيح وغير صحيح (ضعيف)، ومن هذا المنطلق، فقد تكون هناك أحاديث ضعيفة عند المتقدّمين ولكنها لا تتّسم بهذا الحكم عند المتأخرّين، وعلىٰ العكس من هذه الحالة فهناك مجموعة كبيرة من الأحاديث الضعيفة عند المتأخرّين ولكنها صحيحة طبقاً لمبنىٰ المتقدّمين، كما هو الحال في الكثير من روايات الكافي التي ضعفّها المرحوم المجلسي بينما هي صحيحة في نظر الكليني.

تأثير عمل الأصحاب في جبران ضعف سند الروايات

قد تُثار بعض الأسئلة بالنسبة إلىٰ الروايات الضعيفة وهي: هل نرد جميع الروايات الضعيفة السند ولا يكون لها قيمة في مقام العمل؟ أو من الممكن العمل بالخبر الضعيف حتىٰ الأخبار الواردة في الحلال والحرام؟

ذهب بعض الفقهاء والمحدّثين ـ مع الاخذ بنظر الاعتبار كثرة الأخبار الضعيفة ـ إلىٰ اعتبار الخبر الضعيف إذا كان منجبراً بعمل الأصحاب؛ لأنهم يعتقدون أنّ أصحاب

١. المصدر السابق، ج ١٥، ص ١٦٨، كتاب الصلاة، باب في محل القنوت، الرواية ١١
٢. المصدر السابق، ص ٣٤٣، كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة، الرواية ١١

الأئمة﴿ع﴾ والفقهاء القريبين من عصرهم بإمكانهم الوصول إلىٰ هذه الروايات بسهولة، وكانوا مطّلعين علىٰ الكثير من القرائن التي تدل علىٰ اعتبار أو عدم اعتبار هذه الروايات، ولهذا يكون عملهم بهذه الروايات حجة يجب العمل به، وإن كانت ضعيفة السند، وأن عمل الأصحاب يمكن أن يكون قرينة مفيدة للعلماء الذين يأتون بعدهم، حيث يمكن جبران ضعف السند من خلال عمل الأصحاب.

وقد ذهب العلامة المامقاني إلىٰ هذا الرأي فكان يعتقد ان دقّة أصحاب الأئمة في العمل بالروايات ليس أقل من دقة العلماء المتأخرين، ومن هذه الجهة فان الوثاقة والاطمئنان بمضمون الروايات عند الأصحاب ليس بأقل من الوثاقة الرجالية التي ذهب اليها المتأخّرون؛ فقال في هذا الخصوص: «**والمنصف يجد أن الوثوق الحاصل من الشهرة ليس بأقل من الوثوق الحاصل من توثيق رجال السند**».[1]

وأشار الشهيد الثاني إلىٰ أن الكثير من العلماء لم يجيزوا العمل بالخبر الضعيف، فهم يرون انه لا يمكن جبران ضعف السند بعمل الأصحاب، وقد كتب في هذا الخصوص: «**وأما الضعيف فذهب الاكثر إلىٰ منع العمل به مطلقاً، للأمر بالتثبت عند اخبار الفاسق الموجب لردّه، وأجازه الآخرون وهم جماعة كثيرة منهم من ذكرناه مع اعتضاده بالشهرة..... وبهذا اعتذر للشيخ ـ رحمه الله ـ في عمله بالخبر الضعيف... وفيه نظر... ووجهه علىٰ وجه الإيجاز إنّا نمنع من كون هذه الشهرة التي ادعوها مؤثرة في جبر الخبر الضعيف، فان هذا إنما يتم لو كانت الشهرة متحقّقة قبل زمن الشيخ رحمه الله، والأمر ليس كذلك؛ فان من قبله من العلماء، كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً كالمرتضى... فالعمل بمضمون الضعيف قبل زمن الشيخ علىٰ وجه يجبر ضعفه ليس بمتحقق**».[2]

وطبقاً لهذا الرأي لا يمكن جبران ضعف السند عن طريق الشهرة؛ لأنها لم تتحقق قبل زمان الشيخ؛ وفي الواقع فان الشهيد الثاني كان متردداً في تحقق هذه الشهرة

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٩٤
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٢

وليس في اصل القاعدة (جبران ضعف السند بعمل الأصحاب)، ومن جهة أخرىٰ فإن الشهيد الثاني لا يرىٰ أنّ هناك ضرورة للتمسك بالشهرة في انجبار الخبر الضعيف في أحاديث الفضائل، القصص والمواعظ ما لم تصل إلىٰ مرحلة الوضع واستند في ذلك علىٰ رواية الإمام الصادق عليه السلام[1] التي يقول فيها: «**من سمع شيئاً من الثواب علىٰ شيء صنعه كان له وإن لم يكن علىٰ ما بلغه**».[2]

وقد نقد العلامة المامقاني كلام الشهيد الثاني فقال:

١. إن اعتقاد الشهيد الثاني بأن الشهرة لا يمكن أن تكون جابرة لضعف السند غير مقبول، فان من لاحظ كثرة القرائن للمقاربين لعهد الأئمة عليهم السلام اطمأنّ بأن الوثوق الحاصل من الشهرة ليس بأقل من الوثوق الحاصل من توثيق رجال السند.

٢. أما إذا كان الشهيد الثاني يعتقد أنّ مثل هذه الشهرة لم تتحقق حتىٰ زمان الشيخ الطوسي، نقول: إن المهم هو حصول الوثوق والاطمئنان، فاذا ما حصل مثل هذا الوثوق بعد زمان الشيخ الطوسي، سوف يكون كافياً؛ لأن عمل الشيخ نفسه يعتبر نوع من أنواع التوثيق.

٣. أما بالنسبة إلىٰ قول الشهيد بعدم الحاجة إلىٰ الشهرة العملية في العمل بالروايات الضعيفة في الفضائل والمواعظ، فلا يمكن القبول به، لأنها تعتبر من الروايات أيضاً. ومنسوبة إلىٰ الأئمة عليهم السلام، ثم ان رواية هشام في هذا المجال قاصرة عن إفادة المطلوب.[3]

والظاهر إن الخبر الضعيف إذا قطع بصدوره عن المعصوم ـ وإن كان عن طريق عمل الأصحاب والشهرة والاستعانة بالقرائن ـ فيعتبر حجة في المقام؛ ولذلك فان عدداً كثيراً من المحدثين والفقهاء عملوا وما زالوا يعملون بهذه القاعدة؛ هذا إذا

١. المصدر السابق. ٢. بحار الانوار، ج ٢، ص ٢٥٦؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٦٠
٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٩٣ ـ ١٩٦!

اعتبرنا حجيّة خبر الآحاد كما هو الحق، وإلّا إذا لم يكن خبر الواحد حجة كما نسب ذلك إلى السيد المرتضى، فان البحث عن الحجّية وجبران السند سوف يكون غير ضرورياً في هذه الحالة.

وقد اشار السيد حسن الصدر إلى هذا المعنى فقال: «**وبالجملة: الأصل في الضعيف أن لا يؤخذ به إلّا يعتضد بما يشدّ عضده**».[1]

١. نهاية الدراية، ص ٢٦٧

النتيجة

الحديث «القوي» عند بعض المحدّثين يعتبر من أقسام الخبر الواحد بلحاظ حالات الرواة، ويطلق على الرواية التي يكون رواتها من الإماميين ولكن لا يرد فيهم أو في بعضهم مدحاً أو ذماً، أما الحديث «الموثق» فهي الرواية التي يكون جميع رواتها موثقين عند الشيعة، وإن كان بعضهم أو كلهم من غير الإمامية. أما الحديث «الضعيف» فهو الحديث الذي لا يتصف بالصفات المذكورة في الأقسام الأخرىٰ وإن عمل الأصحاب يقوّي ويجبر ضعف السند.

الأسئلة

١. عرّف الحديث «القوي»، وما هو الاختلاف بينه وبيان الأقسام الأخرىٰ؟
٢. عرّف الحديث «الموثق» وبيِّن علّة توثيق الروايات المذكورة في الدرس.
٣. من خلال تعريف الحديث الضعيف بيِّن الاختلاف بين الشيخ البهائي والشهيد الثاني في هذا المورد.
٤. بيِّن رأي الشهيد الثاني والعلامة المامقاني في جبران سند الحديث بعمل الأصحاب.
٥. بيِّن اسباب ضعف الروايات المذكورة في الدرس.

البحوث

١. اذكر نموذجين من الأحاديث القوية من خلال مطالعة المجلد العاشر من كتاب بحار الانوار ودراسة رجالها.
٢. اذكر الروايات الموثّقة في أحد مجلدات مرآة العقول واذكر سبب توثيقها.
٣. اذكر الروايات «الضعيفة والضعيفة علىٰ المشهور» في أحد مجلدات مرآة العقول واذكر سبب ذلك في خمسة من الموارد.
٤. بيِّن كيف يكون عمل الأصحاب بالروايات الضعيفة جابراً لضعف السند في ثلاثة موارد من كتابي الاستبصار والتهذيب.

المصادر

١. بحار الأنوار، العلاّمة المجلسي؛
٢. مرآة العقول، العلاّمة المجلسي؛
٣. الكافي، ثقة الإسلام الكليني؛
٤. الاستبصار، الشيخ الطوسي؛
٥. التهذيب، الشيخ الطوسي؛
٦. مقباس الهداية، العلامة المامقاني؛
٧. نهاية الدراية، السيد حسن الصدر.

٦

تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف

المصطلحات المشتركة ١

يمكن تقسيم الخبر الواحد من حيث أوصافه ـ سواء كان من حيث السند أو المتن ـ إلىٰ عدة أقسام، من حيث: اتصال وانقطاع السند، عدد الرواة في كل طريق، خصائص نقل المتن وكيفيته و... وان لكل حيثية من هذه الحيثيات اصطلاح خاص، وقد عدّها الشهيد الثاني (ت ٩٦٥ ﻫ) ـ وهو من السابقين في تدوين هذا العلم ـ إلىٰ ثلاثين نوعاً في حين اعتبرها العلامة المامقاني (ت ١٣٥١ ﻫ) أكثر من مئة نوع. وسوف نتناول اثنين وثلاثين اصطلاحاً من هذه المصطلحات في هذا المقرر، ويمكن تقسيمها إلىٰ مجموعتين:

١. **الاصطلاحات المشتركة:** وهي التي تتعلق بأوصاف الخبر الواحد في أقسامه الأربعة: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»، ويمكن أن يوجد مصداق معيّن لكل منها، حيث تشمل: المسند، المتصل، المرفوع، المعنعن، المعلق، المفرد، المحكم والمتشابه، والمشترك، المُدبَّج ورواية الأقران، العالي والنازل، الناسخ والمنسوخ، المجمل والمبين، المشهور، الشاذ النادر، المصحَّف والمدرج. وسوف نتناولها في الدرس السادس، السابع، الثامن، والتاسع. وقد اشار الشهيد الثاني إلىٰ هذا النوع فقال:

٦
تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف
المصطلحات المشتركة ١

يمكن تقسيم الخبر الواحد من حيث أوصافه ـ سواء كان من حيث السند أو المتن ـ إلىٰ عدة أقسام، من حيث: اتصال وانقطاع السند، عدد الرواة في كل طريق، خصائص نقل المتن وكيفيته و... وان لكل حيثية من هذه الحيثيات اصطلاح خاص، وقد عدّها الشهيد الثاني (ت ٩٦٥ هـ) ـ وهو من السابقين في تدوين هذا العلم ـ إلىٰ ثلاثين نوعاً في حين اعتبرها العلامة المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) أكثر من مئة نوع. وسوف نتناول اثنين وثلاثين اصطلاحاً من هذه المصطلحات في هذا المقرر، ويمكن تقسيمها إلىٰ مجموعتين:

١. **الاصطلاحات المشتركة:** وهي التي تتعلق بأوصاف الخبر الواحد في أقسامه الأربعة: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»، ويمكن أن يوجد مصداق معيّن لكل منها، حيث تشمل: المسند، المتصل، المرفوع، المعنعن، المعلق، المفرد، المحكم والمتشابه، والمشترك، المُدبَّج ورواية الأقران، العالي والنازل، الناسخ والمنسوخ، المجمل والمبين، المشهور، الشاذ النادر، المصحَّف والمدرج. وسوف نتناولها في الدرس السادس، السابع، الثامن، والتاسع. وقد اشار الشهيد الثاني إلىٰ هذا النوع فقال:

«أما وقد عرفت تلك المعاني الأربعة جالصحيح، الحسن، الموثق، الضعيفـج التي هي أصول علم الحديث، بقي هنا عبارات لمعان شتّىٰ، منها: ما يشترك فيها الأقسام الأربعة إما جميعها أو بعضها بحيث لا يختص بالضعيف».[١]

٢. الإصطلاحات المختصّة: وهي الاصطلاحات المتعلقة بأوصاف الخبر والمختصة بالحديث الضعيف فقط؛ قال الشهيد الثاني: **«ومنها ما يختص بالضعيف»**،[٢] ومثل هذه الإصطلاحات لا يوجد لها مصداق في أقسام الحديث الأخرىٰ وهي تشمل: المقطوع، المنقطع، المعضل، المرسل، الموقوف، المضمر، المتروك، المنكر، المدَّلس، المهمل، المجهول، المعّلل، المضطرب، المقلوب، الموضوع والمردود وسوف نقوم بدراستها في الدرس العاشر والحادي عشر والثاني عشر.

الإصطلاحات المشتركة

وهي عبارة عن الإصطلاحات المستخدمة في جميع أقسام الحديث الاربعة (الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف)، والتي تشمل الموارد التالية:

المُسنَد

الحديث المُسند: وهو الذي تتصل سلسلته بالمعصوم في جميع الطبقات ولا يُشترط سماع كل راوي من الآخر. والمحدّث الذي ينقل الحديث يجب ان يذكر جميع سلسلة السند بدون حذف ولذلك يطلق عليه «المتصل والموصول». وقد وردت بعض التعاريف في هذا المجال:

١. قال الشيخ البهائي: **«إن علمت السلسلة بأجمعها فمسند».**[٣]

٢. ذكر الشهيد الثاني تعريف المسند فقال: **«وهو ما اتصل سنده مرفوعاً من راويه إلىٰ منتهاه إلىٰ المعصومؑ وأكثر ما يستعمل في ما جاء عن النبيﷺ».**[٤]

---

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٥
٢. المصدر السابق
٣. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٦

٣. قال العلامة المامقاني: **«ما اتصل سنده بذكر جميع رجاله في كل مرتبة إلىٰ أن ينتهي إلىٰ المعصوم؈ من دون أن يعرضه قطع بسقوط شيء منه»**.[١]

ومن خلال قيد إتصال السند ـ كما صرح بذلك الشهيد الثاني والمامقاني في التعريف ـ يخرج المرسل، المعلق والمعضل من التعريف، وكذلك يخرج «الموقوف» بقيد «إلىٰ منتهاه إلىٰ المعصوم». وقد ورد في كلام الشهيد الثاني أن «المُسند» غالباً ما يكون مسنداً إلىٰ النبيﷺ، ولابد أن يذكر فيه جميع سلسلة السند في جميع الطبقات في الحديث المسند، وهذا ما اشار اليه العلامة المامقاني أيضاً بعبارة «بأجمعها»، ولذلك يشترط في الحديث المسند أن لا تكون فيه بعض العبارات المبهمة مثل: «أخبرت عن فلان»، «بلغني عن فلان و...[٢] وهناك بعض المحدثين من وسَّع مفهوم المسند وجعله شاملاً للحديث الوارد عن غير المعصوم أيضاً، فقال في تعريف الحديث المسند: هو الحديث المتصل بالمعصوم أو غير المعصوم،[٣] كالاتصال بالصحابي أو التابعي، ومن الواضح إن مثل هذا التعريف غير معتبر عند الشيعة.

إن الحديث المسند بإعتبار حالاة الرواة يمكن أن يكون صحيحاً، حسناً، موثقاً أو ضعيفاً، فاذا ما كان جميع رواته من العدول الإمامية فيسمىٰ حينئذ «المسند الصحيح»، أما إذا كان رواته من الإمامية الممدوحين، أو ورد المدح في حقِّ بعضهم فهو: «المسند الحسن»، بينما إذا كان جميع رواة الحديث موثقين عند الشيعة فيطلق عليه «المسند الموثق»، وإن كان جميع رواته، أو بعضهم من غير الإماميّة. أما «المسند الضعيف» فهو الذي يتصف جميع رواته أو بعضهم بالكذب أو الفسق و... وفيما يلي بعض النماذج لكل قسم من هذه الأقسام الأربعة:

١. المسند الصحيح: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسىٰ عن يونس، عن ابن مسكان

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٢٠٢
٢. المصدر السابق، ص ٢٠٥
٣. المصدر السابق، ص ٢٠٣

عن أبي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى...﴾ قال: خلق أعظم من جبرائيل وميكائيل كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وهو مع الأئمة وهو من الملكوت.[1]

٢. **المسند الحسن:** علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل سهىٰ فلم يدر سجد سجدة أم اثنتين قال: يسجد أخرىٰ وليس عليه بعد انقضاء الصلاة سجدتا السهو.[2]

٣. **المسند الموثق:** محمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسىٰ عن سماعة قال سألته أبي عبد الله عليه السلام عن رجل صام في شهر رمضان فأكل وشرب ناسياً؛ قال: يُتمّ صومه وليس عليه قضاؤه.[3]

٤. **المسند الضعيف:** عدّة من أصحابنا، عن سهيل بن زياد عن منصور بن العباس عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال: قال ابوالحسن عليه السلام: قيلوا فإن الله يطعم الصائم ويسقيه في منامه.[4]

إن الأحاديث المسندة كثيرة في مجاميعنا الروائية، وخصوصاً في كتاب الكافي فمنها: المسند الصحيح، والمسند الموثّق أو الحسن بالإضافة إلىٰ الروايات المسندة الضعيفة التي يكون ضعفها بسبب صفات رواتها. ان معرفة إتصال السند من انقطاعة يحتاج إلىٰ اطلاع واسع وممارسة في معرفة «طبقات الحديث» و«علم الرجال».

١. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٢٧٣، كتاب الحجة، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، الحديث ٣؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ١٧١
٢. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٣٤٩؛ كتاب الصلاة، باب السهو في السجود، الحديث ١؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٨٨
٣. المصدر السابق، كتاب الصيام، باب من اكل أو شرب ناسياً، ج ٤، ص ١٠١، الحديث ٢؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٧١
٤. المصدر السابق، باب ما جاء في فضل الصوم، ج ٤، ص ٦٥، الحديث ١٤؛ مرآة العقول، ج ١٦، ص ٢٠٤

المتّصل

وهو الحديث الذي ينقله الراوي من الطبقة التي فوقه دون واسطه، عن طريق السماع سواء إتصل بالمعصوم أو لم يتصل، ويعبَّر عنه بـ«الموصول» أيضاً وقد وردت بعض التعاريف في معنىٰ المتصل منها:

١. قال الشهيد الثاني: **«المتصّل وسُمّي أيضاً الموصول وهو ما اتصل إسناده إلىٰ المعصوم، أو غيره وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممّن فوقه، أو ما هو في معنىٰ السماع كالاجازة أو المناولة»**.[1]

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: **«وإن اتّصل إسناده وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، سواء كان مرفوعاً أم موقوفاً علىٰ غيره فهو المتّصل»**.[2]

والحديث «المتصل» خلافاً للحديث «المسند» لا يشترط فيه الإتصال إلىٰ المعصوم، أي إنه إذا كان متصلاً بالصحابي أو التابعي فيعتبر من مصاديق «المتصل» أيضاً، وإن كان موقوفاً أو مرفوعاً، وقد أشار الشهيد الثاني والسيد حسن الصدر إلىٰ هذا المعنىٰ بعبارة «غيره». وقد اكّد العلامة المامقاني هذه النقطة فقال: **«وهو ما اتصل سنده.... سواء رفع إلىٰ المعصوم أو وقف علىٰ غيره»**.[3]

فاذا كان الحديث متصلاً في جميع طبقاته فيسمّىٰ حينئذ بـ«المتّصل المطلق» والذي يكون مرادفاً للحديث «المسند»، أما إذا كان متصلاً بطبقة خاصة فيسمّىٰ «المتصل النسبي» الذي يكون في مقابل «المنقطع».

واذا أطلق المتّصل فالمراد به القسم الأول، أي المتصل المطلق، أما المتصل النسبي فعادةً ما يقيد بشخص خاص، كأن يقال هذا متصل الإسناد بفلان.[4]

وهناك من جعل الحديث «المتصل» أعم من «المسند»؛ لأن الإتصال في المسند

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٧
٢. نهاية الدراية، ص ١٨٣
٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٠٦
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٧

شرط في جميع الطبقات خلافاً للمتصل؛ ولذلك قال السيد حسن الصدر: «**ومن هنا ظهر أن المتصل والمرفوع كلاهما أعم من المسند مطلقاً بمعنىٰ إستلزام صدقه صدقهما من غير عكس**». ومن الواضح فان مثل هذا الفرض (عموميّة المتصل وخصوصيّة المسند) يكون صحيحاً فيما إذا لم يشترط في المتصل سماع كل راوي ممن هو فوقه في الطبقة. وأما إذا انعكس الأمر، أي لم يشترط في المسند سماع الراوي ممن هو فوقه خلافاً للمتصل، ففي هذه بحالة يكون المسند أعم من المتصل.

والحديث المتصل يمكن أن يكون أحد مصاديق المصطلحات الأربعة (الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف)، والأمثلة التي ذكرناها سابقاً في «المسند» يمكن أن تكون أمثلة للمتصل أيضاً.

المرفوع

الحديث المرفوع ـ كما جاء في تعريف المشهور ـ هو الحديث المتصل والمنسوب للمعصوم عليه السلام في آخر سلسلة السند، سواء كان هذا الطريق موصولاً أم منقطعاً بأن سقط بعض رواته. فطبقاً لهذا التعريف يكون الحديث المرفوع في مقابل الحديث «الموقوف» وهو الذي لا يكون متصلاً بالمعصوم عليه السلام في آخرالسند. وقد ذكرت بعض التعاريف للمرفوع منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**وهو ما أضيف إلىٰ المعصوم عليه السلام من قول بأن يقول في الرواية: إنه عليه السلام قال كذا؛ أو فعلٍ بأن يقول: فعل كذا؛ أو تقرير بأن يقول: فعل فلان بحضرته كذا ولم يُنكره عليه فإنه يكون قد أقره عليه**».[1]

٢. عرّف السيد حسن الصدر المرفوع فقال: «**فإن أضيف إلىٰ المعصوم عليه السلام سواء اتصل إسناده بأن كان كل واحد من رواته قد سمعه ممّن فوقه، أم كان منقطعاً بترك بعض الرواة أو إبهامه فهو المرفوع عندنا**».[2]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٧

٢. نهاية الدراية، ص ١٨٢

والحديث المرفوع ـ حسب التعريف المذكور ـ يمكن ان يكون مرادفاً للمتصل والمسند في بعض الموارد، لأنه إذا كان متصلاً في جميع طبقاته فسوف يكون في هذه الحالة من مصاديق المسند والمتصل أيضاً، أما إذا لم يكن كذلك، أي إذا كان متصلا في بعض الطبقات ففي هذه الحالة يكون مرفوعاً، وليس متصلاً أو مسنداً.

إن اتصال المسند في الحديث المرفوع ـ كما جاء في التعريف ـ يمكن أن يكون قولياً، أو فعلياً أو تقريرياً كما صرح بذلك الشهيد الثاني. ويمكن تقسيم الحديث المرفوع من حيث إتصاله بالمعصوم عليه السلام في آخر السند ونسبته اليه، من حيث كونه بياناً لقول أو فعل أو تقرير المعصوم إلىٰ قسمين: رفع صريح وغير صريح (بحكم الرفع)، وكل منهما يمكن تقسيمه إلىٰ الاقسام التالية:

١. **الرفع الصريح القولي**: كما هو الحال في كلام آخر راوي عندما يقول: سمعت المعصوم عليه السلام، يقول: «**كل شيء مردود إلىٰ الكتاب**».[1]

٢. **الرفع الصريح الفعلي**: وهو كلام آخر راوي عندما يقول: «رأيته عليه السلام يفعل كذا».

٣. **الرفع الصريح التقريري**: وهو بيان آخر راوي عندما يقول: «فعل حسن كذا ولم ينكره عليه السلام ولم يكن موضع تقية».

٤. **الرفع القولي الحكمي**: كما هو الحال في كلام آخر الرواة عن الجنة والنار فان مثل هذه الأخبار عن الراوي، لا يمكن ان تصدر عن إنسان عادي.

٥. **الرفع الفعلي الحكمي**: «وهي الأعمال العباديّة التي يقوم بها بعض خواص الإمام عليه السلام، والتي لا يشك في أخذها عن المعصوم عليه السلام».

٦. **الرفع التقريري الحكمي**: وهو نقل بعض الرواة أعمالاً عن بعض خواص الإمام عليه السلام في حضرته ولم ينكرها، فمن غير الممكن أن لا يكون الإمام عليه السلام مطّلعاً علىٰ هذا الأمر، أو يكون مطّلعاً ثم لا ينهاهم عنه.

١. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٧٠، ٧٦، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، الرواية ٣، ٦

وهناك تعاريف أخرىٰ للحديث المرفوع ذكرها بعض المحدثين، فقد اشار العلامة المامقاني إلىٰ بعض التعاريف الشائعة بين الفقهاء للحديث المرفوع، وهو الحديث الذي سقط من وسط إسناده، أو آخره راوياً واحداً أو اكثر بشرط أن يصرح الراوي في آخر السند بلفظ الرفع كما هو الحال في الإسناد التالي: «روىٰ الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه، رفعه عن أبي عبد الله(ع)»، فقد سقط في هذا السند بعض الرواة فإن إبراهيم بن هاشم روىٰ هذا الحديث مرفوعاً عن الإمام الصادق(ع)، وهو يخالف التعريف الأول؛ لان المرفوع في هذه الحالة لم يتصف بالإتصال، لسقوط بعض الرواة في نهاية السلسلة، والظاهر أن هذا المعنىٰ للمرفوع يعتبر من أنسب التعاريف وأفضلها عند العلامة المامقاني، ولذلكفقد أشار اليه في بداية الكلام، وذكر أن المشهور ذهب إلىٰ الرأي الثاني فقال: «**المرفوع: وله اطلاقان: أحدهما: ما سقط من وسط سنده أو آخره واحداً أو أكثر مع التصريح بلفظ الرفع كأن يقال: روىٰ الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه رفعه عن أبي عبد الله(ع) وهذا داخل في أقسام المرسل بالمعنىٰ الاعم والثاني: ما أضيف إلىٰ المعصوم(ع) من قول أو فعل أو تقرير أي وصل آخر السند اليه سواء إعتراه قطع أو إرسال في سنده أم لا فهو خلاف الموقوف**».[1]

وقد ذهب آية الله «البروجردي» إلىٰ اختيار التعريف الثاني كما صرح بذلك العلامة السبحاني فقال: «**وكان سيد الطائفة المحقق البروجردي يقول: المرفوع ما اشتمل علىٰ لفظ الرفع مثلاً إذا روىٰ الكليني وقال علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير يرفعه إلىٰ الصادق(ع) فهو المرفوع**».[2]

والحديث المرفوع بالمعنىٰ الأول يمكن أن يكون أحد مصاديق المصطلحات الأربعة فاذا كان جميع رواة السند من العدول الإمامية فهو من النوع «الصحيح»، وأما إذا كان جميع الرواة إماميين ممدوحين أو بعضهم كان ممدوحاً فيكون من النوع

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٢٠٧
٢. أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ص ٥٩

«الحسن»، وإذا كان الرواة موثّقين من قبل علماء الرجال، وإن لم يكونوا من الإمامية فهو من النوع «الموثق»، في حين إذا أتصف رواة الحديث كلهم أو بعضهم بالفسق، أو كان مقطوعاً فيكون الحديث من النوع «الضعيف».

ان النماذج المذكورة سابقاً للحديث الصحيح، الحسن، الموثق، والضعيف يمكن ان تكون مثالاً للمرفوع أيضاً. أما الحديث المرفوع بالمعنىٰ الثاني فلا يمكن أن يكون من الأقسام المشتركة، إلّا إذا عُرف الراوي الساقط والذي كان سبب ضعف الرواية. ففي تلك الحالة يمكن تقسيم هذا الحديث حسب الاقسام الاربعة باعتبار حالات الرواة. وفيما يلي نماذج من الأحاديث المرفوعة طبقّاً للتعريف الثاني:

١. **عن الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس رفعه قال: قال علي بن الحسين**؛ **: إن أفضل الاعمال عند الله ما عمل بالسنة وإن قلّ.**[1]

٢. **عن الكليني، عن أبي عبد الله الاشعري، عن بعض أصحابنا رفعه عن هشام بن الحكم قال: قال لي أبو الحسن موسىٰ بن جعفر**؛ **: يا هشام إن الله تبارك وتعالىٰ بشّر أهل العقل والفهم في كتابه، فقال: ﴿...فَبَشِّرْ عِبَادِ ۞ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ... ﴾**[2].[3]

المعنعن

وهو الحديث الذي وردت كلمة «عن» في بعض سنده أو جميع السند مثل: «عن علي بن إبراهيم عن أبيه» ولم تبيّن كيفية وطريقة تحمّل الحديث.[4] فهل نقل الحديث عن طريق السماع، أو القراءة، أو الاجازة، أو بطريقة أخرىٰ.

وقد وردت بعض التعاريف في معنىٰ الحديث المعنعن منها:

١. قال الشيخ البهائي: «**والمروي بتكرير لفظة عن، معنعن**».[5]

٢. قال السيد حسن الصدر: المعنعن «**إسم مفعول من العنعنة، مصدر جعلي كالحمدلة**

١. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٣٠، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة. الحديث ٧

٢. المصدر السابق، ص ٣٨، كتاب العقل والجهل، الرواية ١٢ ٣. الزمر، ١٧، ١٨

٤. سوف يأتي بحث «طرق التحمّل» في الدرس الرابع عشر. ٥. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤

والبسملة، فيقال فلان عن فلان من غير ذكر للتحديث والإخبار والسماع ومن هنا سُمّي معنعناً ويستعمل في الإجازة والقراءة والسماع».[1]

نماذج من الحديث المعنعن

١. عن الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن يحيىٰ الحلبي، عن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبدالله‌ﷺ يقول: كل شيء مردود إلىٰ الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف.[2]

إن أكثر الأحاديث في الكتب الروائية للشيعة وردت بعبارة «عن» ونادراً ما جاءت بعبارة «حدثنا»، «أخبرنا» فهي من الأحاديث «المعنعنة» واختلف المحدثون في الحديث المعنعن، فهل ان العبارة «عن» تفيد معنىٰ الاتصال في جميع الطبقات أو لا تفيد ذلك المعنى؟ ذهب الشهيد الثاني ـ بعد أن ذكر كلا القولين ـ إلىٰ أنّ المعنعن يُعطي معنىٰ الإتصال فيما إذا أمكن اللقاء بين الراوي والمروي عنه، وكانوا متعاصرين والراوي بعيداً عن شبهة التدليس، فقد كتب في هذا المجال: «**وقد اختلفوا في حكم الإسناد المعنعن فقيل: هو من قبيل المرسل والمنقطع حتىٰ يتبين إتصاله بغيره؛ لأن العنعنة أعم من الإتصّال لغة، والصحيح، الذي عليه جمهور المحدّثين، بل كاد يكون إجماعاً انه متصل إذا امكن اللقاء، أي ملاقاة الراوي بالعنعنة لمن رواه عنه مع البراءة، أي براءته أيضاً من التدليس بأن لا يكون معروفاً به**».[3]

والظاهر إن حرف «عن» عندما يتكرر في سند الحديث يكون مخفف عن عبارة «أخبر فلان عن فلان»، وهو يعطي معنىٰ الإتصال إلّا إذا روي بصيغة المبني للمجهول مثل: «روي عن الصادق» وقد استفاد المحدثون الكبار أمثال ثقة الإسلام الكليني،

١. نهاية الدراية، ص ٢٠٥
٢. مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٩، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٩

الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي من كلمة «عن» في نقل رواياتهم، وهذا يعني ان هذه الكلمة تفيد معنىٰ الإتصال.

أمّا الحديث «المؤنَّن» المشتق من كلمة «انّ» مثل: حدّثنا فلاناً أن فلاناً قال... فالكلام فيه يشبه الكلام في الحديث المعنعن. والحديث «المعنعن» و«المؤنَّن» يمكن أن يكون من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق، والضعيف كما هو الحال في الامثلة التالية:

١. المعنعن الصحيح: عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن عليه السلام أنه ذكر رجلاً أنه يحب الرئاسة فقال: ما ذئبان ضاريان في غنم قد تفرق رعاؤها بأضرّ في دين المسلم من الرئاسة.[1]

٢. المعنعن الحسن: عن الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: العيادة قدر فواق ناقة أو حلب ناقة.[2]

٣. المعنعن الموثّق: عن الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن من شر عباد الله من تكره مجالسته لفحشه.[3]

٤. المعنعن الضعيف: عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن ابن محبوب، عن عمر بن شمر عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ان الله عزوجل رفيق يحب الرفق ويعطي علىٰ الرفق ما لا يعطي علىٰ العنف.[4]

١. مرآة العقول، ج ١٠، ص ١١٨، كتاب الايمان، باب طلب الرئاسة، الرواية ١
٢. المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٧٠، كتاب الجنائز، باب في كم يعاد المريض الرواية رقم ٢
٣. المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٧٦، كتاب الايمان، باب البذاء، الرواية ٨
٤. المصدر السابق، ج ٨ ص ٢٣٨، كتاب الايمان، باب الرفق، الحديث ٥

النتيجة

ينقسم الخبر الواحد من حيث أوصاف الرواة المتعلقة بالسند والمتن إلىٰ عدة أقسام واصطلاحات، حيث يمكن تصنيفها إلىٰ مجموعتين: مشتركة ومختصة.

فالحديث المسند: هي الرواية التي يذكر فيها جميع سلسلة السند، وهو يختلف عن المتّصل من حيث ان المتّصل قد لا يكون متصلاً بالمعصوم. أما الحديث المرفوع فله معنيان عند المحدّثين، أولها: هو الحديث المنسوب إلىٰ المعصوم والذي يقسم بدوره إلىٰ قسمين: رفع صريح ورفع حكمي، أما الحديث المعنعن فهو الحديث الذي يستخدم الراوي كلمة «عن» في سنده، ومثله الحديث «المؤنّن» وكلاهما يفيد معنىٰ الاتصال.

الأسئلة

١. بيّن الإختلاف بين الإصطلاحات المشتركة والمختصة.

٢. عرّف الحديث المسند، وما هو الإختلاف بينه وبين الحديث المتصل؟

٣. عرّف الحديث المرفوع برأي الشهيد الثاني والمامقاني، وبيِّن الاختلاف فيما بينهما.

٤. عرّف الحديث «المعنعن» و«المؤنّن» واذكر أقوال المحدثين في اتصاله أو عدم اتصاله.

البحوث

١. اذكر خمسة نماذج من الأحاديث المسندة من النوع الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف مستعيناً بكتاب مرآة العقول.

٢. عيِّن الأحاديث المرفوعة التي وردت فيها كلمة «سمعت» من كتاب أصول الكافي وبيِّن مواردها وموضوعاتها.

٣. اذكر الموارد التي وردت فيها عبارة «رفعه» في كتاب الكافي (الأصول، الفروع الروضة) وبيِّن مواردها.

٤. اذكر بعض النماذج من الرفع الحكمي (القولي، الفعلي، التقريري) في كتاب تهذيب الأحكام.

٥. اذكر بعض النماذج من الحديث «المعنعن الموثق» في كتاب فروع الكافي.

٦. اذكر موارد من الحديث المؤنّن في كتاب الكافي.

المصادر

١. مرآة العقول، العلامّة المجلسي؛

٢. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي؛

٣. الكافي (الأصول، الفروع والروضة)، الكليني؛

٤. مقباس الهداية، العلامّة المامقاني؛

٥. مستدركات المقباس، محمد رضا المامقاني؛

٦. علم الحديث، مدير كاظم شانه چي.

۷
تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف
المصطلحات المشتركة ۲

المعلّق

المعُلّق: وهو ما حذف من مبدأ سنده راوياً واحداً أو اكثر؛ فيقوم آخر راوي في السند بنسبة الحديث إلىٰ المعصوم بحذف نفر واحد أو اكثر، وربما يحذف جميع سلسلة السند. وهو مشتق من «تعليق الجدار أو تعليق الطلاق»، لإشتراكهما بعدم وجود اصل محكم. وقد وردت بعض التعاريف في معنىٰ المعلّق منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**في المعلق وهو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر كقول الشيخ محمد بن أحمد... الخ أو محمد بن يعقوب. أو روىٰ زرارة عن الباقر، أو الصادق، أو قال النبي أو الصادق أو نحو ذلك**».[1]

٢. قال العلامّة السيد حسن الصدر: «**أو إن حذف من سلسلته وسقط من أوّلها وكان الساقط واحداً فصاعداً فمعلّق بصيغة إسم المفعول، أخذ من تعليق الجدار لقطع الإتصال فيه**».[2]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠١

٢. نهاية الدراية، ص ١٨٧

فالحديث المعلّق كما جاء في هذه التعاريف، هو الذي حدث فيه قطع في بداية السند، وربما يستمر هذا القطع إلىٰ نهاية السند إلىٰ المعصوم ﷺ خلافاً للحديث المنقطع، المرسل والمعضل، وهي وان حصل فيها القطع والحذف، ولكن هذا الحذف لا يكون في بداية السند. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره لتسميتها بالمنقطع والمرسل»،[1] وقد أكد الشيخ البهائي علىٰ هذا المعنىٰ أيضاً فقال: «أو سقط من أوّلها فصاعداً فمعلّق».[2]

وقد حصل التعليق في رواية الشيخ الطوسي عن الشيخ الكليني بحذف واسطتين في بداية السند وذلك بسبب عدم تعاصرهما، أي يجب أن يروي الشيخ الطوسي عن الكليني عن طريق الشيخ المفيد عن جعفر بن قولوية عن الكليني. أو رواية الشيخ الكليني عن محمد بن الحسين باسقاط واسطة واحدة وهو محمد بن يحيى، وكذلك رواية الشيخ الصدوق عن أبان بن عثمان عن كثير النوىٰ عن الإمام الصادق ﷺ، حيث سقط عدة رواة في بداية السند.

التعليق في الكتب الأربعة

حاول أصحاب الكتب الأربعة (الكليني، الصدوق والطوسي) أن يذكروا جميع سلسلة السند في كتبهم، ومع ذلك فاننا نلاحظ ان هذه الكتب فيها بعض الموارد من التعليق. مع الاختلاف في ميزان كل منهما. فالشيخ الكليني غالباً ما يذكر جميع سلسلة السند ولذلك فالتعليق في كتبه قليل؛[3] لأنه تعهد ـ في البداية ـ بأن يذكر جميع سلسلة الحديث، وربما يقوم بحذف بداية السند كما هو الحال في الحديث التالي: «وبإسناده قال: قال أبو عبد الله ﷺ: لولا الحاح المؤمنين علىٰ الله في طلب الرزق لنقلهم من الحال التي هم فيها إلىٰ حال أضيق منها،[4] فقد حذف بداية السند في هذه الرواية،

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠١

٢. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤

٣. اصول الحديث، واحكامه في علم الدراية، ص ٦١

٤. الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٢٦١، كتاب الايمان، باب فضل فقراء المسلمين، الرواية ٥

ويمكن أن نتوصل إلىٰ معرفة سلسلة السند كاملة بقرينة الرواية السابقة، لأن أصل هذا الحديث هو: عنه عن محمد بن علي عن داود الحذّاء عن محمد بن صغير عن جدّه شعيب عن المفضل قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: **كلما ازداد العبد ايماناً ازداد ضيقاً في معيشته،**[1] وكذلك الرواية: عن ابن أبي عمير عن الحسن بن عطية من عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: **إني سألت الله عزوجل أن يرزقني مالاً فرزقني وأني سألت الله أن يرزقني ولداً فرزقني ولداً وسألته ان يرزقني داراً فرزقني وقد خفت أن يكون ذلك استدراجاً. فقال أما والله مع الحمد فلا.**[2] فلم يذكر في هذه الرواية بداية السند، أي «علي بن إبراهيم عن أبيه»، وعند ملاحظة سند الرواية السابقة، حيث ذكر السند كاملاً فقد جاء فيها: **عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن منصور بن يونس عن** أبي بصير...[3].

أما الشيخ الصدوق والطوسي فلم يلتزموا ـ في الغالب ـ ذكر جميع السلسلة من البداية وحتىٰ نهاية السند خلافاً لطريقة الشيخ الكليني، ولذلك فقد كثر التعليق في رواياتهم، واليك بعض الموارد من هذه الروايات:

١. عن الصدوق: **روىٰ ابن أبي بكير عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام بم جرت السنّة من الصوم؟ فقال: ثلاثة أيام من كل شهر...**[4].

٢. عن الصدوق: روىٰ إسماعيل بن الفضل عن ثابت بن دينار عن سيد العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: حق الله الاكبر عليك أن تعبده ولا تشرك به شيئاً...[5].

٣. عن الطوسي: عنه عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله سوّوا بين صفوفكم

١. المصدر السابق، الرواية ٤

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٧، كتاب الايمان، باب الشكر، الرواية ١٧

٣ المصدر السابق، الرواية ١٦

٤. من لايحضره الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، الرواية ١٧٩٦

٥. المصدر السابق، ج ٢، ص ٦١٨، الرواية ٣٢١٤

وحاذوا بين مناكبكم لا يستحوذ عليكم الشيطان.[١]

٤. عن الطوسي: ابن محبوب عن أبي ولاّد قال: سألت أبا عبد الله‌ﷺ عن رجل أقرّ عند الموت لوارث بدين له عليه، قال: يجوز.[٢]

٥. عن الطوسي: عن الحسين بن سعيد عن حمّاد بن عيسىٰ عن حريز وربعي رفعاه إلىٰ أبي جعفرﷺ قال: إذا كان ليلة الجمعة يستحب ان يقرأ في العتمة سورة الجمعة وإذا جاءك المنافقون وفي صلاة الصبح مثل ذلك وفي صلاة الجمعة مثل ذلك وفي صلاة العصر مثل ذلك.[٣]

ويمكن ان يكون الحديث المعلّق من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف فيما إذا عُرف الرواة المحذوفون، وبعد الإطلاع علىٰ أحوالهم عند علماء الرجال، ولذلك فان المعلّقات الموجودة في كتب الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي، وان كانت كثيرة ولكن بسبب امكانية معرفة هؤلاء الرواة بالإطلاع علىٰ كتاب المشيخة في آخر هذه الكتب، ومعرفة أحوالهم عند علماء الرجال يمكن ان تكون هذه الأحاديث من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف. قال الشهيد الثاني: «**ولا يخرج المعلق عن الصحيح إذا عُرف المحذوف من جهة ثقة، خصوصاً إذا كان العلم من جهة الراوي كقول الشيخ في كتابيه والصدوق في الفقيه**»،[٤] كما هو الحال في الرواية عن الحسين بن سعيد في كتاب «تهذيب الأحكام»؛ قال الشيخ الطوسي في كتاب المشيخة: «**ما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله**»،[٥] وكذلك في الرواية عن ابن

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٣، الرواية ٨٣٩
٢. الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، ج ٤، ص ١١٢، الرواية ٤٣٠
٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧، الرواية ١٨
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠١
٥. تهذيب الأحكام، شرح مشيخة تهذيب الأحكام، ص ٦٣

محبوب، قال الشيخ الطوسي: «وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما أخذته من كتبه ومصنّفاته فقد أخبرني بها أحمدبن عبدون، عن علي بن محمدبن الزبير القرشي...».[١]

المفرد

الحديث المفرد هو الذي يتصف بصفة الإنفراد، أي المنقول عن راوي واحد في طبقة واحدة أو في جميع الطبقات، أو إذا اتّصفَ بخصوصية واحدة كأن يكون جميع رواته من أهل منطقة واحدة، أو يميلون إلىٰ إعتقاد خاص، ومن هذه الجهة يمكن تقسيمه إلىٰ قسمين: المفرد المطلق والنسبي.

١. **المفرد المطلق**: وهي الرواية التي ينفرد بنقلها راوي واحد في بداية السند، ولم ينقلها الرواة المعاصرون لهذا الراوي.

٢. **المفرد النسبي**: وهو الحديث الذي تنقله طائفة خاصة من الرواة كأن يكونوا أهل مدينة واحدة، أو أهل ملّة واحدة مثل: مفردات الإمامية، الفطحية و.... وهناك بعض التعاريف التي ذكرها العلماء في هذا المعنىٰ:

١. **قال الشهيد الثاني: «المفرد وهو قسمان: لأنه إما ان ينفرد به راويه عن جميع الرواة وهو الإنفراد المطلق وألحقه بعضهم بالشاذ وسيأتي أن يخالفه، أو ينفرد به بالنسبة إلىٰ جهة وهو النسبي كتفرّد أهل بلد معيّن كمكة والبصرة والكوفة أو تفرّد واحد من اهلها به».[٢]**

٢. **قال العلامة السبحاني: «وهو الخبر الذي ينفرد بنقله أما راو واحد أو نحلة واحدة، أو أهل بلد خاص؛ فالأوّل مثل ما رواه أبو بكر عن النبيﷺ: «نحن معاشر الانبياء لا نورِّث ديناراً ولا درهماً»؛ فقد تفرّد بروايته أبو بكر ولم يروه عن النبيﷺ غيره. ونظيره في رواياتنا ما تفرّد بنقله أحمد بن هلال ابو جعفر العبرتائي ومثله ما تفرّد بنقله الحسن بن الحسين اللؤلؤي.**

١. المصدر السابق، ص ٥٦ ٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٣

والثاني ما تفرّد به الفطحية، فهناك روايات كثيرة بهذا السند: أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال عن عمر بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار الساباطي، وهؤلاء كلهم فطحية.

والثالث: كما إذا تفرد بنقله أهل بلد معيّن كمكة...».[1]

وتعتبر الروايات التالية: «إنما الاعمال بالنيات»[2] «نحن معاشر الانبياء لا نورث ديناراً»،[3] و«المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه»[4] من المفردات.

والحديث المفرد لا يرادف الشاذ كما صرّح بذلك الشهيد الثاني، ولكنه يمكن ان يكون كذلك (شاذاً) فيما إذا كان في مقابل الحديث المشهور، ثم انه ـ باعتبار الرواة ـ قد يعدّ من أحاديث الصحيح، والحسن، الموثق والضعيف. ولا يعتبر الحديث المفرد من الأحاديث الضعيفة بسبب صفة الإنفراد وخصوصاً الإنفراد المطلق. وإذا اطلق المفرد دون قرينة فالمراد به المفرد المطلق. أما العبارات المستخدمة في بيان الحديث المفرد فهي: «هذا حديث تفرّد به فلان»، أو «لم يروه سوىٰ فلان»، أو «تفرّد به فلان عن فلان».

المحكم والمتشابه

الحديث المحكم: وهو الذي لا يحتاج إلىٰ قرائن ومؤيّدات لمعرفة دلالته والمراد منه، فمعناه واضح ومعلوم لأهل الحديث، كما هو الحال في اكثر الأحاديث الفقهية والأخلاقية والتفسيرية التي يعتمد عليها الفقهاء والمفسّرون، ويصدرون فتاواهم علىٰ أساسها. ويطلق عليه أيضاً «المقبول والمعتبر»، ولا يوجد هناك ما يعارضه. وقد ذكرت بعض التعاريف في هذا المعنى:

١. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ٦٢
٢. الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٧؛ نهاية الدراية، ص ١٠٠ الهامش
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٣، الهامش
٤. رباني، دانش دراية الحديث، ص ١١٨

١. قال العلامة المامقاني: «**فالمحكم ما كان للفظه معنىٰ راجح، سواء كان مانعاً من النقيض ام لا**».[١]

٢. ذكر العلامة السبحاني تعريف المحكم فقال: «**فالمحكم ما علم المراد به من ظاهره من غير قرينة تقترن به، ولا دلالة تدل علىٰ المراد به لوضوحه**».[٢]

إن اغلب الأحاديث في الكتب الروائية المعتبرة هي من الأحاديث «المحكمة» وسوف نكتفي بثلاثة أمثلة علىٰ ذلك:

١. عن محمد بن يحيىٰ عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سمعته يقول: إذا لم تجد ماء وأردت التيمم فأخّر التيمم إلىٰ آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الأرض.[٣]

٢. عن أبي بصير ومحمد بن مسلم قالا سمعنا أبا جعفر محمد بن علي‌ﷺ يقول: من ترك الجمعة ثلاثاً متوالياً بغير علّة طبع الله علىٰ قلبه.[٤]

٣. عن أحمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيىٰ عن إسحق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله‌ﷺ عن رجل علىٰ أبيه دين ولأبيه مؤونة أيُعطىٰ أباه من زكاته يقضي دينه؟ قال: نعم، ومن أحق من أبيه.[٥]

أما الحديث المتشابه، فهو الحديث الذي يتصف بعدم الوضوح والإبهام، سواء كان في السند أو في المتن، ويحتاج إلىٰ قرائن ومؤيدات لمعرفة دلالته. والتشابه في المتن قليلاً ما يحدث في الروايات قياساً إلىٰ التشابه السندي، ويراد بالتشابه في المتن: هي الرواية التي تكون دلالتها غير واضحة، وليس لظاهرها معنىٰ راجح، ويحتاج فهمها إلىٰ مراجعة الروايات الأخرىٰ، قال العلامة المامقاني: «**فالمتشابه متناً**

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٨٤ ٢. اصول الحديث، ص ٨٠

٣. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٩٣، كتاب الطهارة، باب الوقت الذي يوجب التيمم

٤. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجمعة، الرواية ١١

٥. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣، كتاب الزكاة، باب نادر، الرواية ٢

هو ما كان للفظه معنىٰ غير راجح»،[١] ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

١. عن النبيﷺ: افتتاح الصلاة الوضوء، وتحريمها التكبير...[٢] قال العلّامة المجلسي في شرح هذه الرواية: «**وكأن فيه دلالة استحباب عدم الفاصلة كثيراً بين الوضوء والصلاة والظاهر أن الفرض بيان الاشتراط**»،[٣] حيث إن افتتاح الصلاة غير معلوم.

٢. **حدّثنا الحُمَيدي: قال حدّثنا مروان بني معاوية: قال حدّثنا اسماعيل، عن قيس، عن جرير قال: كنّا عند النبيﷺ فنظر إلىٰ القمر ليلة البَدْر فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تُضَامُّون في رؤيته، فان استطعتم أن لا تُغلَبُوا علىٰ صلاة قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها فافعلوا.**[٤]

وهذا الحديث الذي يُثبت كيفيّة الرؤية يعتبر من المتشابهات، فقد ذهب البعض إلىٰ إمكانيّة الرؤية طبقاً لمضمون هذه الرواية، قال ابن حجر في شرح الحديث المذكور: «**هذا يدل علىٰ ان الرؤية قد يرجىٰ نيلها بالمحافظة علىٰ هاتين الصلاتين وقد يُستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث إبن عمر رفعه قال: ان أدنىٰ أهل الجنة منزلة... واكرمهم علىٰ الله من ينظر إلىٰ وجهه غدوة وعشية**».[٥]

والمقصود من الحديث المتشابه هو التشابه السندي عند أغلب المحدّثين، أي الحديث الذي تتشابه فيه اسماء الرواة من حيث الكتابة والتلفّظ، وتختلف أسماء آبائهم في النطق دون الكتابة.

وهناك بعض التعاريف المذكورة في هذا الباب:

١. قال الشهيد الثاني: «**وإن اتّفقت الأسماء خطّاً ونطقاً، واختلفت الآباء نطقاً مع ائتلافها**

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٢٨٤
٢. الفروع الكافي، ج ٣، ص ٦٩، كتاب الطهارة، باب النوادر، الرواية ٢
٣. مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨٩
٤. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ٣٣، باب فضل صلاة العصر
٥. المصدر السابق، ص ٣٤

خطّاً أو بالعكس؛ كأن تختلف الاسماء نطقاً، وتأتلف خطّاً، وتأتلف الاباء خطاً ونطقاً. فهو النوع الذي يقال له المتشابه».[١]

٢. قال العلامة المامقاني: «**فالمتشابه سنداً ما اتّفقت أسماء سنده خطّاً ونطقاً، واختلف** اسماء آبائهم **نطقاً، مع الائتلاف خطّاً أو بالعكس».**[٢]

ومن أقسام التشابه في السند، أي التي تتشابه اسماء الرواة في الكتابة والتلّفظ، ولكنها تختلف في نطق أو في كتابة أسماء آبائهم أو ألقابهم أو كنيتهم هي:

١. تشابه الإسم في الكتابة والنطق، والإختلاف في نطق اسم الاب مثل: محمد بن عَقيل (النيشابوري) ومحمد بن عُقيل (الفريابي).

٢. التشابه في الإسم واسم الأب في النطق والكتابة والإختلاف في اسم الجد: أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٣. التشابه في الإسم واسم الاب في النطق والكتابة، والإختلاف في اللقب: أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأسدي، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ القسري.

ولمعرفة الرواة المتشابهين وتمييزهم عن غيرهم، لا بد من الإطلاع علىٰ علم الرجال وهذا ما نتناوله عند الكلام عن الحديث «المشترك». ويستخدم اصطلاح «المتفق والمفترق» علىٰ الحديث المتشابه في السند أيضاً، حيث ان «المتفق» يطلق علىٰ الحديث الذي تتفق بعض رواته في الاسم واسم الأب و... أما «المفترق»، فهو اختلاف هؤلاء الرواة واقعاً، أي إن هذا الإصطلاح (المتفق والمفترق) يطلق علىٰ المتفقين في الإسم، المفترقين في الشخص. فيما ذهب بعضهم إلىٰ أن التشابه السندي يختلف عن إصطلاح «المفترق والمتفق»؛ لانه إذا كان التشابه في اسم الراوي فقط، واختلفت اسماء آبائهم في اللفظ دون الكتابة فهو من التشابه السندي، أما إذا كان التشابه اللفظي في اسم الراوي واسم الاب فهو من نوع «المتفق والمفترق»، ثم

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٣٨٤
٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٨٤

ان الرواة في المتشابه سنداً يختلفون من حيث الوثاقة بخلاف المتفَق.[1] ويمكن تقسيم الحديث المحكم والمتشابه باعتبار حالات الرواة إلىٰ الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف.

المشترك

الحديث المشترك هو الّذي يشترك بعض رواته (راويان أو أكثر) في الاسم، ولكنّهم يختلفون من حيث الوثاقة، فقد يكون بعضهم موثقاً دون البعض الآخر، وقد يكون هناك اختلاف بين المحدّثين في توثيق بعض الرواة امثال: «محمد بن قيس» فهو مشترك بين عدة رواة، بعضهم موثقون، أو «محمد بن أحمد»، حيث ورد توثيق بعضهم عند علماء الرجال دون البعض الآخر. وقد ذكرت بعض التعاريف في معنىٰ «المشترك» منها:

١. قال العلّامة المامقاني: «**المشترك وهو ما كان أحد رجاله أو اكثر مشتركاً بين الثقة وغيره... وقد اتفق لجمع من الأكابر منهم ثاني الشهيدين في المسالك رد جملة من الروايات بالاشتراك في بعض رجالها، مع امكان التمييز فيها... حيث قال الشهيد الثاني:إن محمد بن قيس مشترك بين أربعة، اثنان ثقتان وهو محمد بن قيس الأسدي ـ ابونصر ـ ومحمد بن قيس البجلي الأسدي ـ ابوعبدالله ـ وكلاهما رويا عن الباقر والصادق**‌(ع) **وواحد ممدوح من غير توثيق وهو محمد بن قيس الاسدي مولىٰ بني نصر، ولم يذكروا عمّن روىٰ، وواحد ضعيف وهو محمد بن قيس ـ أبوأحمد ـ روىٰ عن الباقر**(ع) **خاصّة**».[2]

٢. قال آية الله السبحاني: «**المشترك: وهو ما كان أحد رجاله مشتركاً بين الثقة وغيره**».[3]

وقد يكون الإشتراك في الإسم واسم الأب، بل وحتىٰ في الكنية واللقب، وفي هذه الحالة يحتاج تمييز أحدهما عن الآخر حتىٰ يتبين الثقة من غير الثقة، وبعد الإطلاع

١. للمزيد من الاطلاع راجع: الكاتب، علم الحديث، ص ٨٤
٢. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٢٨٨
٣. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ٨١

علىٰ حال الرواة يمكن تقسيمه إلىٰ الصحيح، الحسن، والموثق والضعيف، ويُستعان علىٰ معرفة المشترك وتمييز الرواة عن طريق علم الرجال، أي عن طريق معرفة تاريخ التولد، الوفاة، الراوي والمروي عنه، اللقب، البلاد و... قال العلامة المامقاني في بيان هذه المميّزات: «**والتمييز تارة بقرائن الزمان، وأخرىٰ بالرواية وثالثة بالمروي عنه**».[١]

ومن أهمّ الكتب المدوّنة في معرفة المشتركات هو «تمييز المشتركات» للكاظمي.[٢] وقد قام آية الله الخوئي بدراسة الكثير من الموارد المشتركة في كتبه الرجاليّة، فمثلاً عندما تناول «يحيىٰ بن القاسم» في كتابه معجم رجال الحديث قال: «**يحيىٰ بن القاسم: قال النجاشي: يحيىٰ بن القاسم، أبو بصير الأسدي، وقيل أبو محمد ثقة... ولابدّ من التكلّم في جهات: الأولىٰ إن أبا بصير يحيىٰ قد أختلفت الكلمات في أبيه... إن أبا بصير الأسدي مغاير ليحيىٰ بن القاسم الحذّاء الآتي جزماً، لأن الثاني واقفي...**».[٣]

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٨٨
٢. أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ص ٨١
٣. معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧٦

النتيجة

الحديث المعلّق هو الحديث الذي حذف من مبدأ اسناده راوٍ واحد أو أكثر، وهو يختلف عن المرسل والمنقطع و... أما المفرد فهي الرواية التي ينفرد فيها راوٍ واحد عن جميع الرواة وتنقسم إلىٰ قسمين: المفرد النسبي والمطلق. أما الحديث المحكم والمتشابه ـ قليلاً ما يتطرّق اليه علماء الحديث ـ فغالباً ما يطلق علىٰ التشابه السندي، وهو الذي تتشابه أسماء الرواة فيه. والحديث المشترك هو ما كان أحد رجاله أو أكثر مشتركاً بين الثقة وغيره.

الأسئلة

١. عرّف الحديث المعلّق، وناقش وجود التعليق في الكتب الاربعة.

٢. عرّف الحديث المفرد، واذكر أقسامه مع ذكر أحد الأمثلة.

٣. بيِّن تعريف العلّامة المامقاني للحديث المحكم والمتشابه.

٤. عرّف الحديث المشترك واذكر أحد الأمثلة.

البحوث

١. اذكر خمس أمثلة من الأحاديث المعلّقة في كتاب تهذيب الأحكام، وبيِّن درجتها من حيث الصحة، الحسن، الموثق والضعيف.

٢. عيِّن الأحاديث المعلّقة في باب «أحكام المساجد» من كتاب من لا يحضره الفقيه.

٣. اذكر الأحاديث التي إنفرد بها «أحمد بن هلال العبرتائي» في الكتب الروائية.

٤. اذكر مفردات الفطحيّة في كتاب بحار الانوار.

٥. اذكر ثمانية نماذج من التشابه المتني والسندي في كتاب مرآة العقول، مثالين لكل قسم من أقسام الحديث الأربعة (الصحيح، الحسن، الموثّق والضعيف).

٦. اذكر ثلاثة أمثلة من الرواة المشتركين في كتاب معجم رجال الحديث وميِّز بعضهم عن البعض الآخر.

المصادر

١. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي؛
٢. من لايحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛
٣. مقباس الهداية، العلّامة المامقاني؛
٤. معجم رجال الحديث، آيةالله الخوئي؛
٥. بحار الانوار، العلّامة المجلسي؛
٦. مرآة العقول، العلامّة المجلسي؛
٧. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني.

٨
تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف
المصطلحات المشتركة ٣

رواية الأقران والمُدبَّج

إذا ما تعاصر رواة الحديث بحيث كانوا في سن متقاربة، أو ملاقات الأستاذ سواء كان معصوماً، أو غير معصوم كما هو الحال في الصحابيين أو التابعيين و... فاذا ما روىٰ أحدهما عن الآخر، وأصبح واسطة في نقل حديثه فتسمّىٰ الرواية حينئذٍ «رواية الأقران»؛ لانهُ نقل عن قرينة مع قدرته علىٰ الرواية من الأستاذ دون واسطة مثل: رواية ابن عباس عن ابن مسعود ثم عن امير المؤمنين عليه السلام أو بالعكس، أو رواية الشيخ الطوسي عن السيد المرتضىٰ الذي يروي عن الشيخ المفيد،أو رواية الحر العاملي عن المجلسي، وقد ذُكرت تعاريف أخرىٰ في هذا المجال منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**الفصل الثاني في اللقىٰ والسن وفيه مسائل... المسألة الأولىٰ في رواية الأقران وتفصيل البحث في حقلين: الحقل الأوّل في التعريف. ثم الراوي والمروي عنه. إن استويا في السن أو في اللّقىٰ ـ وهو الأخذ عن المشايخ ـ فهو النوع من علم الحديث الذي يُقال له رواية الأقران؛ لأنّه حينئذ يكون راوياً عن قرينة... كالشيخ أبي جعفر**

الطوسي والسيد المرتضىٰ فإنهما أقران في طلب العلم والقراءة علىٰ الشيخ المفيد والشيخ ابوجعفر يروي عن السيّد المرتضىٰ بعد أن قرأ عليه مصنّفاته».[1]

٢. قال الشيخ البهائي: **«وإن وافق المروي عنه في السن أو في الأخذ عن الشيخ فرواية الأقران».**[2]

أما إذا روىٰ كل من القرينين عن الآخر، فيقال للرواية حينئذ «المُدبَّج»؛ لأن كل راوي يروي الرواية عن ديباجة قرينة كما هو الحال في: رواية الشيخ الطوسي عن السيد المرتضىٰ ورواية السيد المرتضىٰ عن الشيخ المفيد، ثم رواية السيد المرتضىٰ نفس هذا الحديث عن الشيخ الطوسي الذي رواه عن الشيخ المفيد، أو رواية ابن عباس عن ابن مسعود الذي يروي الخبر عن أمير المؤمنين، ثم رواية ابن مسعود نفس هذا الخبر عن ابن عباس الذي أخذه عن أمير المؤمنين. وقد ذكرت بعض التعاريف في هذا المعنى:

١. قال الشهيد الثاني: **«في المُدبَّج... في التعريف: فان روىٰ كل منهما أي من القرينين عن الآخر فهو النوع الذي يقال له المُدبَّج... وهو مأخوذ من ديباجتي الوجه، كأن كل واحد من القرينين، يبذل ديباجة وجهه للآخر ويروي عنه».**[3]

٢. قال العلّامة المامقاني: **«فاذا روىٰ كل من القرينين عن الآخر فهو النوع الذي يقال له المُدبَّج... وفي وجه التسمية وجوه فقيل انه مأخوذ من التدبيج، من ديباجتي الوجه... وقيل انه بمعنىٰ المزيّن... وقيل: انه لنزول الإسناد فيكون ذماً».**[4]

وهناك من حكم بترادف هذين المصطلحين (المُدبَّج ورواية الأقران)، ولكن الذي يظهر ان المُدبَّج أخص من رواية الأقران، لأن كل مدبَّج هو من رواية الأقران، وليس كل أقران مُدبَّج، ومن هنا فان هناك من جعل رواية الأقران مقسم للمُدبَّج وغير

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٣٤٩
٢. الوجيزة في علم الدراية، ص ٩
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ٣٥٠
٤. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٣٠١

المُدبَّج. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «**وهو، أي المُدبَّج اخص من الأول وهو رواية الأقران فكل مُدبَّج أقران ولا ينعكس**».[1]

ويمكن أن تكون رواية الأقران والمُدبجً من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف من حيث حالات الرواة. ولا يشترط في رواة الأقران والمُدبَّج صغر وكبر مرتبة الراوي والمروي عنه؛ ولذلك يمكن أن يكونا من مصاديق رواية «الأكابر عن الاصاغر»، فمثلاً ينقل الشيخ الحر العاملي في خاتمة كتابه عن العلامة محمد باقر المجلسي وهو من المعاصرين له؛ ولذلك فان رواياته تعتبر من مصاديق رواية الأقران، وكذلك رواية محمد بن مسلم عن زرارة وبالعكس فهي من مصاديق روايات الأقران وفيما يلي نماذج من هذه الروايات:

١. عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسىٰ عن يونس عن محمد بن حمران عن زرارة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفرؑ **قال: النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً**.[2]

٢. محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن الحسن بن محبوب، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن زرارة، عن أبي جعفرؑ: **إن الأشلَّ إذا سرق قطعت يمينه علىٰ كل حال شلّاء كانت أو صحيحة**...[3]

العالي والنازل

إذا كانت سلسلة السند للمعصومؑ تتصف بقلة الواسطة فيسمّىٰ الحديث حينئذ «عالي السند» خلافا لبعض الموارد، حيث يكون الرواة كثيرين مع اتصال السند، فربما ينقل الراوي الحديث من قرينة (رواية الأقران)، وبسبب طول السند وكثرة الرواة في الحديث يطلق عليه في هذه الحالة «نازل السند». وقد ذكرت تعاريف أخرىٰ في هذا المجال:

١. الرعاية في علم الدراية، ج ١، ص ٣٥١
٢. المصدر السابق، ج ١٧، ص ٥١٨، الرواية ٤
٣. المصدر السابق، ج ١٨، ص ٥٠٢، الرواية ٤

١. قال الشهيد الثاني: «**في العالي سنداً وهو قليل الواسطة مع اتصاله**».[١]

٢. قال السيد حسن الصدر: «**إذا كان الحديث قصير السلسلة يسمىٰ عالي السند**».[٢]

إن الاهتمام بسند الحديث وذكر الرواة وخصوصاً كلام المعصومين ﷺ يعتبر من اختصاصات المسلمين، وقد بُذلت جهود كبيرة من قبل علماء الحديث في ضبط طرق أسانيد الحديث؛ لكي يكون النقل دقيقاً من جهة وقليل الواسطة من جهة أخرىٰ وذلك؛ لأن قلة الواسطة تؤدي إلىٰ قلة الخطأ والاشتباه في نقل الحديث، إلّا إذا كان الرواة في الحديث النازل سنداً يتصفون بالوثاقة والحفظ والضبط بقدر أكبر من الرواية الأخرىٰ. قال الشهيد الثاني في هذا المجال: «**طلب علو الإسناد سنَّة عند السلف، وقد كانوا يرحلون إلىٰ المشايخ في أقصىٰ البلاد لأجل ذلك فبعلّوه أي السند، يُبعد الحديث عن الخلل المتطرق إلىٰ كل راو... فكلّما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مضانُّ التجويز، وكلما قلّت قلّت، ولكن قد يتفق في النزول مزية ليست في العلوّ، كأن يكون رواته أوثق أو أحفظ أو أضبط، أو الاتصال فيه أظهر للتصريح فيه باللقاء**».[٣]

إن معرفة الطبقات يعتبر ضرورياً بالنسبة إلىٰ تقدم الحديث العالي السند؛ لانه قد تتصف رواية من الروايات «بعلو السند» ظاهراً، وان رواتها قليلون، بل قد تكون من ثلاثيات، أو رباعيات، أو خماسيات الكليني، ولكنها ـ في الحقيقة ـ غير متصلة، وان هناك سقطاً في بعض سلسلتها، بل قد يروي بعض المدلِّسين حديثاً بسند عالي، من أجل أن يلفت اهتمام الآخرين، في حين أن فيه نوعاً من التدليس؛ ولذلك فان قلة الرواة في الحديث، ليس هو السبب الوحيد في اعتبار الرواية. أما إذا كان الحديث يتصف بعلو السند؛ ورواته يتميزون بالضبط والحفظ والبعد عن كل تدليس فان مثل هذا الحديث له منزلة ومكانة عالية. وهناك من يُقدّم الحديث «النازل السند» علىٰ الحديث «العالي السند»، لأنه يستدعي بذل المزيد من الجهود ومسبباً للثواب والأجر والجزيل، وهذا

١. المصدر السابق، ص ١١٢ ٢. نهاية الدراية، ص ٢٠٧
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١١٢

الرأي خاطىء بالتأكيد وذلك؛ لأن مزايا الحديث العالي كثيرة قال السيد حسن الصدر في هذا الخصوص: «وأما ما قيل من أنّ في النزول كثرة البحث، وذلك يقتضي بالمشقة، وذلك مفتاح تزايد الفيض وتضاعف الأجر، فالنزول مطلقاً أرجح، فقد رجح بأمر وحشي وأجنبي عمّا يتعلق بهذا الفن كما قيل».[1]

فالحديث الذي يتصف بعلو السند هو الذي يكون واسطته إلىٰ المعصوم ﷺ قليلة، خلافاً للحديث النازل سنداً كما قال العلامة المامقاني: «فالعالي من السند هو قليل الواسطة مع اتصاله والنازل بخلافه»،[2] وإن لكل منهما مراتب متعددة وهي:

١. قرب الإسناد إلىٰ المعصوم ﷺ: والمقصود بذلك هو الحديث الذي يكون قليل الواسطة إلىٰ المعصوم بالنسبة إلىٰ حديث آخر.

٢. قرب الإسناد إلىٰ إمام من أئمة الحديث: وهو ما تقل فيه الواسطة إلىٰ ذلك الشخص كالشيخ الكليني أو الصدوق مثلاً.

٣. علو التنزيل: وهو قلة الواسطة إلىٰ كتاب خاص من الكتب الحديثية.

٤. تقدم السماع: أي تقدم سماع أحد الراويين من الشيخ بالنسبة إلىٰ راوي آخر.

وقد بيّن الشهيد الثاني المراتب المذكورة فقال: «والعلو أقسام: أعلاه وأشرفه قرب الإسناد من المعصوم ﷺ، بالنسبة إلىٰ سند آخر يُروىٰ به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير؛ وهو العلو المطلق... ثم بعد هذه المرتبة في العلو، قرب الإسناد المذكور من أحد أئمة الحديث ثم بعده يتقدم زمان سماع أحدهما، أي أحد الراويين في الإسنادين، علىٰ زمان سماع الآخر... والعلو بهذين المعنيين، يُعبَّر عنه بالعلّو النسبي».[3]

إن الحديث العالي والنازل يمكن تقسيمه إلىٰ الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف باعتبار حال الرواة، وإذا ما كان الحديث القريب الإسناد إلىٰ المعصوم ﷺ صحيحاً، فلا يمكن ترجيح شيء عليه، بل هو الغاية القصوىٰ. قال الشهيد الثاني في

١. نهاية الدراية، ص ٢٠٧ ٢. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٢٤٣
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١١٣

هذا المجال. **«فان اتفق مع ذلك قرب الاسناد إلىٰ المعصوم أن يكون سنده صحيحاً، ولم يرجح غيره عليه بما تقدم فهو الغاية القصوىٰ».**[١] وقد دونت كتب متعددة في هذا المجال (قرب الإسناد) جمعت فيها ثلاثيات ورباعيات المحدثين منها:

١. قرب الإسناد، أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة المؤدب القمي.

٢. قرب الإسناد، علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابوية القمي.

٣. قرب الإسناد، علي بن إبراهيم القمي.

٤. قرب الإسناد، عبدالله بن جعفر الحميري القمي، من أصحاب الإمام العسكري.

ومن نماذج الأحاديث التي تتصف بقرب الاسناد:

١. عبداللهبن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسىٰ بن جعفر ﷺ قال: سألته عن المسجد، يكتب في القبلة القران أو شيء من ذكر الله؟ قال: لا بأس.[٢]

٢. السندي بن محمد عن ابن البختري عن جعفر بن محمد عن أبيه ﷺ قال: ثلاثة ليست لهم حرمة. صاحب هوىٰ مبتدع والإمام الجائر والفاسق المُعلِن الفسق.[٣]

الناسخ والمنسوخ

الحديث الناسخ هو الذي يدل علىٰ «رفع حكم سابق» والمجيء بحكم جـ ـ.

أما المنسوخ فهي الرواية التي رُفع حكمها عن طريق الرواية الناسخة. ولا بد أن تكون الرواية الناسخة رافعة، وليست مقيّدة أو مؤيّدة للرواية المنسوخة. والحكم الشرعي لا يختص بالواجبات، وإن كانت غالب الموارد التي من هذا النوع تختص بالأحكام الشرعية، ثم ان الحكم الشرعي المنسوخ لا بد ان يُعمل به لفترة زمنية قبل أن يُنسخ. وقد ذكرت تعاريف متعددة في الناسخ والمنسوخ منها:

١. المصدر السابق

٢. الحميري، قرب الإسناد، تحقيق مؤسسة ال البيت، ص ٢٩٠، رقم الحديث ١١٤٨؛ بحار الانوار، ج ٨٠ ص ٣٨٧

٣. المصدر السابق، ص ١٧٦؛ بحار الانوار، ج ٧٢، ص ٢٥٣، الرواية ٣٣

١. قال الشهيد الثاني: «فإنّ من الأحاديث ما ينسخ بعضها بعضاً كالقران والأول هو الناسخ: ما دل علىٰ رفع حكم شرعي سابق. فالحديث المدلول عليه بـ«ما»؛ بمنزلة الجنس يشمل الناسخ وغيره؛ ومع ذلك خرج به ناسخ القرآن. والحكم المرفوع: شامل للوجودي والعدمي. وخرج بالشرعي ـ الذي هو صفة الحكم ـ الشرع المبتدأ بالحديث، فانه يرفع به الاباحة الاصلية لكن لا يسمىٰ شرعيّاً. وخرج بالسابق: الاستثناء، والصفة، والشرط والغاية الواقعة في الحديث؛ فانها قد ترفع حكماً شرعياً لكن، ليس سابقاً، والثاني هو المنسوخ، ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه وقيوده تعلم بالمقايسة علىٰ الأوّل».[1]

٢. قال العلامة السبحاني: «رفع الحكم السابق بدليل مثله علىٰ وجه لولاه لكان ثابتاً».[2]

ان النسخ في الحديث ـ طبقاً للتعاريف السابقة ـ هو رفع حكم سابق ولكنه في الحقيقة يعني انتهاء زمان الحكم السابق، فالمكلفون يلتزمون بالحكم المنسوخ باعتباره حكماً عاماً، ولكنه في الواقع محدود بزمان خاص عند الله سبحانه وتعالى. والنسخ بواسطة الروايات له أقسام متعددة بعضها جائز والاخر مختلَف فيه؛ فقد اختلف الفقهاء والمحدوثون في نسخ الآيات بالروايات، وتفصيل هذه المسألة في بحث الناسخ والمنسوخ في القران. أما نسخ الروايات بروايات أخرىٰ فهو من الأمور الجائزة والممكنة، وقد اشار الشيخ الكليني إلىٰ هذا الأمر فذكر عدداً من الروايات التي تدل علىٰ هذه المسألة في كتاب «فضل العلم» باب «اختلاف الحديث». وفيما يلي عدداً من هذه الروايات:

١. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم، بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين: إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القران وأحاديث عن نبي الله غير ما في ايدي الناس...

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٢٧
٢. أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ص ٧٦

فأقبل عليّ فقال ﷺ قد سألت فافهم الجواب: إنّ في أيدي الناس حقّاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً... وإنما أتاكم الحديث من أربعة ليس لها خامس... ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً امر به ثم نهىٰ عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهىٰ عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، ولو علم انه منسوخ لرفضه...[١].

٢. **عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله ﷺ قال: قلت له: ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول الله ﷺ لا يتهمون بالكذب، فيجيء منكم خلافه؟ قال: إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن.**[٢]

وقد ينسخ كلام المعصوم ﷺ بواسطة عمله كما هو الحال في الحديث «**أفطر الحاجم والمحجوم**»، حيث نسخ بحديث «**احتجم رسول الله وهو صائم**»؛[٣] وهذا هو بيان فعل رسول الله ﷺ.

إن معرفة النسخ وتميز الناسخ من المنسوخ من الأمور المهمة. وفيما يلي بعض الطرق لتعيين الحديث الناسخ والمنسوخ:

١. **نص المعصومين ﷺ علىٰ ذلك**: كما جاء في الرواية النبوية: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها».[٤]

٢. **النص من الصحابي**: كما هو الحال في قول جابر بن عبد الله الأنصاري: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممّاست النار.[٥]

٣. **معرفة التاريخ**: ففي كل حكمين متضادين، يكون الثاني منهما هو الناسخ، قال

١. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٦٢ ٢. المصدر السابق، ص ٦٤
٣. تدريب الراوي، ص ١٩٥؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٤٦؛ بحار الانوار، ج ٩٦، ص ٢٧٤، الرعاية، ص ١٢٨، الهامش
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١٢٨؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٤٥
٥. المصدر السابق

الشهيد الثاني: «**أو التاريخ فان المتأخّر منهما يكون ناسخاً للمتقدّم لما روىٰ عن الضحاك، نعمل بالأحدث فالأحدث**».[١]

٤. **الإجماع**: كما في حديث قتل شارب خمر في المرّة الرابعة بعد أن حصل الإجماع علىٰ نسخ حكم القتل، ومن الواضح فان الإجماع يكون كاشفاً عن رأي المعصوم، وليس دليلاً مستقلّاً.[٢]

وقد بادر جمع من المحدّثين إلىٰ تدوين الأحاديث الناسخة والمنسوخة، حيث جاء تفصيل ذلك في الكتب التالية: «كشف الظنون»، حاجي خليفة و«ايضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»[٣] و«الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة.[٤]

وفيما يلي نماذج من هذه الكتب:

١. الناسخ والمنسوخ، دارم بن قُبيصة الدارمي، من أصحاب الرضا.

٢. الناسخ والمنسوخ، الحسن بن علي بن فضال الكوفي.

٣. الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري القمي، لقي الإمام الرضا وعاش حتىٰ أدرك الهادي وروىٰ عنه.

٤. الناسخ والمنسوخ، للصدوق بن بابوية.

ويمكن أن يكون الناسخ والمنسوخ من مصاديق «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف» باعتبار حالات الرواة.

وفيما يلي نماذج من الأحاديث المنسوخة:

١. روي في معاشرة المجذوم أن النبي قال: «**فرّ من المجذوم فرارك من الأسد**»، وفي رواية اخرىٰ: انه «**أكل مع المجذوم**»، قال العلامة المجلسي في هذا المورد: «**وقال بعض العامة: حديث الأكل ناسخ لحديث الفرار وردّه بعضهم بأن الأصل عدم النسخ**

١. المصدر السابق ٢. المصدر السابق

٣. حاجي خليفة، كشف الظنون، ح ٢، ص ١٩٢٠؛ اسماعيل باشا محمد امين، ايضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون، ج ٤، ص ٦١٤، ٦١٥

٤. آقا بزرگ الطهراني، الذريعة، ج ٢٤، ص ٨ ـ ١٤

علىٰ ان الحكم بالنسخ يتوقّف علىٰ العلم بتأخّر حديث الأكل وهو غير معلوم».[١]

٢. النهي عن زيارة القبور وأكل لحوم الأضاحي، فقد ورد في الرواية: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير ومحمد بن المثنّىٰ واللفظ لأبي بكر وابن نمير قالوا حدّثنا محمد بن فضيل عن أبي سنان وهو ضرار بن مرة عن محارب بن دثار عن ابن بُريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم ونهيتكم عن النبيذ إلّا في سقاء، فأشربوا في الأَسْقيَة كلها ولا تشربوا مُسكراً».[٢]

المجمل والمبيّن

الحديث المجمل: هو ما لم يعلم المراد منه، ولا تعرف دلالته من خلال ظاهره خلافاً للحديث المبين، حيث يعلم المراد منه، ولا يوجد شك أو ترديد في دلالته، ويمكن تقسيم الحديث باعتبار كيفية دلالته علىٰ المراد إلىٰ عدّة أشكال:

١. قد تكون دلالته صريحة علىٰ معنىٰ واحد، بحيث لا يوجد احتمال ارادة غير هذا المعنىٰ وهنا يعبّر عنه بـ«النص»، وهو قسم من أقسام الحديث المبيّن. قال المامقاني في هذا المورد: «النص: ما كان راجحاً في الدلالة علىٰ المقصود من غير معارضة الأقوىٰ أو المثل»،[٣] وفي تعريف المبيّن قال: «هو ما اتضحت دلالته وظهرت».[٤]

٢. قد يكون للّفظ عدة معاني إحدٰها راجحة بالنسبة إلىٰ معنىٰ من المعاني، وفي هذه الحالة يسمىٰ «الظاهر».

وهو نوع من أنواع المبيّن، قال المامقاني في هذا المورد: «ما دلّ علىٰ معنىٰ دلالة ظنّية راجحة مع احتمال غيره كالالفاظ التي لها معان حقيقية إذا استعملت بلا قرينة تجوّزاً، سواء كانت لغوية أو شرعية أو غيرها ومنه المجاز المقترن بالقرينة الواضحة».[٥]

١. بحار الانوار، ج ٧٢، ص ١٣١
٢. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٧، ص ٤٦؛ كتاب الجنائز، استئذان النبي ربّه في زيارة قبر امّه.
٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣١٦
٤. المصدر السابق، ص ٣١٨
٥. المصدر السابق، ٣١٦، ٣١٧

٣. وقد يكون للفظ عدة معاني لا تترجّح دلالة أحدهما على الأخرىٰ، وهنا يكون الحديث مجملاً، ويقال له حينئذ «الحديث المجمل» قال العلّامة السبحاني: «**والمجمل وهو ما كان غير ظاهر الدلالة علىٰ المقصود وإن شئت قلت اللفظ الموضوع الذي لم يتضح معناه هذا إذا جعلنا الإجمال صفة للمفرد فربما يقع وصفاً للجملة فيكون المراد ما لم يتضح المقصود من الكلام فيه**».[١]

والحديث المجمل والمبيّن أمرٌ نسبي، وليس له معنىٰ واضح للجميع ومورد البحث فيه علم الأصول، ويمكن تقسيم كل منهما إلىٰ المصاديق الأربعة (الصحيح، الحسن، الموثّق والضيعف).

تُشكّل الأحاديث المبيّنة قسماً كبيراً من روايات المعصومين، وهي تبيِّن الأوامر والنواهي، والأمر والنهي هنا يكون ظاهراً في الوجوب والحرمة، وفيما يلي نماذج من الأحاديث المجملة في كتاب «البحار»:

١. **عن الرضا قال: واعلم إنّ اولىٰ الناس بالصلاة علىٰ الميّت الولي... وإذا صليت علىٰ الميّت وكانت الجنازة مقلوبة فسوّها واعد الصلاة عليها ما لم يدفن، فاذا فاتك مع الإمام بعض التكبير، ورفعت الجنازة فكبّر عليها تمام الخمس، وانت مستقبل القبلة... أقول... قوله فكبّر عليها تمام الخمس، عليه فتوىٰ الأصحاب، وقال الأكثر إن أمكن الدعاء يأتي باقل المجزي وإلّا يكبّر ولاء من غير دعاء... وهذه الرواية مجملة...**[٢].

٢. ومنها قوله: «**لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب**»، وأمثاله من المركبات التي تشتمل علىٰ كلمة «لا» التي لنفي الجنس نحو: «**لا صلاة إلّا بطهور**»، «**لا بيع إلّا في ملك**»، «**لا صلاة لمن جاره المسجد إلّا في المسجد**» «**لا غيبة لفاسق**»، «**لا جماعة في نافلة**» ونحو ذلك.[٣]

١. أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ص ٨٥
٢. بحار الانوار، ج ٧٨، ص ٣٥٢ ـ ٣٦٣
٣. الشيخ محمد رضا المظفر، أصول الفقه، ج ١، ص ١٩٨، الباب السابع، المجمل والمبيّن

النتيجة

لقد تناولنا بعض المصطلحات المشتركة في هذا الدرس، وقلنا ان معنىٰ «رواية الأقران والمُدبَّج» يطلق علىٰ الحديث فيما إذا كان كلا الراويين متعاصرين، فاذا نقل أحد الرواة عن الآخر فتسمىٰ «رواية الأقران»، أما إذا روىٰ كل منهما عن الآخر فتسمّىٰ الرواية حينئذ «المُدبَّج». أما «العالي والنازل»، فيطلق «علو السند» علىٰ الحديث المتصل إذا اتصف بقلة الوسائط بالنسبة إلىٰ حديث آخر، والحديث الآخر الذي تكثر الوسائط فيه يسمّىٰ «النازل». و«الناسخ والمنسوخ»، مصطلح آخر في علم الحديث، فالناسخ هو الرافع للحكم الشرعي، أما المنسوخ فهو الحديث المرفوع. أما «المجمل والمبيّن» فيرتبطان بمعنىٰ المتن، فاذا كان المتن واضحاً فهو «المبين» وإلّا فهو «المجمل».

الأسئلة

١. عرّف رواية الأقران والمُدبَّج واذكر النسبة بينهما.
٢. عرّف الحديث العالي والنازل، وبيّن كيف يمكن تقدّم الرواية العالية سنداً؟
٣. عرّف الناسخ والمنسوخ، وما هي طرق معرفتها؟
٤. عرّف الحديث المجمل والمبيّن.

البحوث

١. اذكر عشرة موارد من روايات الشيخ الحر العاملي في كتاب وسائل الشيعة التي نقلها عن معاصره العلّامة المجلسي.
٢. اذكر خمسة موارد من روايات محمد بن مسلم عن زرارة وبالعكس في كتاب بحار الأنوار.
٣. اذكر عشرة موارد من الروايات العالية سنداً وذلك بالاستعانة بكتاب بحار الانوار و

قرب الإسناد للحميري، وبيِّن رتبتها من حيث أقسام الحديث الأربعة (الصحيح، الحسن، الموثّق، والضعيف) بعد دراسة رجال الإسناد.

٤. ناقش عبارة «النسخ» في الكتب الروائية للشيعة واذكر مواردها.

٥. بيّن موارد الإجمال، والآراء التي قيلت بالنسبة للرواية ٢٣ من كتاب الطهارة ص ٣٥٢ ـ ٣٧٤ في كتاب بحار الأنوار.

المصادر

١. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي؛

٢. قرب الإسناد، الحميري؛

٣. الكافي، الشيخ الكليني؛

٤. وسائل الشيعة، الحر العاملي.

٩

تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف المصطلحات المشتركة ٤

المشهور

المراد بالحديث المشهور هو: الحديث الذي يشتهر عند العلماء والمحدّثين، وإن رواه اثنان أو أقل في بعض الطبقات، أو لم يكن سنده صحيحاً، فالملاك في الحديث المشهور هو إعتماد المحدّثين علىٰ هذا الحديث، وروايته بينهم. وقد ذكر المحدّثون بعض التعاريف للحديث المشهور منها:

١. قال الشهيد الثاني في المشهور: **«وهو ما شاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم بأن نقله منهم رواة كثيرون؛ ولا يعلم هذا القسم إلّا اهل الصناعة، أو عندهم وعند غيرهم كحديث «إنّما الأعمال بالنيّات»، وأمره واضح وهو بهذا المعنىٰ أعم من الصحيح، أو عند غيرهم خاصة ولا أصل له عندهم وهو كثير».**[1]

٢. قال العلّامة المامقاني: **«المشهور وهو ما صرّح به جمع: ما شاع عند أهل الحديث، بأن نقله جماعة منهم. وتوهّم بعضهم إتحاده مع المستفيض، وهو خطأ، لشموله لما إذا**

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٥

تعدّدت رواته من المراتب دون المستفيض، بل قيل انه ربّما يطلق علىٰ ما اشتهر في الألسن، وإن اختص بإسناد واحد، بل ما لا يوجد له اسناد أصلاً. وصرّح جمع بأعمّيّة المشهور ممّا شاع عند خصوص أهل الحديث أو... غيرهم».[1]

فمع الأخذ بنظر الاعتبار التعاريف المذكورة، يكون الحديث المشهور، هو الحديث الذي تناقله المحدّثون وإن كان ضعيفاً من حيث السند، والفرق بينه وبين المستفيض هو أن الثاني يشترط ان ينقله ما لا يقل عن ثلاثة في جميع الطبقات، والمشهور علىٰ خلاف ذلك فقد يكثر رواته في بعض الطبقات، ويقل في طبقات اخرىٰ كأن ينقله راوٍ واحد، كما هو الحال في الحديث المشهور «**إنّما الأعمال بالنيّات**»،[2] فقد تناقله رواة كثيرون بعد طبقة التابعين، في حين لم ينقله في طبقة الصحابة إلّا راوٍ واحد؛ ولهذا يمكن أن ينطبق الحديث المشهور علىٰ المصاديق التالية:

١. الرواية المنقولة في عدّة أصول، وإن كان طريقها واحد.

٢. الرواية المنقولة في أصل واحد بطرق متعدّدة.

٣. الرواية المشهورة عند الفقهاء، وإن كان سندها غير معلوم.

والحديث المشهور الذي ينقل في الكتب الروائية بكثرة، يعتبر من المرجّحات الروائية، وإذا ماتعارضَ مع حديث آخر في نفس الموضوع فالمشهور يُقدّم علىٰ غير المشهور، كما ورد في الرواية عن الإمام الصادق: «**عن عمر بن حنظلة قال: سألت، أباعبدالله عن رجلين من أصحابنا، بينهما منازعة في دَين أو ميراث، فتحاكما إلىٰ السلطان وإلىٰ القضاة، أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم اليهم في حقّ أو باطل. فإنما تحاكما إلىٰ الطاغوت... قلت: فكيف يصنعان؟ قال ينظران إلىٰ من كان منكم ممن قد روىٰ حديثنا... فقال: ينظر إلىٰ ماكان من روايتهم عنّا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا، ويترك الشاذ الذي ليس له بمشهور عند أصحابك.**[3]

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٢٣

٢. المصدر السابق، ص ٢٢٥، الهامش

٣. الكافي، ج ١، ص ٦٧؛ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث

نماذج من الأحاديث المشهورة

١. إقرار العقلاء علىٰ أنفسهم جائز.[١]

٢. الصلاة لا تترك بحال.[٢]

٣. الصلاة معراج المؤمن.[٣]

٤. إنما الاعمال بالنيّات ولكل امرئ ء ما نوىٰ.[٤]

٥. نيّة المرء خير من عمله.[٥]

٦. من سلّ سيف البغي قُتل فيه.[٦]

٧. من حفر بئراً لأخيه المؤمن وقع فيه.[٧]

٨. المؤمن لا يُلسع من جحر مرّتين.[٨]

٩. البيّنة علىٰ المدّعي واليمين علىٰ المدّعىٰ عليه.[٩]

١٠. من بشّرني بخروج آذار بشّرته بالجنّة.[١٠]

١١. من آذىٰ ذمّياً فأنا خصمه يوم القيامة.[١١]

١٢. يوم نحركم، يوم صومكم.[١٢]

١٣. للسائل حق وإن جاء علىٰ فرس.[١٣]

ويمكن تقسيم الحديث المشهور باعتبار حال الرواة إلىٰ أربعة أقسام: «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف»؛ ثم انه ينقسم باعتبار آخر إلىٰ قسمين: «المحفوظ

١. الرعاية في علم‌الدراية، ص١٠٥، الهامش؛ وسائل الشيعة، ج١٦، ص١١١؛ الجواهر، ج٣٥، ص٣
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٥، الهامش
٣. بحار الانوار، ج ٧٩، ص ٣٠٣
٤. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٥، كتاب الطهارة، باب وجوب النية، الحديث ١٠
٥. المصدر السابق، الباب السادس، استحباب نيّة الخير
٦. بحار الانوار، ج ٧٢، ص ٣٢١، ج ٢٠، ٧٩؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٦١؛ محمد حسن رباني، دانش دراية الحديث، ص ١١٤
٧. المصدر السابق
٨. المصدر السابق
٩. المصدر السابق
١٠. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٦
١١. المصدر السابق
١٢. المصدر السابق
١٣. المصدر السابق

والمعروف»؛ فالحديث «المحفوظ» هو المشهور الذي يقع في مقابل الشاذ، قال المامقاني: «ما كان في قبال الشاذ من الراجح المشهور»،[1] في حين أن «المعروف» هو الحديث المشهور الذي يقع في مقابل الحديث المنكر قال المامقاني: «أما المعروف فهو في الاصطلاح ما كان في قبال المنكر من الرواية الشائعة»،[2] وأضاف: «فإن المشهور ما شاع شاعت روايته سواء كان في مقابله رواية أخرىٰ شاذة غير شائعة أم لا، بخلاف المحفوظ فانه خصوص المشهور الذي في قباله حديث شاذ، والمعروف خصوص المشهور الذي في قباله حديث منكر».[3]

الشاذ والنادر

الرواية الشاذة هي: الرواية المنقولة بإسناد واحد، من رواة موثوقين وكانت مخالفة للرواية المشهورة. وبهذا اللحاظ يخرج «المنكر المردود» بقيد وثاقة الراوي، وكذلك يخرج «المفرد المطلق» بقيد مخالفة المشهور. أما الرواية المنقولة بأسانيد متعدّدة فتخرج بقيد «المنقولة باسناد واحد».

وقد ذكرت بعض التعاريف في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني في الشاذ: «وهو ما رواه الراوي الثقة مخالفاً لما رواه الجمهور، أي الأكثر سمّي شاذاً باعتبار ما قابله فانه مشهور ويقال للطرف الراجح المحفوظ ثم ان كان المخالف له الراجح، أحفظ أو أضبط أو أعدل من رواية الشاذ، فشاذ مردود لشذوذه، ومرجوحيته لفقد أحد الأوصاف الثلاثة».[4]

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «الشاذ ومخالف المشهور ويقال شاذ فاعل من الشذوذ ونادر كذلك... وقال شيخنا العلامة المرتضىٰ الانصاري: المراد بالشاذ: ما لا يعرفه إلّا القليل».[5]

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٥٤
٢. المصدر السابق
٣. المصدر السابق
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١١٥
٥. نهاية الدراية، ص ٢٢٠

وطبقاً لهذه الرؤية فان الحديث الشاذ لا يعتبر من الأحاديث الضعيفة دائماً خلافاً لرأي محدّثي السنّة، أي إنه يمكن أن يكون من مصاديق الأقسام الأربعة «الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف». فاذا ما وقع الحديث الشاذ في مقابل الرواية المشهورة، وكان رواة الحديث المشهور أعدل وأضبط وأتقن من رواة الحديث الشاذ فيطلق على الرواية في هذه الحالة «الشاذ المردود»؛ لأن الشذوذ حدث في الأوصاف الثلاثة. أما إذا حدث العكس، أي إذا كان رواة الحديث الشاذ أفضل من ناحية العدالة والاتقان والضبط فهنا وقع الخلاف بين العلماء في تقديم أحدهما على الآخر قال الشهيد الثاني: «**وإن إنعكس فكان الراوي للشاذ أحفظ للحديث أو أضبط له أو أعدل من غيره من رواة مقابله؛ فلا يرد لأن في كل منهما صفة راجحة وصفة مرجوحة فيتعارضان فلا ترجيح وكذا إن كان المخالف أو راوي الشاذ مثله... ومنهم من رده مطلقاً نظراً إلى شذوذه وقوة الظن بصحة جانب المشهور ومنهم من قبله مطلقاً نظراً إلى كون راويه ثقة في الجملة**».[1]

نماذج من الأحاديث الشاذّة

١. في حديث آخر عن عمار عنه؈ في رجل قص أظفاره بالحديد... سئل فإن صلى ولم يمسح من ذلك بالماء قال: يعيد الصلاة، لأن الحديد نجس، وقال لأن الحديد لباس أهل النار، والذهب لباس أهل الجنّة. قال الشيخ هذا محمول على الإستحباب دون الايجاب، قال لأنه شاذ مخالف للأخبار الكثيرة.[2]

٢. ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي الحسن؈ قال قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضّأ به للصلاة، قال: لا بأس بذلك. فهذا خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرّر في الكتب فانما اصله عن يونس عن أبي الحسن؈ ولم يروه غيره وقد إجتمعت العصابة على ترك العمل بظاهره.[3]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١١٥
٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١١٠٢: كتاب الطهارة، باب ٨٣، طهارة الحديد، الحديث ٦
٣. الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ١، ص ١٤، كتاب الطهارة، الباب ٥، الرواية ٢

٣. ما رواه الحسين بن سعيد عن فضّال عن ابان عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله ﷺ قال: الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة ويكبّر في الأولىٰ سبعاً وفي الأخرىٰ خمساً. فهذه الرواية شاذّة مخالفة لإجماع الطائفة المحقّة، لأن عملها علىٰ الرواية الأولىٰ لمطابقتها للأخبار التي رويت في أنّ صلاة الإستسقاء مثل صلاة العيدين.[1]

المُصحَّف

إذا ما حدث تغييراً في متن وسند الحديث الأصلي بعبارات مشابهة، فيسمّىٰ الحديث حينئذ، حديثاً مصحّفاً ولذلك فان الحديث المصحّف ينقسم إلىٰ قسمين: التصحيف في السند والتصحيف في المتن. وقد وردت بعض التعاريف في تعريف الحديث المصحّف؛ منها:

١. قال الشهيد الثاني:.. في المصحّف وهذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذّاق من العلماء والتصحيف نوعان: أ) اللفظي، وهو ما يكون في اللفظ وقد وقع في الراوي كتصحيف مراجم بالراء المهملة والجيم... وفي المتن كحديث «من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوّال» صحّفه بعضهم بالشين المعجمة رواه كذلك... ب) المعنوي وهو ما يكون في المعنىٰ كما حكى عن ابن موسىٰ محمد بن المثنّىٰ العنزي انه قال: نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة صلّىٰ الينا رسول الله ﷺ. يريد بذلك ما روى انه ﷺ صلّىٰ إلىٰ عنزة وهي حربة تنصب بين يديه سترة، فتوهم انه ﷺ صلّىٰ إلىٰ قبيلتهم بني عنزة وهو تصحيف معنوي عجيب».[2]

٢. قال العلامة السبحاني في المصحّف: «التصحيف هو التغيير... ثم التصحيف يقع تارة في السند واخرىٰ في المتن. فمن الأول تصحيف بريد بـ«يزيد»... والتصحيف في الإسناد غير قليل... ثم إنّ منشأ التصحيف أما البصر أو السمع. أما الأول فيحصل فيما إذا

١. المصدر السابق، ص ٤٥٢، كتاب الصلاة، أبواب الصلاة في العيدين، باب صلاة الاستسقاء، الرواية ٢

٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٩

تقاربت الحروف وأما الثاني: فانما يحصل إذا كانت الكلمتان متشابهتين عند السمع كما في تصحيف عاصم الأحول بواصل الأحدب».[١]

والتصحيف ـ كما قلنا ـ قد يقع في السند كما إذا تغيرت اسماء الرواة مثل تصحيف «بريد» بـ «يزيد» و«حريز» بـ «جرير» و«مراجم» بـ «مراحم» و«زياد بن أبي غياث» بـ«عتاب» و... وهذه التصحيفات كثيراً ما تقع في كتب الرجال خصوصاً إذا اخذنابنظر الاعتبار كيفية الكتابة في ذلك الوقت. قال الشهيد الثاني: «وقد صحّف العلامة في كتب الرجال كثيراً من الأسماء، من اراد الوقوف عليها فليطالع الخلاصة له وإيضاح الإشتباه في اسماء الرواة وينظر ما بينهما من الاختلاف».[٢]

وقد يقع التصحيف في المتن، كما جاء في الرواية: «ان النبي ﷺ إحتجر في المسجد»[٣] فقد صحفت إلى... «إن النبي ﷺ إحتجم في المسجد»، أو الرواية «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»[٤] بـ «من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال»، وكذلك الحديث «الدنيا رأسُ كلِّ خطيئة»[٥] بـ «الدينار أُسّ كلّ خطيئة» والرواية: «زر غباً تزدد حباً»[٦] بـ «زر عنّا تزدد حباً»، و «جرحت عليّ قلبي»[٧] بـ «حيرت، يا جريت عليّ قلبي» وكذلك تصحيف «رجل أخذ مع امرأة»[٨] بـ «رجل وجد مع امرأة»، والرواية «من كان له إبنة واحدة فهو مقروح»[٩] بـ «من كان له ابنة فهو مفدوح» والرواية «لما ركب مع القوم

١. اصول الحديث واحكامه، ص ٦٧
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٩
٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٣٩؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٤٤٥؛ تدريب الراوي، ج ٢، ص ١٩٣
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١١٠؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٨٢٢
٥. شانه چي، علم الحديث، ص ٩٤
٦. المصدر السابق
٧. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٩٦، الرواية ٩٠٥
٨. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٧١، الرواية ٤٦٤٤
٩. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٨٢، الرواية ٤٦٩٧

فوقعت السفينة في اللجّة»[1] بـ**«لما ركب مع القوم فوقفت السفينة في اللجّة»**.

وقد يحدث التصحيف في المعنىٰ كما هو الحال في حديث العنزة، فقد ظنه بعضهم أن المراد به قبيلة عنزة. وقد أطلق بعض المحدثين إصطلاح «التحريف» علىٰ هذا النوع من التصحيف.

المُدرج

إذا ما ادخل أحد الرواة في سند الحديث، أو متنه شيئاً من عنده، أو من حديث آخر، بحيث لا يمكن معرفة الحديث الأصلي، فيُسمىٰ الحديث في هذه الحالة بالحديث «المدرج». وقد وردت بعض التعاريف في الحديث المدرج منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**في المدرج وهو ما أدرج فيه كلام بعض الرواة فيُظن لذلك انّه منه، أي من الحديث، أو يكون عنده متنان باسنادين فيدرجهما في أحدهما، أي إحدىٰ اسنادي الحديثين ويترك الآخر أو يسمع حديث واحد من جماعة مختلفين في سنده، بأن رواه بعضهم بسند ورواه غيره بغيره أو مختلفين في متنه مع إتفاقهم علىٰ سنده فيدرج روايتهم جميعاً علىٰ الإتفاق في المتن والسند ولا يذكر الاختلاف**».[2]

٢. قال العلّامة السيد حسن الصدر: «**الحديث المدرج وهو قسمان: مدرج المتن ومدرج الإسناد والأول: أن يقع في المتن كلام ليس منه، والإدراج في الإسناد: أن يذكر الراوي حديثاً ثم يتبعه كلاماً لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلاً والحاصل ان اختلط كلام الراوي، فتوهّم انه منه، فيقال للزائد مطلقاً مدرج وللحديث مدرج فيه. ٢. أو يكون المتن عنده الاّ طرفاً منه فانه، عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تاماً بالإسناد الأول. ٣. ومنه ان يسمع الحديث من شيخه إلّا طرفاً منه، فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه عنه تامّاً بحذف الواسطة؛ أو نقل حديثين مختلفي الإسناد والمتن رواهما واحد وروىٰ كلّ واحد**

١. المصدر السابق، ج ٣، ص ٨٩ الرواية ٣٣٨٨
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٤

منهما بسند علىٰ حدة، فيرويهما عنه بواحد من السندين فمدرج قبيح. ٤. وكذا الخبر الذي رواه جماعة عن المعصوم‌ﷺ بألفاظ مختلفة، ورویٰ عنهم بسند واحد، فيُرویٰ بذلك السند عن الكل بمتن واحد ولا يذكر الاختلاف».[1]

ومع الأخذ بنظر الإعتبار التعاريف المذكورة يمكن أن يكون الحديث المدرج علىٰ أشكال مختلفة مثل:

١. أن يزيد الراوي في متن الحديث كلاماً له أو للآخرين، اعم من أن يكون الكلام للمعصوم‌ﷺ أو غير المعصوم كتوضيح عبارة، أو تعليل، أو استشهاد و... بحيث يعدّ ـ ظاهراً ـ جزءاً من الحديث، ولا يمكن تمييز المتن الأصلي للحديث، وهذا القسم من أهمّ أقسام الحديث المدرج، وهو ما يُعرف بالدرج في «المتن». وقد أشار العلّامة السيّد حسن الصدر والشهيد الثاني إلىٰ هذا النوع باعتباره النوع الأوّل من الحديث المدرج.

ويمكن تشخيص الحديث الأصلي، إما عن طريق النص من الراوي، أو ورود الحديث الأصلي من طريق آخر خالٍ من الزيادة المدرجة، أو يكون معرفة ذلك عن طريق المتخصصين في هذا العلم؛ فمثلاً عبارة «ليلة لله مخلصاً» تعتبر من الزيادة المدرجة في الرواية التالية: **«إن رجلاً سأل علي بن أبي‌طالب‌ﷺ عن قيام الليل بالقراءة. فقال له: أبشر من صلّیٰ من الليل عشر ليلة لله مخلصاً ابتغاء ثواب الله...»**.[2]

٢. أن يقوم الراوي بإحداث بعض التغييرات في سند الحديث، كأن يكون عنده متنان بإسنادين فينقلهما بسند واحد، أو يقوم بحذف موارد الإختلاف في السندين، ويذكرهما بسند مشترك، أو بسند آخر. وفي جميع هذه الموارد لايمكن تشخيص السند الأول للحديث.

١. نهاية الدراية، ص ٢٩٤

٢. من لايحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٧٥، الرواية ١٣٧٤، تعليق علي اكبر الغفاري في الهامش.

ان الدرج في الحديث إذا حصل عن عمد فهو من الأعمال المحرّمة، ويعتبر نوعاً من أنواع التحريف، قال الشهيد الثاني: «**وتعمد كل واحد من الأقسام الثلاثة حرام**».[١] وأهم أقسام الدرج هو الإدراج المتعلق بالمتن، والذي غالباً ما يحصل بطريقة غير عمديّة بقصد التوضيح والشرح، أو الاستشهاد، وعادة ما يقع في آخر الحديث، وليس في الوسط أو في البداية، ويكون هدف الراوي من ذلك توضيح معنىٰ الحديث، ومثل هذه الزيادات لا يمكن تشخيصها ـ أحياناً ـ من قبل الرواة الذين يأتون بعده، لأنها (الزيادات) غالباً ما تكون دون علامات مخصوصة واضحة، فيظنّها من كلام المعصوم عليه السلام. أما إذا كانت الزيادات المدرجة في الحديث مشخَّصة بصورة واضحة، ولا يمكن الإشتباه بينهما وبين كلام المعصوم عليه السلام فإن مثل هـذا الإدراج لا يكون له تأثير علىٰ الرواية.

والحديث المدرج يمكن تقسيمه إلىٰ الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف، باعتبار حال الرواة وفيما يلي نذكر عدّة أمثلة علىٰ بعض الأحاديث المدرجة:

١. روي عن **حماد بن عيسىٰ** أنه قال: **قال لي أبو عبد الله يوماً: تحسن أن تصلّي يا حماد؟** قال: **قلت: يا سيدي! أنا احفظ كتاب حريز في الصلاة قال: فقال عليه السلام: لا عليك، قم فصلّ**، قال: **فقمت بين يديه متوجهاً إلىٰ القبلة... ثم قال يا حماد: كذا صل ولا تلتف ولا تعبث بيديك وأصابعك، ولا تبزق عن يمينك ولا يسارك ولا بين يديك.**

والذي يبدو من الرواية ان عبارة: «**ولا تلتف ولا تعبث...**» إلىٰ آخر الرواية من كلام الراوي، وليس من كلام المعصوم.[٢]

٢. وقال الصادق عليه السلام: لا يفوت الصلاة من أراد الصلاة، ولا تفوت صلاة النهار حتىٰ تغيب الشمس، ولا صلاة الليل حتىٰ يطلع الفجر، وذلك للمضطر والعليل والناسي.

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٤

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٠٢، الرواية ٩١٥، تعليق علي اكبر الغفاري في الهامش

والظاهر ان العبارة: «**وذلك للمضطر والعليل والناسي**» من الكلام المدرج.[١]

٣. عن الباقر: **ان الله عزّوجلّ خلق الشهوة عشرة أجزاء تسعة في الرجال وواحدة في النساء، وذلك لبني هاشم وشيعتهم، وفي نساء بني أمية وشيعتهم الشهوة عشرة أجزاء في النساء تسعة، وفي الرجال واحدة.**

فالعبارة: «**وذلك لبني هاشم... إلىٰ آخر الحديث**» من الزيادة المدرجة.[٢]

تذكرة

إلىٰ هنا تناولنا ستة عشر مصطلحاً حديثياً مشتركاً طبقاً للمقررات المصادق عليها، وهناك اصطلاحات أخرىٰ مثل: المزيد، المختلف، المعتبر، المقبول، المسلسل، المُشكل، رواية الأكابر عن الأصاغر، السابق واللاحق و... فمن اراد المزيد من الإطلاع علىٰ هذه الاصطلاحات فعليه بمراجعة الكتب الحديثية المتخصصة في هذا المجال مثل: مقباس الهداية في علم الدراية للعلامة المامقاني، اصول الحديث وأحكامه، آية الله السبحاني، و....

١. المصدر السابق، ص ٣٥٥، الرواية ١٠٣٠، تعليق علي اكبر الغفاري في الهامش.
٢. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٦٧، كتاب النكاح، باب النوادر، الرواية ٤٦٢٠

النتيجة

الحديث المشهور: هو ما اشتهر عند المحدّثين، وان نقله راو واحد في بعض الطبقات، بل وإن لم يكن له إسناد أصلاً، وهو يختلف عن الحديث المستفيض. أما الحديث الشاذ والنادر: فهو ما رواه الثقة، مخالفاً لما رواه المشهور ولم يكن له إلّا إسناد واحد. أما «المصحَّف»: فهو الذي حصل فيه تغيير في السند أو المتن، والمدرج هو ما ادخل في سنده أو متنه زيادة ليست منه.

الأسئلة

١. عرّف الحديث المشهور واذكر أقسامه.

٢. عرّف الحديث الشاذ والنادر، وهل تقدم الرواية الشاذة على المشهورة فيما إذا كان رواتها أحفظ وأعدل أم لا؟

٣. عرّف الحديث المصحّف، وبينّ أقسامه مع ذكر مثال.

٤. عرّف الحديث المدرّج عند الشهيد الثاني والسيد حسن الصدر.

البحوث

١. اذكر بعض النماذج من الأحاديث المشهورة في المتن، وصنِّفها حسب الأقسام الأربعة للحديث (الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف)، بعد مناقشة السند.

٢. اذكر الروايات الشاذة في نظر الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار، وما هي درجتها من حيث الصحة، الحسن، التوثيق والضعف، وبيِّن محتواها والمواضيع التي تناولتها.

٣. اذكر عشرة موارد من التصحيفات في السند في كتاب معجم رجال الحديث، وموردين من التصحيفات في «المتن» عند الشيخ الطوسي.

٤. اذكر بعض الأمثلة من الإدراج في المتن، والتي ذكرها العلامة علي أكبر الغفاري في هامش من لا يحضره الفقيه.

المصادر

١. مرآة العقول، محمد باقر المجلسي؛

٢. التهذيب، الشيخ الطوسي؛

٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي؛

٤. من لايحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛

٥. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي.

١٠
تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف
المصطلحات المختصَّة ١

الخبر الواحد من حيث الأوصاف المتعلقة بالسند والمتن له اصطلاحات مشتركة بين الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف، كما مرَّ في الدرس السادس، وأوصاف مختصَّة بالحديث الضعيف، والتي سوف نتناولها في هذا الدرس والدرس الحادي عشر والثاني عشر، وهي تشمل المصطلحات التالية: المقطوع، المنقطع، المعضل، المرسل، الموقوف، المضمر، المتروك، المنكر، المُدلَّس، المهمل، المجهول، المعلَّل، المضطرب، المقلوب، الموضوع والمردود.

المقطوع

إذا لم تكن الرواية متصلة بالمعصوم، ولم تكن منقولة عن الصحابة أو المعصومين فيسمّىٰ الحديث حينئذ «المقطوع»، أي إن سند الرواية موقوف علىٰ التابعي، ولم يتصل بالمعصوم. وهناك بعض التعاريف المذكورة في هذا الباب:

١. قال الشهيد الثاني: «**في المقطوع وهو ما جاء عن التابعين ومن في حكمهم وهو تابع مصاحب الإمام أيضاً فإنه في معنىٰ التابعي لصاحب النبي عندنا فإن أقوالهم أي أقوال**

التابعين وأفعالهم موقوف عليهم... وهو مغاير للموقوف بالمعنىٰ الأوّل؛ لأن ذلك يـوقف علىٰ مصاحب المعصوم وهذا علىٰ التابعي».[١]

٢. قال العلامة المامقاني: «**وهو الموقوف علىٰ التابعي ومن في حكـمه وهـو تـابع مصاحب النبي ﷺ أو الإمام ؈ قولاً له أو فعلاً».**[٢]

وطبقاً للتعاريف المذكورة فإن كل ما ينقله تابع النبي ﷺ، أو بقيّة المعصومين ؇ والّتي يـدلّ ظـاهرها عـلىٰ انـها روايـة مـن الروايـات ولـم تُسـند إلىٰ الصـحابة أو المعصومين ؇، فهي مقطوعة، وقد ذكر بعض المحدّثين تـعريفاً آخـراً للـمقطوع كالعلامة السيد حسن الصدر ـ وإن كان غـير مـتداول بـين المـحدّثين ـ فـالحديث المقطوع عنده هو الحـديث الذي يكـون بـعض رواتـه مـجهولين، أو غـير مـتصل بالمعصوم فقال: «**المقطوع فقد قال المحقق الثاني الكركي في رسالة «كاشفة الحال عن أمر الاستدلال»: ومنها شيء سُمّي المقطوع وهو ما كان بعض رواته مجهولاً أو كان غير معلوم الإتصال بالمعصوم ؈ انتهى.**

وفي إصطلاح العامة علىٰ ما حكاه والد المصنّف هو: المروي عن التابعين قولاً لهـم أو فعلاً».[٣]

وطبقاً لهذا التعريف يكون المقطوع هو كل رواية غير متّصلة السند بالمعصوم ؈، أو كان بعض رواتها مجهولين. والحديث المقطوع من الأحاديث الضعيفة من جهة عدم إتصال السند بالمعصوم؛ لانه اشبه بحديث التابعين منه إلىٰ قول المعصوم ؈، إلّا إذا ثبت كونه من كلام المعصوم من خلال القرائن قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «**وكيف كان معناه، فليس بحجة، اذ حجَّةُ في قول من وقف عليه، من حيث هو قوله، كما لا يخفىٰ».**[٤]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٥
٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٣٠
٣. نهاية الدراية، ص ١٩٨
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٥

هذا، وتعتبر أقوال التابعين في التفسير والفقه من الأحاديث المقطوعة. وفيما يلي نماذج من هذه الأقوال:

١. **محمد بن أحمد بن يحيىٰ عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن إبن أذينة في النساء إذاكان لهن ولد أَعطين من الرباع.**[١]

قال المقدّس الأردبيلي في هذه الرواية: «**وانت تعلم إن العمدة في ذلك رواية إبن اذينة وهي كما ترىٰ ليست بصحيحة ولا صريحة، بل ولا ظاهرة في تمام المطلوب لكونها مقطوعة، بل ظاهرها إنه فتواه حيث ما أسند إلىٰ أحد ولا بظاهر ولا بمضمر**».[٢]

٢. **عن السدي في تفسير الآية الشريفة: ﴿...ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ...﴾ قال: المراد بالفتنة هاهنا الكفر.**[٣]

٣. **عن مجاهد في تفسير الآية: ﴿...وَيَمْحَقَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ قال: ينقصهم.**[٤]

٤. **عن عكرمة في تفسير الآية ﴿...وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ...﴾، قال: لا يجتمع ليلان ليس بينهما يوم بل تتعاقبان كما قدره الله تعالىٰ.**[٥]

٥. **عن الحسن في تفسير الآية ﴿...إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾، قال: تشخص أبصارهم إلىٰ إجابة الداعي حين يدعوهم.**[٦]

المنقطع

إذا ما حذف راو واحد من وسط السلسلة فيسمّىٰ الحديث حينئذ بـ«المنقطع» قال الشيخ البهائي: «**أو سقط من وسطها واحد فمنقطع**».[٧] وقد وردت تعاريف أخرىٰ في المنقطع، فذهب الشهيد الثاني والعلامة المامقاني إلىٰ ان المنقطع يرادف المقطوع؛

١. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٠١، الحديث ٣٦
٢. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، كتاب الميراث، الفصل الرابع، ج ١١، ص ٤٤٤
٣. مجمع البيان، ج ٢، ص ٢٤٠، الآية السابعة من سورة آل‌عمران
٤. المصدر السابق، ص ٤٠١، الآية ١٤١ من سورة آل‌عمران
٥. المصدر السابق، ج ٨ ص ٢٧٤، الآية ٤٠ من سورة يس
٦. المصدر السابق، ج ٦، ص ٨٨ الآية ٤٢ من سورة إبراهيم ٧. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤

قال الشهيد الثاني: «**في المقطوع وهو ما جاء عن التابعي... ويقال له المنقطع**».[١] قال العلامة المامقاني: «**ويقال له المقطوع المنقطع أيضاً وهي بمعنى**»،[٢] وذهب البعض (والد الشيخ البهائي) إلىٰ ان المنقطع «**هو ما حذف من وسط إسناده راوي واحد أو أكثر**». قال السيد حسن الصدر: «**وهو ما حذف من وسط إسناده وخصَّه المصنف بالواحد قال: أو من وسطها واحد فمنقطع وعمّم والده لما كان الساقط أكثر**».[٣] وهناك من اعتبر الحديث المنقطع أعم، فكل نوع من أنواع القطع سواء كان الساقط واحداً أو أكثر، وسواء كان القطع في البداية أو في الوسط أو في نهاية السند يُسمّىٰ «مقطوعاً»، قال السيد حسن الصدر: «**المنقطع وله إطلاقان: إطلاق بالمعنىٰ الأعم: وهو ما لم يتصل اسناده إلىٰ المعصوم ﷺ، سواء كان الإنقطاع من الأوّل، أو من الوسط، أو من الآخر، واحداً كان الساقط أو أكثر... وإطلاق بالمعنىٰ الأخص: وهو ما حذف من وسط إسناده**».[٤]

والظاهر ان التعريف الأول هو انسب التعاريف، أي ما سقط من وسط إسناده، نفر واحد، حتىٰ يمكن التمييز بينه وبين المصطلحات الأخرىٰ مثل: المعضل، المرسل، الموقوف، المعلّق والمقطوع. قال العلامة السبحاني: «**فالمنقطع بالمعنىٰ الأخص أعم من أن يكون المحذوف واحد أو أكثر عند والد بهاء الدين العاملي، ولكنه عند ولده يختص بما إذا كان المحذوف واحداً ولعله الأولىٰ حتىٰ يتميز عن المعضل**».[٥]

والانقطاع في وسط السند قد يكون ظاهراً، وقد يكون خفياً، والثاني لا يمكن معرفته إلّا من خلال علماء الرجال المختصين بهذا الفن، والعارفين بطبقات الحديث؛ لأنه يعتبر نوعاً من أنواع التدليس. قال السيد حسن الصدر: «**ثم الإنقطاع ظاهر وخفي والأول كما لو علم عدم لقاء الراوي. أو عدم إتحاد عصرهما والخفي لا يدركه إلّا المتضلع في الفن**».[٦]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٥
٢. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٣٣٦ ٣. نهاية الدراية، ص ١٩٦
٤. المصدر السابق، ص ١٩٦ ٥. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ٩٢
٦. نهاية الدراية، ص ١٩٧

ويعتبر الحديث المنقطع من أقسام الضعيف، من جهة عدم إتصال السند بالمعصوم، وقد أشار آية الله الخوئي إلىٰ بعض موارد إنقطاع السند ضمن كلامه عن طبقات الرجال فقال: «وقعت رواية ابن أبي عمير عن زرارة في إسناد جملة من الروايات جميعها محرّفة لعدم ثبوت رواية إبن أبي عمير عن زرارة بلا واسطة».[1]

نماذج من الروايات المنقطعة

١. اخبرني الشيخ عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر: الركعتان اللتان قبل الغداة أين موضعهما؟ فقال: قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة.[2]

٢. عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرارة قال: قال ابو جعفر: ليس في يوم الفطر والأضحىٰ أذان ولا إقامة...[3].

٣. علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زرارة قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله فدخل عليه رجل ومعه ابن له، فقال له أبو عبدالله: ما تجارة ابنك؟ فقال: التنخّس؛ فقال أبوعبدالله: لا تشترين شيناً ولا عيباً.[4]

وقد جاء في الهامش عن الأستاذ الغفاري: «والظاهر ان الواسطة سقط من النساخ لعدم رواية ابن أبي عمير عن زرارة بلا واسطة».[5]

المعضل

إذا ما حذف من وسط الإسناد راويان أو أكثر فهو «المعضل»، قال الشيخ البهائي: «أو

١. معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٢٤٨
٢. الإستبصار فيما اختلف من الاخبار، ج ١، ص ٢٨٢، الرواية ١٠٢٧، كتاب الصلاة، الباب ١٥٥
٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٩، الرواية ٢٧٦ في صلاة العيدين
٤. الفروع من الكافي، ج ٥، ص ٢١٢، كتاب المعيشة، باب شراء الرقيق، الرواية ١٤
٥. المصدر السابق، الهامش

سقط من وسطها اكثر فمعضل».[١] واختلف المحدّثون في تعريف الحديث المعضل كما حصل ذلك في الحديث المنقطع. فالشهيد الثاني يرىٰ أن المعضل: هو ما حذف منه اكثر من راويين، ولم يُقيّد الحذف بأن يكون من وسط السند قال: «**والمعضل باسقاط اكثر من واحد... ومثاله، يرویٰ تابع التابعي أو من دونه قائلاً فيه: قال رسول الله**ﷺ»،[٢] ويعتقد أيضاً (الشهيد الثاني) بأنّ المعضل من أقسام المرسل، ولم يعتبره إصطلاحاً مستقلاً،[٣] وعلىٰ هذا الاساس فان المعضل: هو ما سقط منه راويين أو أكثر، سواء كان ذلك في بداية السند أو في وسطه أو في منتهاه.

قال العلامة المامقاني: «**المعضل... وقد فسّروه بأنه الحديث الذي حذف من سنده إثنان فأكثر فلو حُذف أقل من الإثنين لم يكن من المعضل، بل ان كان من أوله كان من أقسام المعلّق، وان كان من آخره كان من أقسام المرسل. فالمعضل مقابل المعلّق وأخص من المرسل».**[٤]

ويعتبر الحديث المعضل من أقسام الحديث الضعيف بسبب عدم الأتصال، ولا يكون معتبراً إلّا إذا ثبت الإتصال بالمعصوم عن طريق القرائن. والظاهر إن اصطلاح «المعضل» ليس شائعاً بين الفقهاء والمحدثين كما ورد في عبارة الشهيد إنه من أقسام المرسل.

المرسل

إذا ما حُذف بعض الرواة في نهاية السند، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر، أو جميع الرواة فيقال للحديث حينئذ «المرسل»، وقد لا يذكر الراوي في نهاية السلسلة ويذكر بدله عبارة «بعض أصحابنا» و... أو قد يحذف عدة رواة في وسط السند، ومن هذه الجهة فان الحديث المرسل يشمل المعضل أيضاً.

١. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٧
٣. المصدر السابق
٤. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٣٥

وقد وردت بعض التعاريف في المرسل، منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**وهو ما رواه عن المعصومﷺ من لم يدركه، والمراد بالإدراك هنا: التلاقي في ذلك الحديث المحدّث عنه، بأن رواه عنه بواسطة، وإن ادركه بمعنى: إجتماعه معه، ونحوه؛ وبهذا المعنىٰ يتحقق إرسال الصحابة عن النبيﷺ بأن يروي الحديث عنهﷺ بواسطة صحابي آخر**».[1]

٢. قال السيد حسن الصدر: «**المرسل علىٰ صيغة المجهول من الإرسال بمعنىٰ الإطلاق، كما يقال: ناقة مرسلة؛ لأن الراوي لا يقيده براو، وهو ما رواه عن المعصومﷺ من لم يدركه في ذلك، وإن أدركه في غير ذلك واجتمع معه، فان رواه عنه حينئذ بغير واسطة أو بواسطة سقطت من السلسلة من آخرها كذلك واحداً كان الساقط أو اكثر أو كلها، عن عمد أو سهو أو نسيان فمرسل علىٰ المشهور**».[2]

والظاهر من التعاريف المذكورة إن كل نوع من أنواع الحذف في سلسلة السند، سواء كان عمدياً، أو سهوياً يوجب إرسال الحديث، ولذلك فان الحديث المرسل ـ في هذه الحالة ـ يكون شاملاً للحديث الموقوف، المعلّق، المعضل و... في حين ان المرسل طبقاً لتعريف الشيخ البهائي يتحقّق فيما إذا حصل القطع في آخر السند بصورة تصاعدية، أو سقطت جميع سلسلة السند.

أما بالنسبة إلىٰ حجّيّة المراسيل فهناك أقوال مختلفة في هذا المجال، فقد ذهب البعض إلىٰ عدم حجّيّة المراسيل مطلقاً كالشهيد الثاني الذي يقول: «**المرسل ليس بحجّة مطلقاً سواء ارسله الصحابي أم غيره، وسواء سقط منه واحداً أم أكثر، وسواء كان المرسل جليلاً ام لا؛ في الأصح من الأقوال للأصوليين والمحدّثين؛ وذلك للجهل بحال المحذوف، فيحتمل، كونه ضعيفاً**».[3] في حين ذهب آخرون إلىٰ حجية مراسيل الثقات

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٦

٢. نهاية الدراية، ص ١٨٩

٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٧

والعدول قال المامقاني: «انه وقع الاختلاف في حجيّة المراسيل علىٰ قولين: أحدهما: الحجية والقبول مطلقاً إذا كان المرسل ثقة... وهو المحكي عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ووالده من أصحابنا...»،[١] وعلىٰ كلا القولين فإن مراسيل ابن أبي عمير سوف تكون مقبولة بإعتباره لا ينقل إلّا عن الثقات،[٢] وقد رفض بعض الرجاليين أمثال السيد الخوئي هذا القول، فلم يقبل مثل هذه المراسيل فقال: «ومما قيل أيضاً بثبوته في التوثيقات العامة أو الحسن: هو رواية صفوان، أو إبن أبي عمير أو أحمد بن محمد بن أبي نصر... فقد قيل انهم لا يروون إلّا عن ثقة، وعليه فيؤخذ بمراسيلهم ومسانيدهم، وان كانت الواسطة مجهولاً أو مهملاً. اقول الأصل في هذه الدعوىٰ هو الشيخ... ولكن هذه الدعوىٰ باطلة، فإنها اجتهاد من الشيخ».[٣]

نماذج من الأحاديث المرسلة

١. محمد بن الحسين وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد ابن الوليد شباب الصيرفي، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله‏ؑ قال: لما حضرت رسول الله‏ؐ الوفاة...[٤].

٢. عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عدة من أصحابنا، عن ابان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك، عن أبيعبدالله‏ؑ قال: سألته عن رجل لم يكن له مال فحج به اناس من أصحابه اقضىٰ حجة الإسلام؟ قال: نعم.[٥]

٣. أحمد، عن أبي محمد الحجال، عن داود بن أبي يزيد، عمن ذكره، عن أبي عبد الله‏ؑ قال: الحاج لا يزال عليه نور الحج ما لم يلمَّ بذنب.[٦]

٤. محمد بن الحسن عن سهل بن زياد عن حمزة بنمحمد قال: كتبت إلىٰ أبي الحسن‏ؑ

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٤١
٢. المصدر السابق، ص ٣٥
٣. معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٦٣
٤. مرآة العقول، ج ٣، ص ٤٨، الرواية ٩
٥. المصدر السابق، ج ١٧، ص ١٥٩، الرواية ٢
٦. المصدر السابق، ص ١٢٦، الرواية ١١

أسأله عن الجسم والصورة فكتب: سبحان من ليس كمثله شيء لا جسم ولا صورة.[1]

٥. عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله‌ؑ قال: ما من مؤمن يقارب في يومه وليلته اربعين كبيرة، فيقول وهو نادم: أستغفر الله الذي لا اله إلّا هو الحي القيوم...[2].

٦. وقالؑ: لكل شيء طهور وطهور الفم، السواك.[3]

٧. قال رسول اللهﷺ: من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.[4]

الموقوف

إذا روي الحديث عن مصاحب المعصوم دون أن يتصل سند الحديث بالمعصومؑ فيسمّىٰ الحديث حينئذ «موقوفاً»، سواء كانت سلسلة السند متصلة قبل الصحابي، ام منقطعة، وسواء كان ما ينقله الصحابي قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً. ويسمّىٰ الراوي الذي ينقل عنه الحديث «موقوف عليه» وهناك بعض التعاريف للحديث الموقوف.

قال الشهيد الثاني: «**فان أخذ مطلقاً، فهو ما روي عن مصاحب المعصومؑ، من نبي أو إمام؛ من قول أو فعل أو غيرهما، متصلاً كان مع ذلك سنده أم منقطعاً**».[5] وإذا ذكر الحديث الموقوف بصورة مطلقة، فالمراد به هو المعنىٰ المذكور نفسه. وقد يستخدم هذا الإصطلاح مقيداً مثل: «وقفة فلان علىٰ فلان»، فالوقف هنا علىٰ غير مصاحب المعصومؑ، أي يشمل الطبقات المتأخرة عن المعصومؑ. والحديث الموقوف يعتبر من الأحاديث الضعيفة من جهة عدم اتصال السند بالمعصومؑ، كما هو الحال في اكثر أقوال الصحابة في التفسير غير المرفوعة إلىٰ المعصومؑ، وان كان هناك

١. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢، الرواية ٢
٢. المصدر السابق، ج ١١، ص ٣٠٩، الرواية ٧
٣. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٥٣، باب السواك، الرواية ١١٦
٤. المصدر السابق، ج ١، ص ٤٧٤، الرواية ١٣٧٠
٥. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٢

احتمال بأن يكون قوله هو قول المعصوم نفسه؛ قال العلّامة المامقاني: «فالأكثر علىٰ ان الموقوف ليس بحجة وإن صح سنده، لأن مرجعه إلىٰ قول من وقف عليه وقوله ليس بحجة، وقيل بحجيّته مع صحة السند لإفادته الظن الموجب للقطع».[١]

نماذج من الأحاديث الموقوفة

١. عن إبن عباس في معنىٰ الآية الشريفة: ﴿...وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ... ﴾قال: الشاهد جبرائيل يتلو القرآن علىٰ النبي.[٢]

٢. عن ابن مسعود في معنىٰ الآية الشريفة: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفاً... ﴾قال: أي مطيعاً له دائماً علىٰ عبادته.[٣]

وذهب الشهيد الثاني إلىٰ أنّ كلام الصحابة في كيفية أعمالهم وسلوكهم يعتبر من الأحاديث الموقوفة فقال: «وقوله ـ أي قول الصحابي ـ كنا نفعل كذا أو نقول كذا ونحوه، ان اطلقه فلم يقيّد بزمان، أو قيّده ولكن لم يضفه إلىٰ زمنهﷺ، «فموقوف»؛ لأن ذلك لا يستلزم اطلاع النبيﷺ عليه، ولا أمره به، بل هو أعم، فلا يكون مرفوعاً علىٰ الأصح، وفيه قول نادر إنه مرفوع».[٤]

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٢١
٢. مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٥٥، تفسير الآية ١٧ من سورة هود
٣. المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٠٨، تفسير الاية ١٢٠ من سورة النحل
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١٣٣

النتيجة

الحديث المقطوع: هي الرواية المنقولة عن مصاحب المعصومعليه السلام. أما المنقطع: فهو الحديث الذي سقط من وسط إسناده راوٍ واحد، والحديث المعضل يطلق على الحديث الذي سقط من وسط إسناده راويان أو أكثر. ويطلق الحديث المرسل على الرواية التي سقط من نهاية إسنادها نفر واحد أو أكثر. أما الحديث الموقوف فهي الرواية المروية عن مصاحب المعصومعليه السلام.

الأسئلة

١. عرّف الحديث المقطوع، وما هو الفرق بينه وبين المنقطع؟
٢. عرّف الحديث المعضل وبين الفرق بينه وبين الحديث المنقطع.
٣. عرّف الحديث المرسل، واذكر الأقوال في مورد حجّيّته.
٤. عرّف الحديث الموقوف، وبيّن أختلافه مع المقطوع والمعضل.

البحوث

١. اذكر عشرة موارد من الروايات المقطوعة بالإستعانة بالبحث الروائي والتفسيري في كتاب مجمع البيان.
٢. كم هي عدد الروايات التي رواها ابن أبي عمير عن زرارة بواسطة أو بدون واسطة في الكتب الأربعة، اذكر خمسة موارد منها.
٣. بالاستعانة بأحد مجلدات كتاب معجم رجال الحديث إبحث موضوع «إختلاف الكتب»، وفي حالة وجود انقطاع في سند بعض الروايات اذكر الراوي المحذوف.
٤. اذكر الروايات المرسلة في إحدىٰ مجلدات مرآة العقول.
٥. اذكر أقوال الصحابة (الأحاديث الموقوفة) التي وردت في ذيل أحد سور القرآن في تفسير مجمع البيان.

المصادر

١. مجمع البيان، العلّامة الطبرسي؛
٢. الكافي، الشيخ الكليني؛
٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي؛
٤. التهذيب، الشيخ الطوسي؛
٥. من لايحضره الفقيه، الشيخ الطوسي؛
٦. معجم رجال الحديث، آيةالله الخوئي؛
٧. مرآة العقول، العلامة المجلسي.

١١
تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف
المصطلحات المختصَّة ٢

المضمر

إذا لم يذكر الراوي اسم المعصوم في نهاية السند ونقل الحديث بالضمير، بحيث لا يمكن معرفة مصدر الحديث هل هو من المعصوم أو الصحابي فيسمّىٰ الحديث حينئذ بالحديث «المضمر»، كأن يقول الراوي: سألته أو سمعته يقول، أو قلت له، أو عنه يقول: أو عنه و....

وقد ذكر العلماء بعض التعاريف في معنىٰ المضمر، منها:

١. قال الشيخ البهائي: **«ومطوي ذكر المعصوم، مضمر»**.[1]

٢. قال العلّامة السيد حسن الصدر: **«المضمر ومنها مطوي ذكر المعصوم مع عدم ذكر ما يدلّ علىٰ انه هو المراد. مضمر في الاصطلاح مثل أن يقول الصحابي أو أحد أصحاب الأئمة سألته عن كذا وأمرني بكذا ونحو ذلك؛ وهذا النوع من الحديث غير معروف عند الجمهور، واستعمله أصحابنا للتقية. وقال والد المصنّف وهو مضعّف للحديث؛**

١. الوجيزة في علم الدراية، ص ٤

لاحتمال أن يكون المراد غير الإمامﷺ».[١]

وطبقاً لهذه التعاريف، فالحديث الذي لا يعرف مصدره هل هو الإمام أو الصحابي يسمّىٰ حديثاً «مضمراً». أما إذا عُرف مرجع الضمير من خلال القرائن، كما إذا جاء الحديث بصيغة عنهﷺ، أو سألتهﷺ، حتىٰ وان لم يرد اسم الإمام، فلا تسمّىٰ الرواية في هذه الحالة «مضمرة». ان سبب الإضمار ـ يختص هذا الاصطلاح بالشيعة فقط ـ غالباً ما يكون «التقية»، حيث ان الراوي لا يريد الكشف عن اسم المعصومﷺ، وربما يحدث الإضمار نتيجة للتقطيع في الرواية؛ لأنّ الراوي يكتفي بذكر اسم المعصومﷺ في بداية الحديث ثم يشير اليه بالضمير في المراحل التالية، وبعد تقطيع الرواية، وتباعد أجزاء الحديث لا يُعلم مرجع الضمير، وهل هو الإمامﷺ أو يعود لشخص آخر.

وفي بعض الموارد يكون سبب الإضمار؛ لأن الراوي يجد عدم ضرورة لذكر اسم الإمامﷺ، أو لأجل الاختصار، فمثلاً يذكر الراوي اسم الإمام في الرواية السابقة بصورة كاملة، ثم يستغني عن ذكر الاسم في الروايات التي تأتي بعدها. وعلىٰ كل حال فإذا عرف اسم الإمامﷺ بواسطة القرائن تخرج الرواية عن حد الإضمار، وتكون معتبرة، وإلّا فهي من الروايات الضعيفة.

نماذج من الروايات المضمرة

١. محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن إبراهيم بن مهزيار قال: سألته عن الصلاة في جرموق، وأتيته بجرموق فبعثت به اليه، فقال: يصلّىٰ فيه.[٢]

٢. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: قلت له: رجل مرض فترك النافلة؟ فقال: يا محمد ليست بفريضة، ان قضاها فهو خير يفعله، وان لم يفعل فلا شيء عليه.[٣]

١. نهاية الدراية، ص ٢٠٦
٢. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٤٠٤، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، الرواية ٣٢
٣. المصدر السابق، ج ٣، ص ٤١٢، كتاب الصلاة، باب صلاة المغمىٰ عليه، الرواية ٥

٣. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن إبراهيم بن مهزم، عن الحكم بن سالم قال: دخل قوم فوعظمهم ثم قال: ما منكم من أحد إلّا وقد عاين الجنة وما فيها وعاين النار وما فيها ان كنتم تصدقون بالكتاب.[1]

٤. عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، رفعه قال: يقول بعد العشائين: اللهم بيدك مقادير الليل والنهار، ومقادير الدنيا والآخرة... اللهم بارك لي في ديني ودنياي، وفي جسدي، وأهلي وولدي....[2]

والأمر نفسه يجري في الروايات ٤، ٥، ٩ في الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء في إدبار الصلاة، بالاضافة إلىٰ ذلك فإن اية الله الخوئي أشار إلىٰ بعض الموارد في كتاب معجم رجال الحديث، ص ٨٩.

أما إذا لم يُذكر اسم الراوي في الحديث، ولكن عُلم من خلال القرائن أنّ الرواية صادرة من المعصوم قطعاً فلا يكون الحديث من الأحاديث المضمرة ـ كما ذكرنا هذا المعنىٰ سابقاً ـ كما هو الحال في الرواية التالية: «**عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حماد عن ربعي، عن فضيل عن أحدهما عليهما السلام قال سمعته عليه السلام يقول: «اكثروا من التهليل والتكبير فإنه أحب إلىٰ الله عز وجل من التهليل والتكبير».**[3]

وهناك آراء مختلفة في مورد قبول الروايات المضمرة، أو عدم قبولها فالمشهور هو عدم حجّية الرواية المضمرة لعدم معرفة مصدر الرواية، إلّا إذا رويت عن بعض الصحابة الذين لا يمكن أن ينقلوا إلّا عن المعصوم عليه السلام مثل: زرارة، ومحمد بن مسلم. قال العلّامة المامقاني في هذا المجال: «**المضمر وهو ما يطوىٰ فيه ذكر المعصوم... وهو كسابقيه في عدم الحجّية، لاحتمال ان لايكون المراد بالضمير هو المعصوم عليه السلام، نعم لو علم**

١. الاصول من الكافي، ج ٢، ص ٤٥٧، كتاب الايمان والكفر، باب محاسبة العمل، الرواية ١٦
٢. المصدر السابق، ص ٥٤٥، كتاب الدعاء في ادبار الصلاة، الرواية ٣
٣. المصدر السابق، ص ٥٠٦، باب التسبيح

كون المراد به الإمام؛ بأن سبق ذكره في الفقرة الأولىٰ... خرج ذلك عن عنوان الإضمار القادح، وذلك ممّا كاد يقطع به المتتبّع في مضمرات سماعة، وعلي بن جعفر و... غيرهما، بل قال بعض المحقّقين النوري: ان الاضمار ان كان من مثل زرارة ومحمد بن مسلم و... وأضرابهما من الأجلّاء فالأظهر حجّيته، بل الظاهر أن مطلق الموثّقين من أصحابنا كذلك، لأن ظاهر حال أصحاب الأئمة أنّهم لا يسألون إلّا عنهم».[1]

وذهب المجلسي إلىٰ أنّ مضمرات محمد بن مسلم و... ليست من الأحاديث الضعيفة، بل تعتبر من الصحاح، أو الحسان،[2] وكذلك آية الله الخوئي لم يعتبر مضمرات زرارة مضرّاً باعتبار الرواية؛ لأنه يرىٰ أن زرارة لا يروي إلّا من المعصوم؛ غاية الأمر أنه لا يعرف شخص المعصوم التي نُقلت عنه الرواية هل هو الإمام الباقر أو الصادق؟ ومثل هذا الأمر لا يقدح باعتبار الرواية.[3] والفرق بين المضمر والموقوف هو أن الثاني لا ينسب إلىٰ شخص آخر علىٰ خلاف الرواية المضمرة.

المتروك

إذا نُقلت الرواية عمن يتّهم بالكذب، ولا تعرف إلّا من جهته، فيسمّىٰ الحديث حينئذ «المتروك»، وهذا الأمر يشمل الحديث الذي ينقل عمن يتّهم بالكذب في كلامه أيضاً، وان لم يثبت كذبه في الحديث، بل ربما يكون صادقاً في نقل الحديث، أو الرواية التي تُنقل عن مرتكب الفسق الظاهري في القول أو العمل، فان مثل هذه الرواية تعتبر من الروايات الضعيفة، وإن كان بعضها من الأقسام المشتركة لا المختصّة.[4]

وقد وردت بعض التعاريف للحديث المتروك منها:

١. قال العلامة المامقاني: «**وهو ما يرويه من يُتّهم بالكذب، ولا يُعرف ذلك الحديث**

١. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٣٣

٢. راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٣٨.

٣. مستدرك مقباس الهداية، ج ٥، ص ٣٤٧

٤. راجع: مقباس الهداية، ج ١، ص ٣١٥، اعتبر العلّامة المامقاني إن هذا النوع من الأقسام المشتركة.

إلّا من جهته... وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وان لم يظهر منه وقوعه في الحديث».[١]

٢. قال العلامة السبحاني: **«المتروك ما يرويه من يتّهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلّا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة».[٢]**

وهذا الاصطلاح (المتروك) لم يكن شائعاً بين المحدّثين القدماء، وقد عُدّ من الأحاديث الضعيفة، وان كان له سابقة طويلة عند أهل السنة، فالحديث المتروك يعتبر من أقسام الضعيف إلّا إذا احتفّ ببعض القرائن التي تدل على صدوره من المعصوم. والروايات التالية تعتبر من أقسام الأحاديث المتروكة، وذلك بسبب اتهام «محمد بن سنان»:

١. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن سهل، عن محمد بن سنان، عن اسحق بن عمّار قال: قلت لابي عبد الله: الرجل يكون عليه اليمين فيحلفه غريمه بالايمان المغلّظة أن لا يخرج من البلد إلّا يعلمه فقال: لا يخرج حتىٰ يعلمه، قلت: إنْ أعلمه لم يدعه؟ قال: إن كان علمه ضرراً عليه وعلىٰ عياله فليخرج ولا شيء عليه.[٣]

٢. علي بن الحسين، عن أحمد بن ادريس، عن محمد بن سنان عن أحمد بن النضر عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله جعفر قال: قلت له: أرأيت ان فاتتني تكبيرة أو أكثر؟ قال: تقضي ما فاتك، قلت استقبل القبلة؟ قال: بلى، وأنت تتبع الجنازة...[٤].

المنكر (المردود)

إذا كان بعض رواة الحديث أو كلّهم، غير موثّقين، ولم يكن للرواية إلّا اسناد واحد، وكانت في مقابل الرواية المعروفة، فيسمّىٰ الحديث حينئذ بـ«المنكر» المردود، والتي تكون في مقابل الرواية المعروفة.

١. المصدر السابق ٢. اصول الحديث واحكامه، ص ٨٣
٣. الفروع من الكافي، ج ٧، ص ٤٦٢، كتاب الايمان، باب النوادر، الرواية ١٠
٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٥، كتاب الصلاة، الصلاة علىٰ الأموات، الرواية ١٠١٢

وقد ذكرت بعض التعاريف في معنىٰ المنكر، منها:

١. قال العلامة السيد حسن الصـدر: «... ويدل التقييد بالثقة، ان رواية غير الثقة لو كانت مخالفة لما رواه الناس لا تسمّىٰ شاذة، بل تكون منكرة».[١]

٢. قال الشهيد الثاني: «ولو كان راوي الشاذ المخالف لغيره غير ثقة فـحديثه مـنكر ومردود لجمعه بين الشذوذ وعدم الثقة ويقال لمقابله المعروف».[٢]

٣. قال العلامة المامقاني: «وهو ما رواه غير الثقة منالفاً لما رواه جماعة ولم يكن له إلّا اسناد واحد».[٣]

ويستفاد من عبارة الشهيد الثاني بأن الحديث المنكر هو من أقسـام الشـاذ؛ لأن الرواية انما اصبحت شاذة بسبب وثاقة بعض رواتها، ومخالفتها مع قول المشهور أما إذا كان بعض رواتها غير موثقين فيسمىٰ الشاذ بـ«المنكر المردود»، إلّا إذا كان مقصوده من كلمة الشاذ، هي الرواية التي يكون مفادها شاذاً، ورواتها غير موثّقين، ففي تلك الحالة لا تعتبر الرواية من أقسام الشاذ، بل لها اصطلاح آخر، وهذا ما يستفاد من كلام العلامة المامقاني أيضاً، ومن هنا فان الاختلاف بين الشـاذ والمـنكر، هـو أن راوي المنكر غير ثقة، ولكنهما يتساويان في مخالفتهم للمشهور ولهما طريق واحد فقط.

والمنكر يُرادف المردود كما ورد ذلك في تعريف الشهيد الثاني، أما عند العلامة المامقاني فيمكن أن يكون مصداقاً من مصاديق الاصطلاحات الأربـعة، وهـو مـن الأحاديث الضعيفة سنداً بسبب عدم وثاقة بعض رواتها، وان أمكـن اعـتبارها عـن طريق بعض القرائن.

والرواية التالية ـ ذكر الشيخ الطوسي هذه الرواية ومخالفتها مع قول المشـهور ـ يمكن أن تكون من مصاديق الحديث المنكربسبب تضعيف «موسىٰ بن بكر».[٤]

١. نهاية الدراية، ص ٢٢١ ٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١١٥

٣. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٢٥٧

٤. معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٢٢ ـ ٣٠

عن محمدبن علي بن محبوب، عن معاويةبن حكيم، عن موسىٰ بن بكر، عن أبي مريم. ومحمد بن أحمد بن يحيىٰ ومعاوية، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبي مريم الأنصاري، عن أبي جعفرﷺ قال: في امرأة قتلت رجلاً؟ قال: تقتل ويؤدّي وليّها بقية المال.

قال محمد بن الحسن: هذه الرواية شاذة ما رواها غير أبي مريم الانصاري، وان تكررت في الكتب في مواضع، وهي مع هذا مخالفة للأخبار كلها ولظاهر القرآن، قال الله: وكتبنا عليهم أنّ النفس بالنفس.[1]

المُدَلَّس

إذا ما روي الحديث بحيث يكون ظاهره معتبراً، في حين أن الراوي يحاول إخفاء واقع وحقيقة سند الرواية فيسمّىٰ الحديث في تلك الحالة «المدّلس» ويسمّىٰ الراوي مدلِّس. إن اصل التدليس مأخوذ من الظلمة، أي أن راوي الحديث يوقع الآخر في الظلمة بنقل الرواية وتزيينها.

وقد وردت بعض التعاريف في هذا المعنىٰ:

١. قال الشهيد الثاني: «في المدلّس... سمّي بذلك لاشتراكهما في الخفاء، حيث ان الراوي لم يصرّح بمن حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدّثه... أما في الإسناد وهو ان يروي عمّن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه علىٰ وجه يوهم انه سمعه منه... وأما التدليس في الشيوخ لا في الاسناد، فذلك بان يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه ولكن لا يحب معرفة ذلك الشيخ لغرض من الاغراض فيسمّيه، أو يكنّيه باسم وكنية غير معروف بهما...».[2]

٢. قال السيد حسن الصدر: «الحديث المدلّس: وهو عندهم ما خفي عيبه... وهو قسمان: تدليس الشيوخ وتدليس الإسناد، فالأول: أن يروي عمّن لقيه أو عاصره ما لم

١. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٨٣، كتاب الديات، باب القود بين الرجال والنساء، الحديث ٧١٧
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٤٣

يسمع منه، علىٰ وجه يوهم أنه سمعه منه، وقد أخذه من كتابه... والثاني، أعني تدليس الشيوخ: أن لا يحب ان يعرف فيكتم عنه بما لا يعرف به، أو تعدد شيخه بايراد ما لم يشتهر من ألقابه مثلاً فمدلِّس علىٰ الناس».[1]

و علىٰ أساس التعريف المذكور فان التدليس غالباً ما يكون في الإسناد أو الشيوخ وفيما يلي تناول هذين القسمين بشيء من الإجمال:

١. **التدليس في الإسناد:** وهو اخفاء العيب، أو العيوب الموجودة في سند الحديث، كما هو الحال في رواية الشخص عمّن عاصره ولكنه لم يراه، أو رآه ولكنه لم يسمع منه رواية في ذلك الموضوع، ويرويها بطريقة يوهم انه قد لاقاه أو سمع منه، فمثلاً يقول: «عن فلان» في حين إنه قد يكون نقل هذه الرواية عن كتابه، أو عن طريق راوٍ آخر، أو قد يحذف بعض الرواة الضعفاء، أو الكبار في السن، بحيث يظهر الحديث بشكل حسن ومقبول.

وهذا النوع من التدليس حرام ومذموم، وهو يؤدّي إلىٰ سقوط اعتبار الرواية؛ لعدم اتصال السند، والشائع ان «التدليس أخو الكذب»، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «**والقسم الأوّل من التدليس مذموم جدّاً لما فيه من ايهام اتّصال السند مع كونه مقطوعاً، فيترتّب عليه أحكام غير صحيحة حتىٰ قال بعضهم، التدليس أخو الكذب... واعلم ان عدم اللقىٰ الموجب للتدليس يعلم باخباره عن نفسه بذلك وبجزم عالم مطلع عليه، ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راوٍ بينهما لاحتمال ان يكون من المزيد**».[2]

٢. **التدليس في الشيوخ:** ويحدث ذلك عندما لم يذكر الراوي اسم الشيخ الذي نقل عنه الرواية ويذكره بكنيته، أو بلقبه غير المعروف به، حتىٰ لا يُعرف، وهذا التدليس أقل ضرراً من التدليس في الإسناد، لأن هذا الشيخ اما أن يعرف حاله عند الرجال، وفي هذه الحالة يمكن معرفة رتبة هذه الرواية من حيث الصحة،

١. نهاية الدراية، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٣

٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٤٤

الحسن، الوثاقةوالضعف، أو لم يُعرَف وسوف يظلّ الحديث في هذه الحالة مجهولاً من جهة السند، وقد لا يستفاد من هذه الرواية بسبب الجهالة المؤدّية إلىٰ ضعف الرواية.

وأما إذا كانت الرواية محصورة في موضوعها بشخص واحد ففي هذه الحالة يظل حكم الله مجهولاً في هذه المسألة. قال الشهيد الثاني: «**وأمره أي القسم الثاني من التدليس أخفُّ ضرراً من الأوّل... لكن فيه تضييع للمروي عنه**».[1]

وللتدليس أقسام أخرىٰ أيضاً مثل: «تدليس القطع» وهو ما لو أُسقط أداة الرواية مثل: «عن» أو «أن» و... و «تدليس العطف»، وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، في حين انه لم يسمع إلّا عن واحد فقط.

و«تدليس السكوت» كأن يقول مثلاً سمعت أو حدّثني ثمّ يسكت برهة ثم يأتي باسم الشخص موهماً انه سمع منه، مع انه لم يسمع منه؛ و«التدليس في البلد» كأن يقول مثلاً حدثني فلان بمكان كذا، في حين انه يريد مكاناً آخر.[2]

وقد ذكر السيد حسن الصدر عدداً من الرواة ممّن عُرف بالتدليس في الرواية منهم:

الحسين بن عطاء بن يسار المدني، الحسين بن واقد المروزي، سفيان بن عُيينة، طاووس بن كيسان، عبد الله بن معاوية، محمد بن عجلان المدني ومحمد بن عيسىٰ السميع و....[3]

المهمل

إذا ما وردت الرواية وكان بعض رجالها مذكورين في كتب الرجال، ولكن لم يرد في حقهم مدحاً ولا ذماً، أي أُهملت هاتين الصفتين بالنسبة إلىٰ الراوي فيسمّىٰ الحديث في تلك الحالة «المهمل». واصطلاح المهمل لم يكن شائعاً لدىٰ غالب المحدّثين

١. المصدر السابق.

٢. راجع: مستدرك مقباس الهداية، ج ٥، ص ٣٨٤؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٠٦.

٣. نهاية الدراية، ص ٢٩٦ ـ ٣٠٣.

القدامىٰ، وبعضهم اعتبره مرادفاً للمجهول. والظاهر ان الحديث المهمل يختلف عن الحديث المجهول.

وأهمّ التعاريف لهذا الاصطلاح، هو ما ذكره العلامة السبحاني، حيث قال: **«المهمل وهو الحديث المروي بسند فيه راو معنون في كتب الرجال ولكن لم يحكم عليه بشيء من المدح أو الذم»**،[١] وقد ذكر العلّامة المامقاني عبارة فـي تـعريف الحـديث المـهمل تقترب من تعريف العلّامة السبحاني: حيث قال: **«هو ما لم يذكر بعض رواته في كتاب الرجال ذاتاً أو وصفاً»**.[٢]

فالقسم الثاني من التعريف، أي قيد «وصفاً» جاء لبيان ان راوي «المهمل» لم يرد فيه مدحاً أو ذماً وقد ذهب العلامة المامقاني إلىٰ ان المهمل أعم من هذا التـعريف ويشمل رواة الحديث الذين لم يرد ذكرهم اصلاً، أو ذُكروا ولكن لم يرد في حقهم مدحاً أو ذماً، والظاهر ان مصطلح «المهمل» يختص بالاحاديث المروية عـن الرواة الذين وردت أسماءهم عند علماء الرجال، ولكنهم مهملين من حيث المدح والذم. أما إذا لم يرد اسم الراوي في الكتب الرجالية، أو ذكر ولكن حكـم عـليه بـالجهالة، فيسمّىٰ بـ«المجهول». وكثيراً ما يُطلق «المهمل» علىٰ بعض الرواة، فمثلاً يقول آيةالله الخوئي: محمد بن قيس أبو قدامة الأسدي وهو مهمل، ومحمد بن قيس ابو نـصر الأسدي وهو ثقة ومحمد بن قيس الأنصاري وهو مهمل.[٣]

والحديث المهمل من الأحاديث الضعيفة، لعدم معرفة صفة الراوي مـن حـيث المدح والذم وذلك، لأن نسبة الحديث إلىٰ الصحة أو الحسن أو الوثاقة يحتاج إلىٰ معرفة حالات الراوي، إلّا إذا عُرف حال الراوي ففي هذه الحالة يخرج الحديث عن حدّ الإهمال.

١. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ١٠٥
٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٩٧
٣. معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ١٧٥، قم ١١٦٣٢

المجهول

إذا لم يذكر اسم بعض رواة الحديث أو كلهم في الكتب الرجالية، أو إذا ورد ذكرهم، ولكن حكم عليهم بالجهالة من قبل علماء الرجال فيسمّىٰ الحديث «مجهولاً». واصطلاح المجهول لم يكن شائعاً واستخدم بداية الأمر في وصف الرواة فمثلاً يقول آيةالله الخوئي: «**جعفر بن علي: روىٰ عن أبي الحسن**ﷺ **ورو**ىٰ **عنه ابن أبي عمير... أقول: لا يبعد ان يكون هذا هو جعفر بن عبد الله الثاني... وإلّا فهو مجهول**».[1] وقد اختلف المحدّثون في تعريف الحديث المجهول.

قال العلامة السبحاني: «**وهو ما لم يعنون في كتب الرجال أو عنون ولكن لم يعرف ذاته وحكم عليه بالجهالة**».[2]

وطبقاً لهذا التعريف، فكل حديث لم يرد بعض رواته في كتب الرجال، أو ورد ذكر رواته أو بعضهم في كتب الرجال المعروفين أمثال: النجاشي، الكشّي، الشيخ الطوسي، العلامة الحلي، المامقاني، ولكن حُكم عليه بالجهالة، ففي هذه الحالة يعتبر الحديث من الأحاديث «المجهولة». وقد عرّف العلامة المامقاني المجهول بشكل آخر، وقصرها علىٰ الروايات التي يكون بعض رواتها مجهولاً من حيث العقيدة فقال: «**المجهول هو ما ذكر رواته في كتب الرجال ولكن لم يعلم حال البعض أو الكل بالنسبة إلىٰ العقيدة**».[3] والظاهر ان قصد العلامة المامقاني من مجهول العقيدة هو عدم معرفة عقيدة الراوي هل هو من الاثني عشرية أو غيرها من الفرق؟

والحديث المجهول اما أن لا يذكر اسم راويه في كتب الرجال، أو ذكر اسمه ولكن ظلّ حاله مجهولاً، ولذلك لا يمكن أن يكون من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة أو

١. المصدر السابق، ج ٤، ص ٨١، رقم ٢١٩٤
٢. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ١٠٥
٣. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٩٧

الموثّقة، ولا بد أن يُصنّف تحت الحديث الضعيف. إن الحكم بالجهالة من قبل أهل الفن وعلماء الرجال يعتبر نوعاً من أنواع الجرح وموجباً لضعف الحديث.

نماذج من الأحاديث المجهولة

١. محمد بن يحيىٰ، عن عبد الله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله ﷺ قال: نزل القران باياك أعني واسمعي يا جارة.[١]

٢. عنه، عن الحسين بن النضر، عن القاسم بن سليمان، عن أبي مريم الانصاري، عن جابر، عن أبي جعفر ﷺ قال سمعته يقول: وقع مصحف في البحر فوجدوه وقد ذهب ما فيه إلّا هذه الآية: ﴿...أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾.[٢]

٣. أحمد بن محمد بن أحمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن محمد بن الوليد، عن أبان، عن عامر بن عبد الله بن جذاعة، عن أبي عبد الله ﷺ قال: ما من عبد يقرأ آخر الكهف إلّا يقظ في الساعة التي يريد.[٣]

١. الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٦٣٠، كتاب فضل القران، باب النوادر، الرواية ١٤

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٣٢، الحديث ١٨

٣. المصدر السابق، الحديث ٢١

النتيجة

الرواية المضمرة هي التي يُطوىٰ فيها اسم المعصوم، حيث تنقل بالضمير، وقد اختلف المحدثون في اعتبارها وحجيتها. أما المتروك فهي الرواية المنقولة عمن يتهم بالكذب. والحديث المنكر علىٰ خلاف الحديث المعروف، أي هي الرواية المنقولة عن غير الثقة وتكون مخالفة للقول المشهور؛ أما المدلّس فيطلق علىٰ الرواية التي يخفي فيها الراوي واقعية السند وهي علىٰ قسمين: اهمها التدليس في الاسناد، والتدليس في الشيوخ، والحديث المهمل فهو المروي بسند فيه راو معنون في كتب الرجال، ولم يحكم عليه بمدح أو ذم، في حين ان المجهول هو الحديث المنقول عن راوٍ لم يعنون في كتب الرجال، أو عنون، ولكن حكم عليه بالجهالة.

الأسئلة

١. عرّف الحديث المضمر، وبيّن حجيته.
٢. عرّف الحديث المتروك طبقاً لرأي العلامة المامقاني وآية الله السبحاني.
٣. عرّف الحديث المنكر، وما هو الاختلاف بينه وبين الحديث الشاذ؟
٤. وضّح معنىٰ الحديث المدلّس واذكر أقسامه.
٥. عرّف الحديث المهمل والمجهول واذكر الاختلاف بينهما.

البحوث

١. عيّن الأحاديث المضمرة في كتاب الكافي، واذكر رأي المرحوم المجلسي بالنسبة لهذه الروايات في كتابه مرآة العقول.
٢. اذكر الروايات المتروكة في احدىٰ مجلدات مرآة العقول، وذلك بالاستعانة بالبحث الرجالي بالنسبة إلىٰ الرواة الضعفاء.
٣. اذكر عشرة رواة لهم كنىٰ وألقاب بالاستعانة بكتاب معجم رجال الحديث، وابحث احتمال وقوع التدليس بالنسبة لهم.

٤. عيّن الروايات المجهولة في احدىٰ مجلدات كتاب مرآة العقول مستعيناً بـالكتب الرجالية، واذكر سبب الجهالة.

٥. بالاستعانة بكتاب المعين قسم «فهرس نتائج تراجم وأحوال رجال الكتب الاربعة» عيّن الرواة المجهولين والمهملين، وبيّن سبب ذلك مستعيناً بالكتب الرجالية.

المصادر

١. مرآة العقول، العلّامة المجلسي؛

٢. نهاية الدراية، السيد حسن الصدر؛

٣. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي؛

٤. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني؛

٥. الكافي (الأصول، الفروع، الروضة) الشيخ الكليني؛

٦. المعين علىٰ معجم رجال الحديث، السيد محمد جواد الحسيني.

۱۲
تقسيم الخبر الواحد من حيث الأوصاف
المصطلحات المختصّة ۳

المقلوب

إذا ما حدث تغييراً في سند أو متن الحديث فيسمّىٰ الحديث حينئذ «مقلوباً». وهذا يعني أنّ القلب نوعان:

القلب في السند: فاذا تغيَّر بعض رواة الحديث أو كلّهم عمداً برواة آخرين أشهر منهم في سند آخر أو تغيّر ترتيب بعض الرواة في نفس السند عمداً أو سهواً. بدون نقص أو زيادة، فيقال له «المقلوب السندي».

وقد ذكرت بعض التعاريف في هذا المعنىٰ، منها:

۱. قال الشهيد الثاني: «**المقلوب وهو حديث ورد بطريق فيروي بغيره أما بمجموع الطريق أو ببعض رجاله بأن تقلب بعض رجاله خاصة، بحيث يكون أجود منه ليرغب فيه، وقد يقع سهواً كحديث يرويه محمد بن أحمد بن عيسىٰ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ وكثيراً ما يتفق في اسناد التهذيب**».[۱]

۱. الرعاية في علم الدراية، ص ۱٥۰

٢. قال العلّامة المامقاني: «**ما قلب بعض ما في سنده أو متنه إلىٰ بعض آخر مما فيه لا إلىٰ الخارج منهما وحاصله: ما وقع فيه القلب المكاني. ففي السند بان يقال محمد بن أحمد بن عيسىٰ والواقع أحمد بن محمد بن عيسىٰ**».[1]

فعلىٰ ضوء التعريف الأوّل، فإنّ القلب السندي عند الشهيد الثاني ينقسم إلىٰ قسمين:

الأول: يرتبط بتغيُّر السند مع أفراد خارج منه، لكي يُظهر الراوي الحديثَ المقلوب أقوىٰ من الحديث الأوّل من ناحية السند.

والآخر: هو تغيّر الرواة داخل السند عن غير عمد. أما في رأي العلامة المامقاني فان المقلوب السندي يشمل الشكل الثاني فقط، أي التغيير الذي يحدث داخل السند. قال السيد حسن الصدر في شرح كلام الشيخ البهائي: «**والقلب في السند هو الأكثر، وهو عبارة عن أن يكون الحديث عن راو فيجعله عن آخر نظيره في الطبقة أو أعلىٰ منه، أو بدّل بعض الرواة ليرغب فيه، كأن يكون عن محمد بن قيس فيجعله عن محمد بن مسلم، أو بدّل كل السند بغيره سهواً أو عمداً للرواج أو الكساد، فمقلوب**».[2] والاختلاف بين القلب السندي والحديث المصحف المار ذكره يكمن في ان التصحيف عادة ما يكون سهواً، مثل تصحيف بريد ببزيد، أما القلب السندي فغالباً ما يكون عمدياً وبهدف الترغيب بالسند. وقد حدث القلب في السند سهواً في موارد من كتاب «التهذيب في شرح المقنعة»، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، كما اشار إلىٰ ذلك الشهيد الثاني وآية الله الخوئي،[3] ومثال ذلك الحديث الوارد في «التهذيب» و«الاستبصار»، حيث غيّر محمد بن أحمد بن يحيىٰ وبقية الرواة، والصحيح هو ما جاء في كتاب «الاستبصار»، أما في «التهذيب» فقد جاء مقلوباً. واليك الحديث في الكتابين:

١. **الإستبصار: أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه عن إبن أبي عمير، عن حماد،**

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ١، ص ٣٩١ ٢. نهاية الدراية، ص ٣٠٤
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١٥٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٨

عن الحلبي قال: سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل علىٰ يده اليمنىٰ قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال: واحدة من حدث البول، واثنتان من الغائط وثلاث من الجنابة.[1]

٢. التهذيب: ما أخبرني به الشيخ ايده‌الله‌تعالى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، وأحمد بن ادريس، جميعاً، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، قال: سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل...[2].

القلب في المتن: وهو تغيّر ترتيب بعض العبارات في المتن سهواً، وخصوصاً في العبارات المتشابهة. وقد وردت بعض التعاريف في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني: «وقد يقع القلب في المتن كحديث السبعة الذين يظلّهم الله في عرشه ففيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله...» فهذا مما انقلب علىٰ بعض الرواة وانما هو: «حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».[3]

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر: «وقد يكون في القلب بابدال لفظ بآخر أو بتقديم المتأخر أو بتأخيرالمتقدم ونحو ذلك».[4]

والقلب في المتن يحدث بنسبة أقل من القلب في السند. ومن نماذج الأحاديث المقلوبة متناً الحديث التالي:

١. عن النبيﷺ: سبعة يظلهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلّا ظلّه: الإمام العادل وشاب نشأ بعبادة الله ورجل قلبه معلّق في المساجد. ورجلان تحابا في الله، إجتمعا عليه وتفرقا عليه. ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله. ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله. ورجل ذكر الله خالياً، ففاضت عيناه»،[5] والفقرة السادسة

١. الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ١، ص ٥٠، كتاب الطهارة، باب ٣٠؛ باب غسل اليدين قبل ادخالهما.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦، في آداب الاحداث الموجبة للطهارة، الرواية ٩٦

٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١٥١

٤. نهاية الدراية، ص ٣٠٤

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧١٥، كتاب الزكاة، باب فضل اخفاء الصدقة(٣٠) الرواية ١٠٣١

مما انقلب على الرواة؛ وانما هي: «رجل تصدق بصدقة حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

٢. **عن النبي ﷺ انه قال: «اضربوها علىٰ النفار ولا تضربوها علىٰ العثار»**[1] فقد جاء في رواية «من لا يحضره الفقيه» مايلي: «**روي انه قال: إضربوها علىٰ العثار، ولا تضربوها علىٰ النفار فانها ترىٰ ما لاترون**».[2] وقد اشار المرحوم محمد تقي المجلسي إلىٰ قول الكليني في شرح «من لايحضره الفقيه»،[3] وكذلك قال العلامة محمد باقر المجلسي: لعل ما هنا يعني نقل الكليني أوفق وأظهر.[4]

والقلب في السند والمتن وان حدث سهواً فانه يشير إلىٰ حالة من قلّة الضبط عند الرواي وغفلته، وهو ما يوجب ضعف حديثه، وإن لم يتغيّر المعنىٰ في بعض الموارد. فمنشأ القلب قد يكون الغفلة والنسيان نتيجة لكبر السن، أو عدم تخصص الراوي، أو بهدف الترغيب بالحديث من أجل إضلال الآخرين. وقد يطلق علىٰ الحديث المقلوب تعابير اخرىٰ أيضاً من قبيل «المنقلب»، «المتقلب»، «المسروق»، «المركب».

المعلّل

إذا ما تضمّن سند الحديث أو متنه علىٰ نقص أو عيب، مع أن ظاهره السلامة، كالاضطراب في السند، الوقف، الإرسال، الإضمار، الدرج و... ولا يظهر هذا العيب إلّا لأهل الفن خاصّة يسمّىٰ الحديث حينئذ «المعلّل» وهو مأخوذ من العلّة بمعنىٰ «المرض والنقص». وقد وردت بعض التعاريف للحديث المعلّل منها:

١. قال الشهيد الثاني: «**في المعلّل ومعرفته من أجلّ علوم الحديث وأدقّها، وهو: ما فيه من أسباب خفيّة غامضة قادحة في نفس الأمر، وظاهره السلامة منها بل الصحة.... ويستعان علىٰ ادراكها، أي العلل المذكورة بتفرّد الراوي بذلك الطريق، أو المتن الذي يظهر عليه**

١. الفروع من الكافي، ج ٦، ص ٥٣٨؛ رباني، دانش دراية الحديث. ص ٢٠٢
٢. من لايحضره الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦، كتاب الحج، باب حق الدابة علىٰ صاحبها، الرواية ٢٤٦٧
٣. روضة المتقين، ج ٤، ص ٢٣٩
٤. مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٥٦، كتاب الدواجن، باب النوادر، الرواية ٦

قرائن العلة، وبمخالفة غيره له في ذلك، مع انضمام قرائن تنبه العارف علىٰ تلك العلّة من إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك من الأسباب المعلّة للحديث، بحيث يغلب علىٰ الظن ذلك، ولا يبلغ اليقين، وإلّا لحقه حكم ما تيقّن من إرسال أو غيره».[1]

٢. قال العلّامة المامقاني: «المعلّل وله إطلاقان: أحدهما: إصطلاح أواخر الفقهاء (رضي الله عنهم)، فانهم يطلقونه علىٰ حديث اشتمل علىٰ ذكر علّة الحكم وسببه، تامة كانت العلة كما في موارد تتعدّىٰ بها إلىٰ غير المنصوص، لوجودها فيه كإسكار الخمر، أو ناقصة وهو المسمّىٰ بالوجه والمصلحة كرفع أرياح الآباط في غسل الجمعة... ثانيهما، اصطلاح المحدّثين وأهل الدراية، فإنهم يطلقونه علىٰ حديث اشتمل علىٰ امر خفي غامض في متنه أو سنده في نفس الأمر، قادح في اعتباره مع كون ظاهره السلامة بل الصحة».[2]

ومع الأخذ بنظر الإعتبار تعريف العلامة المامقاني فان «المعلّل» له معنيان، فالمعنىٰ الشائع بين المحدثين هو ما أشرنا له في بداية التعريف، وهو الذي يتضمّن عيب من العيوب، والشهيد الثاني أشار إلىٰ هذا القسم فقط. أما العلامة المامقاني فقد أشار اليه في المعنىٰ الثاني بالإضافة إلىٰ معنىٰ آخر ذكره العلامة المامقاني في بداية التعريف وهو المتداول بين الفقهاء، أي الحديث الذي يشتمل علىٰ ذكر علّة الحكم سواء كانت هذه العلة كاملة أو ناقصة كما هو الحال في الرواية التالية: عن محمد بن اسماعيل عن الرضا‌ؑ قال: «ماء البحر واسع لا يفسده شيء إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه فينزح حتىٰ يذهب الريح ويطيب طعم لأنّ له مادّة»،[3] وكذلك الرواية الواردة عن الإمام الصادق‌ؑ حيث قال: «عليكم بصلاة الليل فانها... مطردة الداء عن اجسادكم».[4] وقد

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٤١
٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ٣٦٦
٣. وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٢٦، كتاب الطهارة، ابواب الماء المطلق، باب ١٤، الرواية ٦
٤. الشيخ الصدوق، علل الشرائع، ج ٢، ص ٦١، الباب ٨٤ علة صلاة الليل

جمع الشيخ الصدوق عدداً من هذه الروايات في كتابه «علل الشرائع».

والحديث المعلّل بالمعنىٰ الثاني ـ المشتمل علىٰ علّة الحكم ـ يعتبر من الأقسام المشتركة عند المحدّثين، ويمكن أن يكون مصداقاً من مصاديق الصحيح، الحسن، الموثق والضعيف. أما المعلّل بالمعنىٰ الأول فهو من أقسام، الأحاديث المختصّة بالضعيف.

والنقص والعلّة في الحديث قد يكون في المتن كالإضطراب، ونقل الحديث بعدة صور، أو إدخال عدة أحاديث بعضها في البعض الآخر، أو إشتماله علىٰ ركّة في التعبير، والتي لا يمكن ان تصدر من المعصوم ﷺ. وقد يكون النقص والعلّة في السند كاشتراك الراوي بين الثقة وغير الثقة، كما هو الحال في محمد بن قيس المشترك بين عدة رواة، أو الارسال في آخر الحديث. ومن المؤكد فان تشخيص كل من هذه العيوب لا يقوم بها إلّا المختصين والمطلعين في علم الحديث والرجال. ومن نماذج الإضطراب الواقع في المتن الرواية الواردة في الرضاع والمنقولة بعدة صور هي:

١. عن الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه، **عن أبي عبد الله** ﷺ **قال: لا يحرم من الرضاع إلّا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أُم تربىٰ، أو ظئر تُستأجر، أو أمة تُشترىٰ.** وقد ورد في الهامش: هذه الرواية جاءت بألفاظ مختلفة مع تغاير المعنىٰ.[١]

٢. عن الطوسي في تهذيب الأحكام عن أبي عبد الله ﷺ **قال: لا يحرم من الرضاع إلّا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم مربية، أو أمّ تربىٰ، أو ظئر تستأجر، أو خادم تشترىٰ، أو ما كان مثل ذلك موقوفاً عليه.**[٢]

٣. عن الطوسي في الاستبصار، عن الباقر ﷺ: **لا يحرم من الرضاع إلّا المجبورة أو خادم أو ظئر ثم يرضع عشر رضعات يروىٰ الصبي وينام، قال الشيخ: فهذا الخبر أيضاً لا ينافي ما قدمناه لأنه متروك الظاهر بالاجماع لأنه قد يحرم من الرضاع ما لا يكون مجبوراً ولا**

١. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٧، كتاب النكاح، باب الرضاع، الحديث رقم ٤٦٧٢

٢. تهذيب الأحكام، ج٧، ص٣٢٤، الرواية ١٣٣٤، الباب ٢٧، باب ما يحرم من النكاح من الرضاع

خادماً ولا ظئراً بأن يكون امرأة متبرعة برضاع صبي أو تكون سئلت ذلك أو لغير ذلك من الأسباب الداعية إلىٰ ذلك، ويحتمل أن يكون المراد نفي التحريم عمن أرضعه رضعة أو رضعتين.[١]

المضطرب

إذا ما نقل الحديث الواحد بصورتين أو أكثر سواء كان ذلك من ناحية السند أو المتن، بحيث لا تتفق هذه الروايات المنقولة، فيقال للحديث حينئذ «المضطرب».

ومن التعاريف المذكورة في هذا المجال:

١. قال الشهيد الثاني: «في المضطرب من الحديث وهو ما اختلف راويه ـ المراد به الجنس فيشتمل الراوي الواحد والأزيد ـ فيه ـ أي في الحديث ـ متناً أو اسناداً، فيروى مرة علىٰ وجه، واخرىٰ علىٰ وجه آخر مخالف له وهكذا... وإنما يتحقق الوصف بالاضطراب مع تساوي الروايتين المختلفتين في الصحة وغيرها، بحيث لم يترجّح إحداهما علىٰ الأخرىٰ ببعض المرجّحات. أما لو ترجّحت إحداهما علىٰ الأخرى بوجه من وجوه، كأن يكون راويها أحفظ، أو اضبط... فلا يكون مضطرباً. ويقع الاضطراب في السند بأن يرويه الراوي، تارة عن أبيه عن جدّه، مثلاً، وأخرىٰ عن جدّه بلا واسطة، وثالثة عن ثالث غيرهما».[٢]

٢. قال العلّامة السبحاني: «وهو كل حديث اختلف في متنه أو سنده فروي مرّة علىٰ وجه واخرىٰ علىٰ وجه آخر مخالف له، سواء وقع الاختلاف من راوٍ واحداً أو من رواة متعدّدين أو من المؤلّفين أو من ناسخي الكتب بحيث يشتبه الواقع».[٣]

وعلىٰ ضوء التعاريف المذكورة، فان المضطرب متناً هو مجيء روايتان متساويتان من حيث الاعتبار في موضوع واحد، ولكنهما مرويتان علىٰ وجهين أو أكثر بصورة مختلفة. أما الاضطراب الواقع في السند، فهي الرواية المنقولة بطريق

١. الإستبصار، ج ٣، ص ١٩٦، الرواية ٧١٠، ابواب الرضاع؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣١٦، الرواية ١٣٠٥
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٤٦
٣. اصول الحديث واحكامه في علم الدراية، ص ١٠٣

واحد ولكن بصور مختلفة، فقد ينقل الراوي، عن أبيه عن جدّه ومرّة اخرى ينقلها عن جدّه مباشرة دون واسطة، بحيث لا يعلم الطريق الأصلي للرواية. وقد ينشأ الإضطراب في المتن بسبب المؤلّفين والنسّاخ وكيفية الكتابة. والإضطراب سواء كان من حيث المتن أو السند يكون سبباً من اسباب ضعف الرواية، لأنّها تكشف عن عدم نقل الرواية بالصورة الصحيحة.

وقد أشار الشيخ الطوسي إلىٰ بعض الروايات المضطربة سنداً، فقال: «**أما الحديث الأوّل[1] مضطرب الاسناد، لأن الأصل فيه جميل وحماد بن عثمان وهما تارة يرويانه عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة واخرىٰ يرويانه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ثمّ انّ جميلاً تارة يرويه مرسلاً عن بعض اصحابه عن أحدهما وهذا الاضطراب في الحديث ممّا يضعف الاحتجاج به**».[2]

وكذلك حديث «اعتبار الدم» فهو من نماذج الاضطراب في المتن فقد نقل بعدّة صور:

عن محمد بن يحيىٰ رفعه، عن أبان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام، فتاة بها قرحة في فرجها، والدم سائل لا تدري من دم الحيض أو من دم القرحة؟ فقال: مرها فلتستلق علىٰ ظهرها. فان خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة.[3]

قال العلّامة المجلسي في هذه الرواية: «**قوله من الجانب الأيسر، قال الصدوق: من علامات الحيض الخروج من الجانب الأيسر، وكذا الشيخ وأتباعه، وعكس ابن جنيد، واختلف كلام الشهيد في هذه المسألة فأفتىٰ في البيان الأول وفي الذكرىٰ والدروس بالثاني، ومنشأ هذا الإختلاف، اختلاف متن الرواية... ويمكن ترجيح رواية التهذيب**

١. لقد ورد الحديث هكذا: ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وحمّاد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٧٣، الباب ٢٥. من أحلّ الله نكاحه، الرواية ١١٦٨. ٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٧٥، الحديث ١١٦٩

٣. الفروع من الكافي، ج ٣، ص ٩٤، كتاب الحيض، باب معرفة دم الحيض، الرواية ٣

بان الشيخ أعرف بوجوه الحديث وأضبط... ويمكن ترجيح رواية الكليني بتقدّمه وحسن ضبطه.[١]

الموضوع

إذا ما كانت الرواية غير واقعية (مزورة)، سواء كان ذلك من حيث السند أو المتن، أو قسم منهما أو كلها، وكانت من صنع الكذّابين، فيقال للرواية حينئذ بـ«الموضوعة». ويُذكر الحديث الذي من هذا النوع تحت عنوان «الموضوع»، «المصنوع»، «الملصق»، «المخترع»، «المكذب» «المختلق». والحديث الموضوع شر أقسام الضعيف، ولا يجوز نقل الرواية التي من هذا النوع.

قال الشهيد الثاني في هذا الشأن: «**هو المكذوب المختلق المصنوع... وهو شرّ أقسام الضعيف ولا تحلّ روايته للعالم إلّا مبيّناً لحاله من كونه موضوعاً بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق**».[٢]

وقد يكون الوضع في السند، ولكن الوضع غالباً ما يرتبط بالمتن، فقد بادر بعض الأفراد والمجاميع ولأسباب متعددة بوضع الحديث في زمن الرسولﷺ والخلفاء من بعده، أما في زمن معاوية فقد اشتدت حركة الوضع. وقد دوّنت كتب متعدّدة في الموضوعات[٣] لتمييز الأحاديث الصحيحة عن الموضوعة. أما أهمّ أسباب الوضع في الحديث فهي:

١. إثبات أو نفي حكومة بعض الخلفاء.
٢. تقوية حكومة بني أمية وبالخصوص في زمن معاوية.
٣. نشوء المذاهب الفقهيّة المختلفة.
٤. ترغيب الناس بالطاعة من قبل بعض الجهلة المتظاهرين بالقداسة.

١. مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٣٥
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٥٢
٣. مثل: ابن الجوزي، الموضوعات؛ العلامة الشوشتري، الأخبار الدخيلة

٥ . العداء للإسلام.

٦ . التملق والتجارة.

الوضّاعون

ذكر العلّامة الأميني في كتابه القيّم «الغدير»[١] في الجزء الخامس سبعمائة راو من الوضاعين، منهم ابو هريرة فقد بادر بوضع الحديث اكثر من أي راوٍ آخر، وكذلك ذكر المحقّق الكبير علي أكبر الغفاري في كتابه «تلخيص مقباس الهداية» أربعين نفراً من الذين أُتّهموا بوضع الحديث، فقاموا بتزوير عشرات الأحاديث، ومن أبرزهم[٢]:

١. أبان بن أبي عياش، أبو اسماعيل البصري، اتُّهِم بوضع كتاب سليم بن قيس.

٢. إبراهيم بن رجاء الشيباني الكوفي.

٣. أحمد بن سيّار أبو عبد الله السياري، صاحب كتاب التنزيل والتحريف.

٤. الأشعث بن سعيد اسمان ابو الربيع.

٥ . الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني.

٦ . سليمان بن عمر بن عبد الله النخعي.

٧. علي بن سالم البطائني.

٨. محمد بن علي ابو سمينة الصيرفي.

٩. المغيرة بن سعيد.

١٠. وهب بن وهب ابو البختري القاضي.

١١. يونس بن ظبيان.

نماذج من الأحاديث الموضوعة

١. في تفسير قوله تعالى: ﴿...جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً...﴾: إن النبي قال

١. الغدير، ج ٥، ص ٢٧٥، وفي الطبعة الجديدة، ص ٤٧٤

٢. تلخيص مقباس الهداية، ص ٢٦٦

لسعد بن معاذ: ويهتزّ عرش الرحمن لموتك.[١]

٢. عن النبيﷺ قال لأبي جهل: يا أبا جهل إن الله إنما رفع عنك العذاب لعلّة بأنه سيخرج من صلبك ذرّية طيبة، عكرمة ابنك وسيلي من أمور المسلمين ما إن أطاع الله فيه كان عند الله جليلاً وإلّا فالعذاب نازل عليك.[٢]

٣. عن النبيﷺ قال لأبي بكر بعد عزله عن تبليغ براءة: أما أنت فقد عوَّضك الله بما حمّلك من آياته وكلّفك من طاعاته الدرجات الرفيعة والمراتب الشريفة... فأنت من خيار شيعتنا وكرام اهل بيت مودّتنا.[٣]

٤. عن أبي هريرة عن النبيﷺ: عرج بي إلىٰ السماء فما مررت بسماء إلّا وجدت مكتوباً: محمد رسول الله وابو بكر من خلفي.[٤]

٥. عن جابر: إن رسول اللهﷺ إستشار جبرائيل في استكتاب معاوية فقال: استكتبه فانه أمين.[٥]

٦. عن أنس مرفوعاً: الأمناء سبعة: اللوح والقلم وإسرافيل وميكائيل وجبرائيل ومحمدﷺ ومعاوية.[٦]

٧. الروايات الدالة علىٰ تحريف القرآن.[٧]

٨. الروايات الاسرائيلية كالروايات الواردة في تفسير الآية ١٠٢ من سورة البقرة في شأن هاروت وماروت.[٨]

٩. الروايات الواردة في اسطورة الغرانيق.[٩]

١. الأخبار الدخيلة، ص ١٦٣؛ الصدوق، معاني الأخبار، ص ٣٨٨، باب نوادر المعاني، ص ٢٥
٢. المصدر السابق، ص ١٦٤ ٣. المصدر السابق، ص ١٦٦ ٤. الغدير، ج ٥، ص ٤٨٥
٥. المصدر السابق، ص ٤٨٩؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٣٠
٦. المصدر السابق، ص ٤٩٣؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٢
٧. مرتضىٰ العسكري، القرآن الكريم وروايات المدرستين، ج ٣
٨. محمد تقى ديارى، پژوهشى در باب إسرائيليات در تفسير قرآن
٩. محمد هادي معرفة، التمهيد في علوم القرآن، ج ١، ص ٥٩، اسطورة الغرانيق.

١٠. الروايات الدالة علىٰ جسمانيّة الله سبحانه وتعالى.[١]

إن تشخيص الحديث الموضوع من غير الموضوع يقع علىٰ عاتق المتخصصين في علم الحديث وعلماء الرجال، ومن هنا فلا بد من الإجتناب عن ابداء الرأي غير العلمي في هذه المسائل دون الإستناد إلىٰ دليل علمي، ومن الواضح فان وجود راوٍ ضعيف في سند الحديث لا يدل بمفرده علىٰ انه موضوع وغير معتبر، لأن الكذّاب قد ينقل الأحاديث الصحيحة في بعض الأحيان، بل ربما يقوم بمثل هذا العمل (نقل الأحاديث المعتبرة) من اجل كسب الثقة والإعتماد عليه.

١. محمد صادق نجمي، سيرى در صحيحين، القسم السادس (توحيد از نظر صحيحين)

النتيجة

الرواية المقلوبة هي التي حدث تغيير في سندها أو في متنها. أما الحديث المعلّل فهو الذي يتضمّن وجود عيب ونقص فيه سواء كان ذلك من ناحية السند أو المتن، أما عند الفقهاء فهي الرواية التي ذكر فيها علّة الحكم. والرواية المضطربة هي التي تُنقل بعدة صور مختلفة سواء من حيث المتن أو السند. والحديث الموضوع هو المصنوع سواء كان الوضع في السند أو المتن، وقد بدأت ظاهرة الوضع في الحديث في القرن الأول والثاني والثالث و... لأسباب متعددة.

الأسئلة

١. عرّف الحديث المقلوب، وبيّن الفرق بين تعريف الشهيد الثاني والعلّامة المامقاني في هذا المورد.
٢. عرّف الحديث المعلّل في رأي الفقهاء والمحدّثين.
٣. عرّف الحديث المضطرب واذكر بعض النماذج.
٤. عرّف الحديث الموضوع، واذكر المعاني المرادفة له مع تبيين هذه المعاني.
٥. بيّن أسباب وضع الحديث، واذكر أهمّ الرواة المتهمين بالوضع، اذكر خمسة فقط.

البحوث

١. اذكر عشرة موارد من القلب السندي، وبالأخص في أسماء أحمد بن محمد، ومحمد بن أحمد، ومحمد بن الحسن، والحسن بن محمد و... وذلك بالإستعانة بكتاب معجم رجال الحديث.
٢. عيّن بعض النماذج من القلب في المتن وذلك بالاستعانة بالروايات المشابهة في التهذيب، الاستبصار، الكافي والوسائل.
٣. عيّن بعض النماذج من الإختلاف والاضطراب في المتن في أحد الابواب الفقهية

وذلك بمقارنة روايات كل من التهذيب، الإستبصار، الكافي والوسائل.

٤. إستخرج رواية محمد بن محمد البصري ابو الحسن من المصادر الروائية وعيّن رواياته المضطربة.

٥. ناقش الرواية الواردة في «الجزيرة الخضراء» في كتاب الأخبار الدخيلة، وبيّن علامات الوضع فيها.

٦. اذكر عشرة روايات من الروايات الموضوعة في تحريف القرآن من المصادر الروائية بالإستعانة بكتاب صيانة القران عن التحريف، مع النقد.

المصادر

١. معجم رجال الحديث، آية الله الخوئي؛

٢. التهذيب، الشيخ الطوسي؛

٣. الإستبصار، الشيخ الطوسي؛

٤. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛

٥. بحار الأنوار، العلامة المجلسي؛

٦. مرآة العقول، العلامة المجلسي؛

٧. الأخبار الدخيلة، العلامة الشوشتري؛

٨. صيانة القران عن التحريف، آية الله معرفة.

١٣
الاصطلاحات الخارجية للحديث

الإصطلاحات في علم الحديث ـ كما مّر في الدرس الأوّل ـ إما أن تكون داخلية تتعلّق بالسند أو المتن، أو خارجية مربوطة بألقاب وكنىٰ المحدّثين ـ أعم من أن تكون للمعصومين عليهم السلام أو غير المعصومين ـ أو متعلّقة بطرق تحمّل الحديث، بالاضافة إلىٰ انّ هناك اصطلاحات شائعة بين المحدّثين، ليست كالمجموعة الأولى: أي لا تتعلّق بسند ومتن الحديث. وسوف نتناول هذه الاصطلاحات في هذا الدرس والدروس الآتية.

الإصطلاحات المتعلّقة بالكنىٰ والألقاب

هناك مجموعة من الكلمات والإصطلاحات الشائعة بين المحدّثين تتعلق بكنى المعصومين عليهم السلام وغير المعصومين، ويمكن تقسيمها إلىٰ ما يلي:

١. الألقاب المختصّة بالمعصومين

وهي مجموعة من الاصطلاحات الشائعة بين المحدّثين عند نقل الحديث تختصّ بالمعصومين عليهم السلام وهي[١]:

١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ١٤، ص ٥٠١؛ تلخيص مقباس الهداية، ص ٢٧٤

أبو القاسم: المقصود من «ابو القاسم» هو رسول الله ﷺ وصاحب الزمان (عج). فاذا جاء بصورة مطلقة فالمراد به «بقيّة الله».

أمير المؤمنين عليه السلام: يطلق هذا المصطلح على الإمام علي عليه السلام كما هو واضح في الأحاديث التالية:

١. عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، رفعه قال: سأل الجاثليق أميرالمؤمنين عليه السلام فقال: أخبرني عن الله عزّوجلّ يحمل العرش أم العرش يحمله؟ فقال أميرالمؤمنين عليه السلام: الله عزّوجلّ حامل العرش والسموات والأرض وما فيها...[١].

٢. قال أميرالمؤمنين عليه السلام: لا تشدّ الرحال إلّا إلىٰ ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ ومسجد الكوفة.[٢]

أبو جعفر عليه السلام: المقصود من «أبو جعفر» إذا ورد بصورة مطلقة، أو مع قيد أبو جعفر الأول في الروايات، هو الإمام محمد الباقر عليه السلام، أما إذا كان مقيّداً بـ «أبوجعفر الثاني» فالمقصود به الإمام الجواد عليه السلام كما هو الحال في الروايات التالية:

١. محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: كان الله عزّوجلّ ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما يكون فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه.[٣]

٢. علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد، عن داود بن القاسم الجعفري قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام الجواد جعلت فداك ما الصمد؟ قال: السيد المصمود اليه في القليل والكثير.[٤]

أبوعبدالله عليه السلام: المقصود من «أبو عبدالله» هو الإمام الحسين عليه السلام والإمام جعفر الصادق عليه السلام ويراد منه عند المحدّثين ـ في أغلب الموارد ـ هو الإمام الصادق عليه السلام كما هو الحال في الأمثلة التالية:

١. الكافي، ج ١، ص ١٢٩ ٢. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٥٠، الرواية ٦٩٥
٣. الكافي، ج ١، ص ١٠٧ ٤. المصدر السابق، ص ١٢٣

١. محمد بن يحيىٰ العطّار، عن أحمد بن أبي زاهر، عن الحسن بن موسى، عن علي بن حسان، عن عبد الرحمن بن كثير قال: سمعت ابا عبد الله ﷺ الصادق يقول: نحن ولاة الأمر وخزنة علم الله وعيبة وحي الله.[1]

٢. عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد... عن أبي عبدالله ﷺ الصادق...[2].

أبو الحسن ﷺ: المقصود من «أبو الحسن» هو الإمام موسىٰ الكاظم ﷺ إذا استخدم بقيد الأوّل وفي أكثر الموارد،[3] وكذلك إذا جاء بصورة مطلقة أو بقيد الماضي. أما إذا كان مقيّداً بـ«ابو الحسن الرضا» أو الثاني فالمقصود به الإمام الرضا ﷺ. وإذا ورد مقيّداً بـ «ابو الحسن الثالث» فالمقصود به الإمام الهادي، كما في الأمثلة التالية:

١. محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي زاهر أو غيره، عن محمد بن حماد، عن أخيه أحمد بن حماد، عن إبراهيم عن أبيه، عن أبي الحسن الأوّل الكاظم ﷺ قال: قلت له: جعلت فداك اخبرني عن النبي ﷺ ورث النبيين كلهم؟ قال: نعم.[4]

٢. أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، قال: قلت لأبي الحسن الكاظم ﷺ أخبرني عن الإرادة من الله ومن الخلق؟ فقال الارادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل، وأما من الله تعالىٰ فإرادته إحداثه.[5]

٣. عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت عبد الرحمن في السنة التي أخذ فيها أبو الحسن الماضي الكاظم ﷺ فقلت له...[6].

٤. عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا ﷺ، قال: قال ابو عبد الله ﷺ: صِل رحمك ولو بشربة من ماء.[7]

٥. عليبن محمد، عن بعض أصحابنا، عن أيوب بن نوح، عن أبيالحسن الثالث ﷺ

١. الكافي، ج ١، ص ١٩٢ ٢. المصدر السابق، ص ١٤٩

٣. قد يأتي بصورة مطلقة ويراد به الإمام الهادي ﷺ: الكافي، ج ١، ص ١٧٩، الرواية ٩ باب ان الأرض لا تخلو من حجة. ٤. الكافي، ج ١، ص ٢٢٦ ٥. المصدر السابق، ص ١٠٩

٦. المصدر السابق، ص ٣٠٨ ٧. المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥١

الهادي قال إذا رفع علمكم من بين أظهركم فتوقعوا الفرج من تحت أقدامكم.[١]

أبو إبراهيمع: وتختصّ هذه الكنية بالإمام الكاظم موسىٰ بن جعفر ع، وكذلك هناك القاب اخرىٰ للإمام مثل: «العبد الصالح، الشيخ، العالم».

واليك بعض الأمثلة التي توضّح هذا المطلب:

١. **عن داود الرقي قال: قلت لأبي إبراهيم** ع **الكاظم: جعلت فداك اني قد كبر سنّي، فخذ بيدي من النار، قال: فأشار إلىٰ ابنه أبي الحسن** ع**، فقال: هذا صاحبكم من بعدي.**[٢]

٢. **عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد.... عن محمد بن منصور قال: سألت عبداً صالحاً الكاظم عن قول الله عزّوجلّ:** ﴿...إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَاظَهَرَ مِنْهَا وَمَابَطَنَ... ﴾، **قال: فقال** ع**: ان القرآن له ظهر وبطن...**[٣].

٣. **عن داود الرقي، عن العبد الصالح الكاظم قال: إن الحجة لا تقوم لله علىٰ خلقه إلّا بامام حتىٰ يعرف.**[٤]

٤. **الحسين بن محمد، عن المعلّىٰ بن محمد... عن ابن مسكان قال: سألت الشيخ** ع **الكاظم عن الأئمّة، قال: من أنكر واحداً من الأحياء فقد أنكر الأموات.**[٥]

٥. **عن الحسين بن محمد، عن المعلّىٰ بن محمد قال: سُئل العالم الكاظم** ع **كيف علم الله؛ قال: علم وشاء وأراد وقدر وقضىٰ وأمضىٰ...**[٦].

أبو محمدع: تستخدم عبارة «أبو محمد» للامام الحسن المجتبىٰ ع والإمام الحسن العسكري ع والإمام زين العابدين ع، ولكنّها في أغلب الروايات تطلق علىٰ الإمام الحسن العسكري كما هو الحال في الأمثلة التالية:

١. **عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد** ع **العسكري: جلالتك تمنعني من**

١. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤١

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ٣١٢ ٣. المصدر السابق، ٣٧٤

٤. المصدر السابق، ص ١٧٧ ٥. المصدر السابق، ص ٣٧٣ ٦. المصدر السابق، ١٤٨

مسألتك فتأذن لي أن اسألك فقال: سل. فقلت: يا سيّدي هل لك ولد؟ فقال: نعم. قلت: فان حدث بك حدث فأين اسألك عنه؟ قال: بالمدينة.[١]

٢. علي بن محمد، عن جعفر بن محمد الكوفي، عن جعفر بن محمد المكفوف، عن عمرو الأهوازي قال: أرانيه أبو محمدؑ وقال: هذا صاحبكم.[٢]

الألقاب الأخرىٰ[٣]

تطلق عبارة «أبو اسحاق» علىٰ الإمام الصادقؑ.[٤] أما لقب «الفقيه» فيطلق علىٰ الإمام الصادقؑ والإمام العسكريؑ، وصاحب الأمر(عج)، كما ان لقب «العالم» يستخدم للامام الصادقؑ. أما لقب «النقي»، «الماضي»، «صاحب العسكر» و«رجل» فتطلق علىٰ الإمام الحسن العسكريؑ أيضاً؛ وكذلك فان لقب «الصاحب»، «صاحب الدار»، «صاحب الناحية»، «الغائب»، «العليل» و«الغريب» فتطلق علىٰ إمام الزمان (عج).

أما عبارة «عن أحدهما» فتستخدم للإمام الباقرؑ والصادقؑ. و«الكاظمين» للإمام موسىٰ بن جعفرؑ والجوادؑ، و «العسكريين» للإمام الهاديؑ والإمام العسكري. وفي أغلب الموارد يذكر اسم الإمام في الرواية فيقال مثلاً: عن الصادقؑ، عن العسكري، عن الكاظمؑ، عن أبي‌الحسنؑ، عن زين‌العابدينؑ، عن الباقرؑ، عن الجوادؑ، عن الحسنؑ، و... ولأن أكثر الروايات وصلتنا عن طريق الإمام الصادقؑ والإمام الباقرؑ ولذلك فكثيراً ما ترد عبارة: عن أبي عبد اللهؑ وعن أبي جعفر في رواياتنا.

١. المصدر السابق، ٣٢٨ ٢. المصدر السابق، ص ٣٣٢
٣. شانه چي، علم الحديث، ص ١٩٤
٤. بحار الأنوار، ج ٤٦، ص ٢٨٦، الباب السادس (مكارم أخلاقه)؛ مستدرك الوسائل، ج ١٨، ص ٢٢٦، الباب الثالث عشر، حكم من أمر غيره بالقتل.

٢. ألقاب غير المعصومين[1]

هناك بعض الإصطلاحات الشائعة بين المحدّثين تطلق علىٰ غير المعصومين منها:

المحمّدون الثلاث

إذا جاء هذا الإسم «المحمدون الثلاث» مقيّداً بالأُوَل، فالمقصود بهم أصحاب الكتب الأربعة، أي أصحاب الجوامع الأولية للشيعة وهم:

١. محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٨)، صاحب كتاب «الكافي».

٢. محمد بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمي (ت ٣٨١)، صاحب كتاب «من لا يحضره الفقيه».

٣. محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠)، صاحب كتاب «تهذيب الأحكام، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار».

أما إذا ورد هذا اللقب مقيّداً بـ«الأواخر أو الأخر» فالمقصود بهم أصحاب الجوامع الحديثية الثانوية للشيعة وهم:

١. محمد المحسن الملقّب بالفيض الكاشاني (ت ١٠٩١)، صاحب كتاب «الوافي».

٢. محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤)، صاحب كتاب «تفصيل وسائل الشيعة».

٣. محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت ١١١٠)، صاحب كتاب «بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الأئمّة الأطهار».

أصحاب الاجماع

تتعلّق عبارة «أصحاب الاجماع» بمجموعة من رواة الحديث الذي حصل الإجماع من المتقدّمين أمثال الكشّي، الطوسي والنجاشي و.... والمتأخرين علىٰ قبول

[1] ١. تلخيص مقباس الهداية، ص ٢٤٢، ٢٧٣؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ٢٠٩؛ مقباس الهداية، المجلد الثالث.

رواياتهم. قال العلامة المامقاني: «**قولهم: أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، لا شبهة في وقوع هذا الاجماع في حق جمع وأوّل من ادعاه فيما نعلم الشيخ الثقة الجليل ابو عمر الكشّي في رجاله، ثم الشيخ والنجاشي... والمراد بهذا الإجماع... هو الاتفاق الكاشف عن رأي المعصوم، علىٰ أن يكون المجمع عليه هو القبول والعمل بروايات أولئك الذين قيل في حقّهم ذلك**».[1]

وأصحاب الإجماع ثمانية عشر شخصاً في ثلاث طبقات وهم:

١. أصحاب الإمام الباقر عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام وهم: زرارة بن أعين، محمد بن مسلم، معروف بن خربوذ، بريد، أبو بصير الأسدي، الفضيل بن يسار.

٢. أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وهم: جميل بن دراج، عبد الله بن مسكان عبد الله بن بكير، حماد بن عيسى، أبان بن عثمان، حماد بن عثمان.

٣. أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام والإمام الرضا عليه السلام وهم: يونس بن عبد الرحمن، صفوان بن يحيىٰ، محمد بن أبي عمير، عبد الله بن المغيرة، الحسن بن محبوب، أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

النوّاب الأربعة

وهم طائفة من أصحاب الإمام الحجة(عج) في عصر الغيبة الصغرىٰ، وكانوا واسطة بين الناس والإمام عليه السلام، وربما نقلوا بعض الروايات عن طريق الإمام وهم:

١. أبو عمر، عثمان بن سعيد العمري.

٢. أبو جعفر محمد بن عثمان العمري.

٣. أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي.

٤. علي بن محمد السمري.

الصدوق: المقصود بالصدوق، هو محمد بن علي بن الحسين بن بابوية، صاحب

---

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٢، ص ١٧١ ـ ١٧٤

كتاب «من لا يحضره الفقيه»، وإذا قُيّد بالأول فالمراد به أبو الشيخ الصدوق، أي علي بن الحسين، ويطلق عليهما لقب «الصدوقين»، والمراد من إبن بابوية هو الأب.

الشيخ: المراد من «الشيخ» هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي صاحب كتاب «التهذيبين»، ويطلق عليه لقب «شيخ الطائفة»، والمراد من الشيخين هما الطوسي واستاذه، أي الشيخ المفيد، محمد بن النعمان، أما «الشيوخ الثلاثة» فالمراد بهم هم الإثنان بالإضافة إلىٰ السيد المرتضىٰ علم الهدىٰ، في حين ان لقب «الشيوخ الخمسة» يطلق علىٰ المذكورين سابقاً بالاضافة إلىٰ الشيخ الصدوق وأبيه.

الصحابة: كلمة الصحابة تطلق علىٰ الملازم، ويراد به الشخص الذي أدرك الرسول ﷺ وصاحبه، وربما روىٰ عنه، وكذلك تطلق علىٰ مصاحبي الأئمة ﷺ كذلك. وهم مراتب مختلفة، قال الشهيد الثاني: «**الصحابي من لقىٰ النبي ﷺ مؤمناً به له ومات علىٰ الإسلام... ثم الصحابة علىٰ مراتب كثيرة بحسب التقدم في الإسلام والهجرة والملازمة والقتال معه والقتل تحت رايته والرواية عنه**».[1]

التابعين: «التابعين»: هم الذين لم يدركوا رسول الله ﷺ، وآمنوا به عن طريق الصحابة، وربما رووا عن طريقهم. أما مصطلح تابعي التابعين فيطلق علىٰ الطبقة التي تأتي بعد طبقة التابعين.

المولىٰ: ربما تأتي كلمة «المولىٰ» في سند الحديث، ويمكن أن يكون لها عدّة معاني هي:

١. السيد، مثل: مولانا صاحب الزمان، ومن كنت مولاه فهذا علي مولاه.

٢. العبد، كما هو الحال في: عكرمة مولىٰ ابن عباس.

٣. المعاهد والمحالف، مثل: مالك مولىٰ تيم. قال إبن الأثير في هذا المعنىٰ: «وقد تكرر ذكر «المولى» في الحديث، وهو اسم يقع علىٰ جماعة كثيرة، فهو الرب،

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٣٤٢

والمالك، والسيد، والمنعم، والمعتق، والناصر، والمحب، والتابع، والجار، وابن العم، والحليف و...[١].

المحدِّث: تطلق كلمة «المحدِّث» علىٰ بعض اصحاب الكتب الروائية مثل: المحدّث الكليني، المحدّث القمي، المحدّث النوري و... وهو الخبير بأسانيد الأحاديث، وأسماء الرواة وحالاتهم وتعارض الروايات، ويستطيع أن يُشخِّص طريق وسند الحديث، ويميّز الحديث من غير الحديث.

قال العلامة المامقاني: «**أما المحدِّث فالذي يظهر منهم انه من علم طرق إثبات الحديث وأسماء رواته وعدالتهم وانه هل زيد في الحديث شيء أو نقص أم لا، فلا يصدق المحدِّث علىٰ من ليس له إلّا مجرد سماع الحديث أو تحمله**».[٢]

المُسنِد: المقصود من «المُسنِد» هو: الراوي الذي يذكر الحديث بإسناده وطريقه سواء كان عارفاً بكيفية السند أم لا.[٣]

المُخرِج: المُخْرِج و«المُخرِّج» هو: الراوي الذي يذكر الأحاديث في كتابه، مثل الكليني والصدوق و.... وعبارة أخرجه فلان أو خرَّجه فلان تعني إن هذا الشخص قد ذكر الحديث في كتابه. وقد ذكر «الميرداماد» بأن هناك إختلاف بين هذين الإصطلاحين؛ لأن إخراج الحديث يعني نقل الحديث بتمامه، أما تخريج الحديث فهو نقل قسم معيّن من الحديث.[٤]

المُملي، المستملي والمعيد: في بعض الأحيان يطلب بعض الرواة من شيوخهم إملاء وكتابة أحاديثهم، وفي هذه الحالة يطلق علىٰ الأستاذ (المملي) والتلميذ (المستملي). وبعد سماع الراوي للحديث من الشيخ وأعادته وروايته إلىٰ الآخرين يسمّىٰ «معيد»، قال العلّامة المامقاني: «**المملي والمستملي هما اسم فاعل من الإملاء**

١. النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٣٢٨ ٢. مقباس الهداية، ج ٣، ص ٤٩
٣. المصدر السابق، ص ٤٨ ٤. شانه چي، علم الحديث، ص ٣٤٤

والذي هو بمعنىٰ إلقاء الكلام للكاتب ليكتب وفي الحديث: صحيفة هي إملاء رسول الله ﷺ وخطّ علي ؑ فالمملي هو المُلقي للحديث والمستملي الذي يطلب إملاء الحديث من الشيخ».[1]

المُخضرِم: تطلق كلمة «المخضرم»، ويراد بها الراوي الذي أدرك الجاهلية والإسلام، ولكنه لم يلق النبي ﷺ خلافاً للصحابي، سواء كان إسلامه في زمان النبي ﷺ أو بعده.

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٣، ص ٤٦

النتيجة

يراد بالإصطلاحات الخارجية للحديث، تلك التي تتعلّق بـرواة الحـديث، طـرق التحمّل، شرائط قبول الرواية والاصطلاحات الأخرىٰ الشائعة بـينهم، والتـي تـتعلّق بكنىٰ وألقاب المعصومين: مثل: أبو جعفر، أبو عبد الله، أبو الحسن، أبو إبراهيم، وكذلك القاب كنىٰ غير المعصومين مثل: المحمّدون الثلاث، أصحاب الاجماع، الصدوق، الصحابة، التابعين، المولى، المحدّث، المسند، المُخْرِج، المملي والمستملي والمُخضرَم.

الأسئلة

١. إلىٰ أيّ معصوم من المعصومين ترجع الكنىٰ التالية: أبو جعفر، أبو الحسن، أبو محمد، أبو إبراهيم؟
٢. من هم المحمدون الثلاث؟
٣. لأيّ شخص من الأشخاص تُستخدم كلمة الصدوق والشيخ؟
٤. ماذا تعني كلمة مملي، مستملي ومعيد؟

البحوث

١. بالإستعانة بكتاب أصول الكافي، عيِّن الموارد التي وردت فيها كلمة «أبو الحسن»، ومن هو المقصود بها؟
٢. بالإستعانة بكتاب فروع الكافي، اذكر الموارد التي وردت فيها كلمة «أبو جعفر الأوّل»، «ابو جعفر الثاني»، ومن هو المعني بهما؟
٣. بالإستعانة بكتاب التهذيب والإستبصار، اذكر الموارد التي ذُكر فيها «أبو إبراهيم»، ولأي إمام من الأئمة ترجع؟
٤. بالإستعانة بكتاب الكافي، اذكر الموارد التي استُخدم فيها: الصالح، صاحب الدار، الفقيه ومن هم المقصودين بهذه الالقاب.

والذي هو بمعنىٰ إلقاء الكلام للكاتب ليكتب وفي الحديث: صحيفة هي إملاء رسول الله ﷺ وخطّ علي ؑ فالمملي هو المُلقي للحديث والمستملي الذي يطلب إملاء الحديث من الشيخ».[1]

المُخضرِم: تطلق كلمة «المخضرم»، ويراد بها الراوي الذي أدرك الجاهلية والإسلام، ولكنه لم يلق النبي ﷺ خلافاً للصحابي، سواء كان إسلامه في زمان النبي ﷺ أو بعده.

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٣، ص ٤٦

النتيجة

يراد بالإصطلاحات الخارجية للحديث، تلك التي تتعلّق برواة الحديث، طرق التحمّل، شرائط قبول الرواية والاصطلاحات الأخرىٰ الشائعة بينهم، والتي تتعلّق بكنىٰ وألقاب المعصومين ﷺ: مثل: أبو جعفر، أبو عبد الله، أبو الحسن، أبو إبراهيم، وكذلك القاب كنىٰ غير المعصومين مثل: المحمّدون الثلاث، أصحاب الاجماع، الصدوق، الصحابة، التابعين، المولى، المحدّث، المسند، المُخْرِج، المملي والمستملي والمُخضرَم.

الأسئلة

١. إلىٰ أيّ معصوم من المعصومين ﷺ ترجع الكنىٰ التالية: أبو جعفر، أبو الحسن، أبو محمد، أبو إبراهيم؟

٢. من هم المحمدون الثلاث؟

٣. لأيّ شخص من الأشخاص تُستخدم كلمة الصدوق والشيخ؟

٤. ماذا تعني كلمة مملي، مستملي ومعيد؟

البحوث

١. بالإستعانة بكتاب أصول الكافي، عيِّن الموارد التي وردت فيها كلمة «أبو الحسن»، ومن هو المقصود بها؟

٢. بالإستعانة بكتاب فروع الكافي، اذكر الموارد التي وردت فيها كلمة «أبو جعفر الأوّل»، «ابو جعفر الثاني»، ومن هو المعني بهما؟

٣. بالإستعانة بكتاب التهذيب والإستبصار، اذكر الموارد التي ذُكر فيها «أبو إبراهيم»، ولأي إمام من الأئمة ترجع ﷺ؟

٤. بالإستعانة بكتاب الكافي، اذكر الموارد التي استُخدم فيها: الصالح، صاحب الدار، الفقيه ومن هم المقصودين بهذه الالقاب.

٥. اذكر روايات أصحاب المعصومين عليهم السلام - من غير تكرار - في أحد مجلدات مرآة العقول مراعياً ترتيب المعصومين عليهم السلام.

المصادر

١. مرآة العقول، العلّامة المجلسي؛
٢. الكافي، الشيخ الكليني؛
٣. التهذيب، الشيخ الطوسي؛
٤. الإستبصار، الشيخ الطوسي.

١٤
الإصطلاحات المتعلّقة بتحمّل الحديث

اتخذ كل راوٍ من الرواة طريقة وأسلوب خاص في تعلّم وتحمّل الحديث وذلك من اجل حفظ وسلامة نقل كلام المعصومﷺ، وهذه الطرق يطلق عليها «طرق تحمّل الحديث»، وقد كانت شائعة ومتداولة قبل تدوين الجوامع الحديثية وانتشار نسخها. أما في الوقت الحاضر فليس لها ذلك الرواج السابق. والهدف من دراسة هذه الطرق هو التعرّف علىٰ كيفية نقل الرواية بين المحدّثين وقيمة كل من هذه الطرق؛ لانها ليست جميعها بمنزلة واحدة من حيث الإعتبار فإنّ لبعض الطرق خصوصيّة علىٰ غيرها. وقد بذل المحدّثون الكبار جهود كبيرة من أجل الحصول علىٰ طرق مأمونة في نقل الرواية، فقاموا برحلات طويلة في سبيل هذا الهدف، لكي يسهل علىٰ الأجيال المقبلة الحصول علىٰ تلك الروايات.

وفيما يلي نتناول هذه الطرق بترتيب أهمّيتها:

١. السماع

إن أفضل وأول طرق التحمّل هي طريقة «السماع»، أي سماع أحد الرواة عن شيوخهما. قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «**الحقل الأول في موقعية السماع وهو، أي السماع من الشيخ أرفع الطرق الواقعة في التحمّل عند جمهور المحدّثين لأن الشيخ**

أعرف بوجوه ضبط الحديث وتأديته».[١]

وقد نقل الشيخ الكليني بعض الروايات في الكافي (كتاب «فضل العلم»، باب «رواية الكتب والحديث») التي تؤكّد علىٰ أهمّية سماع الحديث منها:

«عن عبد الله بن سنان قال: قلت لابي عبد الله ﷺ: يجيئني القوم فيستمعون منّي حديثكم فأضجر ولا أقوىٰ، قال: فأقرأ عليهم من أوّله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً».[٢]

ولسماع الحديث مراتب متعدّدة، منها:

١. سماع الراوي من شيخه وهو يقرأ من كتابه، أو من حفظه.

٢. سماع الراوي من شيخه وأستاذه في جمع من الطلّاب، والشيخ يقرأ من كتابه أو من حفظه.

٣. سماع الراوي من الشيخ وهو يقرأ علىٰ الآخرين، والراوي حاضر أيضاً أعم من أن تكون قراءة الشيخ من الكتاب أو من الحفظ.

وقد يشير الراوي إلىٰ أعلىٰ مرتبة من السماع، حيث يقول «سمعت فلاناً يقول»، أو «حدّثنا فلان يقول» أما لفظ «أخبر» و«قال» فتأتي في مرتبة أدنىٰ من ذلك، ويمكن أن تعطي عبارة «عن فلان» ـ والتي هي مخفّفة من «أخبر فلان عن فلان» ـ معنىٰ السماع.

٢. القراءة

وهي عبارة عن قراءة الراوي الحديث أمام شيخه ويعبر عنها بـ«العرض» أيضاً؛ لأن القارىٰ ء يعرض علىٰ الشيخ ما سمعه من الحديث قال الشهيد الثاني: **«في القراءة علىٰ الشيخ... ويسمّىٰ عند أكثر القدماء المحدّثين: العرض، لأن القارىء يعرضه علىٰ الشيخ سواء كانت القراءة من حفظ الراوي أو من كتاب».**[٣]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٢٣١
٢. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٥٢، الرواية الخامسة
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ٢٣٧

إنّ قراءة الحديث من حيث المنزلة لها مراتب متعدّدة، أهمّها:

١. قراءة الحديث عن طريق الراوي من كتاب بيده وفي يد الشيخ أيضاً، ومقارنة قراءة الراوي مع قراءة الشيخ، وتأييد هذه القراءة من قبل الشيخ.

٢. قراءة الراوي للأحاديث من كتاب بيده، والشيخ يؤيّد ذلك من حفظه ويقر بصحّته.

٣. قراءته للأحاديث من حفظه والكتاب في يد الشيخ ثم يقر بصحة ما حفظه.

٤. قراءة الروايات من حفظه واستماع الشيخ من حفظه أيضاً ثم الاقرار بصحته.

وغالباً ما تستخدم الألفاظ التالية للتعبير عن طرق التحمّل مثل: «قرأت علىٰ فلان»، أو «قرء عليه وأنا أسمع فأقّر الشيخ به»، قال الشهيد الثاني: «**في عبارات العرض وهي علىٰ مراتب، الرتبة الأولىٰ: والعبارة عن هذه الطريق أن يقول الراوي إذا اراد رواية ذلك: قرأت علىٰ فلان أو قرء عليه وأنا اسمع فأقّر الشيخ به، أي لم يكتف بالقراءة عليه، ولا بعدم إنكاره ولا بإشارته، بل تلفظ بما يقتضي الإقرار بكونه مرويه**».[1]

ولو كان هناك شخصاً موثّقاً في المجلس وفي يده نسخة، يحفظها الشيخ أيضاً، وأقرَّ هذا الشخص الموثّق قراءة الراوي، بالإضافة إلىٰ إقرار الشيخ، فهذا يعني إن هذه القراءة تتمتع بأهمية كبيرة. ولا يُشترط رؤية الشيخ في القراءة عليه، بل إن الإطمئنان بالإستماع كافياً.

٣. الإجازة

وهي سماح الشيخ للراوي بنقل رواياته. والمحدثون غالباً ما يكون لديهم إجازات عن أساتذتهم. ويرىٰ البعض ان الإجازة تأتي في مرتبة أدنىٰ بالنسبة إلىٰ السماع والقراءة، قال العلامة المامقاني: «**ففي ترجيح السماع عليها أو العكس أقوال، فالاشهر ترجيحه عليها مطلقاً، لكون السماع أبعد عن الاشتباه من الإجازة... والأقوىٰ عندي هو القول الأول،**

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٢٤٢

أعرف بوجوه ضبط الحديث وتأديته».[1]

وقد نقل الشيخ الكليني بعض الروايات في الكافي (كتاب «فضل العلم»، باب «رواية الكتب والحديث») التي تؤكّد علىٰ أهمّية سماع الحديث منها:

«**عن عبد الله بن سنان قال: قلت لابي عبد الله**ﷺ**: يجيئني القوم فيستمعون منّي حديثكم فأضجر ولا أقوىٰ، قال: فأقرأ عليهم من أوّله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً».**[2]

ولسماع الحديث مراتب متعدّدة، منها:

١. سماع الراوي من شيخه وهو يقرأ من كتابه، أو من حفظه.

٢. سماع الراوي من شيخه وأستاذه في جمع من الطلّاب، والشيخ يقرأ من كتابه أو من حفظه.

٣. سماع الراوي من الشيخ وهو يقرأ علىٰ الآخرين، والراوي حاضر أيضاً أعم من أن تكون قراءة الشيخ من الكتاب أو من الحفظ.

وقد يشير الراوي إلىٰ أعلىٰ مرتبة من السماع، حيث يقول «سمعت فلاناً يقول»، أو «حدّثنا فلان يقول» أما لفظ «أخبر» و«قال» فتأتي في مرتبة أدنىٰ من ذلك، ويمكن أن تعطي عبارة «عن فلان» ـ والتي هي مخفّفة من «أخبر فلان عن فلان» ـ معنىٰ السماع.

٢. القراءة

وهي عبارة عن قراءة الراوي الحديث أمام شيخه ويعبر عنها بـ«العرض» أيضاً؛ لأن القارئ يعرض علىٰ الشيخ ما سمعه من الحديث قال الشهيد الثاني: «**في القراءة علىٰ الشيخ... ويسمّىٰ عند أكثر القدماء المحدّثين: العرض، لأن القارىء يعرضه علىٰ الشيخ سواء كانت القراءة من حفظ الراوي أو من كتاب».**[3]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٢٣١
٢. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٥٢، الرواية الخامسة
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ٢٣٧

إنّ قراءة الحديث من حيث المنزلة لها مراتب متعدّدة، أهمّها:

١. قراءة الحديث عن طريق الراوي من كتاب بيده وفي يد الشيخ أيضاً، ومقارنة قراءة الراوي مع قراءة الشيخ، وتأييد هذه القراءة من قبل الشيخ.

٢. قراءة الراوي للأحاديث من كتاب بيده، والشيخ يؤيّد ذلك من حفظه ويقر بصحّته.

٣. قراءته للأحاديث من حفظه والكتاب في يد الشيخ ثم يقر بصحة ما حفظه.

٤. قراءة الروايات من حفظه واستماع الشيخ من حفظه أيضاً ثم الاقرار بصحته.

وغالباً ما تستخدم الألفاظ التالية للتعبير عن طرق التحمّل مثل: «قرأت علىٰ فلان»، أو «قرء عليه وأنا أسمع فأقَّر الشيخ به»، قال الشهيد الثاني: «**في عبارات العرض وهي علىٰ مراتب، الرتبة الأولىٰ: والعبارة عن هذه الطريق أن يقول الراوي إذا اراد رواية ذلك: قرأت علىٰ فلان أو قرء عليه وأنا اسمع فأقَّر الشيخ به، أي لم يكتف بالقراءة عليه، ولا بعدم إنكاره ولا بإشارته، بل تلفظ بما يقتضي الإقرار بكونه مرويه**».[1]

ولو كان هناك شخصاً موثّقاً في المجلس وفي يده نسخة، يحفظها الشيخ أيضاً، وأقرَّ هذا الشخص الموثّق قراءة الراوي، بالإضافة إلىٰ إقرار الشيخ، فهذا يعني إن هذه القراءة تتمتع بأهمية كبيرة. ولا يُشترط رؤية الشيخ في القراءة عليه، بل إن الإطمئنان بالإستماع كافياً.

٣. الإجازة

وهي سماح الشيخ للراوي بنقل رواياته. والمحدثون غالباً ما يكون لديهم إجازات عن أساتذتهم. ويرىٰ البعض ان الإجازة تأتي في مرتبة أدنىٰ بالنسبة إلىٰ السماع والقراءة، قال العلامة المامقاني: «**ففي ترجيح السماع عليها أو العكس أقوال، فالاشهر ترجيحه عليها مطلقاً، لكون السماع أبعد عن الاشتباه من الإجازة... والأقوىٰ عندي هو القول الأول،**

١. الرعاية في علم الدراية، ص ٢٤٢

ضرورة بعد السماع من الشيخ ثم القراءة عليه عن الإشتباه بما لا يوجد مثله في غير المقروء والمسموع منه كما هو ظاهر».[١]

والإجازة لها مراتب وأقسام، لأنها قد تكون بالقول الصريح، أو بالقول غير الصريح، وقد تكون لشخص معيّن وقد تكون عامة، ثم إنها قد تكون في كتاب خاص، أو لجميع كتب الشيخ. واليك أقسامها:

١. إجازة شخص معيّن لكتاب معيّن كأن يقول: أجزتك في كتاب خاص.

٢. إجازة لأفراد معيّنين في كتاب معيّن، فيقول: أجزتكم في كتاب خاص.

٣. إجازة لشخص معيّن في كتب متعدّدة، كأن يقول: أجزتك جميع مسموعاتي.

٤. الإجازة لأفراد غير معينين في كتاب معيّن، يقول الشيخ: أجزت لكل المسلمين في رواية كتابي.

٥. إجازة لشخص مجهول في كتاب معين مثل: أجزت لمحمد بن علي في كتابي.

وما تزال هذه الطريقة شائعة بين المحدّثين في نقل رواية معينة، أو كتاب معين، ويمكن أن تكشف كيفية الرواية وشخصية الفرد المجيز والمجاز. ولا يشترط في الإجازة قبول الشخص المُجاز. أما أهمّ الكتب التي ذكرت إجازات المحدّثين فهي:

١. بحار الأنوار، حيث أشار العلامة المجلسي في المجلد ١٠٤. ١٠٧ من كتاب «بحار الانوار» إلىٰ موارد منها.

٢. ذكر الحر العاملي في خاتمة كتابه «وسائل الشيعة» بعض الموارد من هذه الاجازات ضمن بيان طرقه إلىٰ هذه الأحاديث.

٣. المسلسلات في الإجازات، للسيد محمود المرعشي، وهي التي تبيّن إجازات مشايخ حضرة آيةالله المرعشي النجفي.

٤. الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة. أشار العلامة أقا بزرگ الطهراني إلىٰ عشرات كتب الإجازات.

---

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٣، ص ١١٣، ١١٤

وهناك طرق أخرىٰ في تحمّل الحديث[1] وهي:

١. المناولة: وهي أن يضع الأستاذ كتابه المصحّح في متناول يد الطالب للإستفادة منه.

٢. الكتابة: وهو أن يكتب الشيخ بعض الأحاديث بخط يده لاشخاص معيّنين.

٣. الإعلام: وهو أن يَعلِم الشيخ الطالب بأن الحديث الفلاني هو روايتي وسماعي من الشيخ الفلاني.

٤. الوصية: وهي وصيّة أحد الشيوخ برواية حديثه بعد موته، أو سفره.

٥. الوجادة: وهي أن يقف الإنسان علىٰ كتاب، أو حديث بخط استاذه (راويها)، ويطمئن بصحتها، ويرويها علىٰ هذا الاساس.

وهذه الأقسام في «تحمّل الحديث» تصدق في النقل عن الأئمة عليهم السلام أيضاً. وأصحاب الأئمة عليهم السلام ـ في أغلب الموارد ـ كان لديهم سماع لبعض الأحاديث منهم عليهم السلام وهناك بعض العبارات التي تبيّن هذه الطريقة (السماع) من التحمّل مثل: «قال الصادق عليه السلام»، «عن الصادق عليه السلام»، «سمعت الرضا عليه السلام» «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام»، أو «سألت أبا جعفر عليه السلام»، أو «قلت لأبي عبد الله عليه السلام»، «أخبرني عن أبي الحسن الأول عليه السلام» و....

الإصطلاحات الشائعة الأخرىٰ بين المحدّثين

بالإضافة إلىٰ الإصطلاحات المتعلقة بالكنىٰ والالقاب وكذلك الإصطلاحات المتعلّقة بطرق التحمّل، هناك عبارات اخرىٰ تتعلّق بهذا القسم من الإصطلاحات منها:

الطبقة

إن مصطلح الطبقة تعني الجماعة المتساوين في السن، وملاقات الشيخ مثل: الصحابيّين إبن مسعود، وأبي بن كعب أو مثل محمد بن مسلم وزرارة؛ قال المامقاني:

---

١. راجع: الرعاية في علم الدراية، ص ٢٧٨ ـ ٣٠٣؛ مقباس الهداية في علم الدراية: ج ٣، ص ١٣٥ ـ ١٨٧؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٨٩ ـ ١٩٢.

ضرورة بعد السماع من الشيخ ثم القراءة عليه عن الإشتباه بما لا يوجد مثله في غير المقروء والمسموع منه كما هو ظاهر».[١]

والإجازة لها مراتب وأقسام، لأنها قد تكون بالقول الصريح، أو بالقول غير الصريح، وقد تكون لشخص معيّن وقد تكون عامة، ثم إنها قد تكون في كتاب خاص، أو لجميع كتب الشيخ. واليك أقسامها:

١. إجازة شخص معيّن لكتاب معيّن كأن يقول: أجزتك في كتاب خاص.

٢. إجازة لأفراد معيّنين في كتاب معيّن، فيقول: أجزتكم في كتاب خاص.

٣. إجازة لشخص معيّن في كتب متعدّدة، كأن يقول: أجزتك جميع مسموعاتي.

٤. الإجازة لأفراد غير معينين في كتاب معيّن، يقول الشيخ: أجزت لكل المسلمين في رواية كتابي.

٥. إجازة لشخص مجهول في كتاب معين مثل: أجزت لمحمد بن علي في كتابي.

وما تزال هذه الطريقة شائعة بين المحدّثين في نقل رواية معينة، أو كتاب معين، ويمكن أن تكشف كيفية الرواية وشخصية الفرد المجيز والمجاز. ولا يشترط في الإجازة قبول الشخص المُجاز. أما أهمّ الكتب التي ذكرت إجازات المحدّثين فهي:

١. بحار الأنوار، حيث أشار العلامة المجلسي في المجلد ١٠٤. ١٠٧ من كتاب «بحار الانوار» إلىٰ موارد منها.

٢. ذكر الحر العاملي في خاتمة كتابه «وسائل الشيعة» بعض الموارد من هذه الاجازات ضمن بيان طرقه إلىٰ هذه الأحاديث.

٣. المسلسلات في الإجازات، للسيد محمود المرعشي، وهي التي تبيّن إجازات مشايخ حضرة آيةالله المرعشي النجفي.

٤. الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة. أشار العلامة آقا بزرگ الطهراني إلىٰ عشرات كتب الإجازات.

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٣، ص ١١٣، ١١٤

وهناك طرق أخرىٰ في تحمّل الحديث[1] وهي:

١. المناولة: وهي أن يضع الأستاذ كتابه المصحّح في متناول يد الطالب للإستفادة منه.

٢. الكتابة: وهو أن يكتب الشيخ بعض الأحاديث بخط يده لاشخاص معيّنين.

٣. الإعلام: وهو أن يَعلِم الشيخ الطالب بأن الحديث الفلاني هو روايتي وسماعي من الشيخ الفلاني.

٤. الوصية: وهي وصيّة أحد الشيوخ برواية حديثه بعد موته، أو سفره.

٥. الوجادة: وهي أن يقف الإنسان علىٰ كتاب، أو حديث بخط استاذه (راويها)، ويطمئن بصحتها، ويرويها علىٰ هذا الاساس.

وهذه الأقسام في «تحمّل الحديث» تصدق في النقل عن الأئمة عليهم السلام أيضاً. وأصحاب الأئمة عليهم السلام ـ في أغلب الموارد ـ كان لديهم سماع لبعض الأحاديث منهم عليهم السلام وهناك بعض العبارات التي تبيّن هذه الطريقة (السماع) من التحمّل مثل: «قال الصادق عليه السلام»، «عن الصادق عليه السلام»، «سمعت الرضا عليه السلام» «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام»، أو «سألت أبا جعفر عليه السلام»، أو «قلت لأبي عبد الله عليه السلام»، «أخبرني عن أبي الحسن الأول عليه السلام» و....

الإصطلاحات الشائعة الأخرىٰ بين المحدّثين

بالإضافة إلىٰ الإصطلاحات المتعلقة بالكنىٰ والالقاب وكذلك الإصطلاحات المتعلّقة بطرق التحمّل، هناك عبارات اخرىٰ تتعلّق بهذا القسم من الإصطلاحات منها:

الطبقة

إن مصطلح الطبقة تعني الجماعة المتساوين في السن، وملاقات الشيخ مثل: الصحابيّين إبن مسعود، وأبي بن كعب أو مثل محمد بن مسلم وزرارة؛ قال المامقاني:

---

[1]. راجع: الرعاية في علم الدراية، ص ٢٧٨ ـ ٣٠٣؛ مقباس الهداية في علم الدراية: ج ٣، ص ١٣٥ ـ ١٨٧؛ محمد رضا مؤدب، علم الحديث، ص ١٨٩ ـ ١٩٢.

«والطبقة في الإصطلاح عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ فهم طبقة ثم بعدهم طبقة أخرىٰ وهكذا مأخوذة من طبقة البناء لكونهم في زمان واحد... ومن المطابقة لموافقة بعضهم بعضاً في الأخذ من شيخ واحد».[1]

علم الطبقات

وهو من جملة علوم الحديث التي يمكن من خلاله معرفة طبقات الرواة، وزوال اللبس والإبهام، ومعرفة التدليس في الحديث، لانه قد يحدث وجود راويين في طبقة واحدة من لحاظ، وفي لحاظ آخر يكونا من طبقتين مختلفتين. كما هو الحال في الصحابي انس بن مالك فانه في طبقة «العشرة المبشّرة»، أما من جهة السن فهو في الطبقة التالية. ويمكن تشخيص طبقة الراوي عن طريق ولادة الراوي أو وفاته، وكذلك عن طريق الرواة الذين ينقلون عنهم، وهو أمر يحتاج إلىٰ تخصّص وخبرة. وهناك طرق متنوّعة عند علماء الشيعة في تعيين الطبقات. وقد ذكر العلّامة محمّدتقي المجلسي إثنا عشر طبقة وذلك في شرح مشيخة الصدوق وهي كما يلي[2]:

١. الطبقة الأولىٰ: الشيخ الطوسي، والنجاشي و...

٢. الطبقة الثانية: الشيخ المفيد، إبن الغضائري و...

٣. الطبقة الثالثة: الشيخ الصدوق، أحمد بن محمد بن عيسىٰ و...

٤. الطبقة الرابعة: الشيخ الكليني وأصحابه.

٥. الطبقة الخامسة: محمد بن يحيىٰ وأحمد بن إدريس وعلي بن إبراهيم و...

٦. الطبقة السادسة: أحمد بن محمد بن عيسىٰ ومحمد بن عبد الجبار وأحمد بن محمد بن خالد و...

٧. الطبقة السابعة: الحسين بن سعيد والحسين بن علي الوشّاء و...

١. مقباس الهداية، ج ٣، ص ٤٨

٢. روضة المتقين، ج ١٤، ص ٣٢٣، شرح رجال الفقيه

٨. الطبقة الثامنة: محمدبن أبي‌عمير وصفوان بن يحيىٰ وأصحاب موسىٰ بن جعفر عليه‌السلام.

٩. الطبقة التاسعة: أصحاب الإمام الصادق عليه‌السلام.

١٠. الطبقة العاشرة: أصحاب الإمام الباقر عليه‌السلام.

١١. الطبقة الحادية عشر: أصحاب الإمام علي بن الحسين عليه‌السلام.

١٢. الطبقة الثانية عشر: أصحاب الإمام الحسين والحسن عليهما‌السلام والإمام علي عليه‌السلام.

وقد ذكر العلامة السيد حسن الصدر طبقات أخرىٰ في كتابه «نهاية الدراية».[1]

العدّة

المقصود من العدّة: هنا هم مجموعة من مشايخ الراوي، والذي يستطيع من خلالهم نقل الأحاديث من الطبقات العليا مثل «عدة الكليني»، حيث يروي الكليني عن مشايخه بواسطتهم كما هو الحال في الرواية التالية:

«عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن عيسى، عن إبن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير ووهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه‌السلام قال: ان لله علمين: علم مكنون مخزون لا يعلمه إلّا هو، من ذلك يكون البداء وعلم علّمه ملائكته ورسله وأنبيائه فنحن نعلمه».[2]

يروي الكليني بواسطة العدّة عن ثلاثة أشخاص هم: «أحمد بن محمد بن عيسىٰ»، و«أحمد بن محمد بن خالد البرقي»، و«سهل بن زياد»، فعدّة الكليني بالنقل عن، «أحمد بن محمد بن عيسىٰ» هم: «محمد بن يحيىٰ العطار، علي بن موسىٰ، داود بن كورة، أحمد بن ادريس، علي بن إبراهيم القمي». أما عدته بالنقل عن «أحمد بن محمد بن خالد» فهم: «علي بن إبراهيم، علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة، أحمد بن محمد بن أميّة، علي بن الحسن» أما عدته عن «سهل بن زياد» فهم: «علي بن

١. السيد حسن الصدر، نهاية الراية، ص ٣٤٤ ـ ٣٥٣

٢. الاصول من الكافي، ج ١، ص ١٤٧، كتاب التوحيد، باب البداء، الرواية ٨

محمد بن علاّن، محمد بن أبي عبد الله، محمد بن الحسن، محمد بن عقيل الكليني».[1] ولكنه في بعض الموارد ينقل عن غير هؤلاء الثلاثة بواسطة العدة.

وهناك عبارات أخرىٰ، مثل: «ثلاثة وأربعة وخمسة»، وهي في بعض الاحيان تستخدم للدلالة علىٰ أفراد خاصّين مثل قول الفيض الكاشاني: «وكثيراً ما يتكرر في أوائل أسانيدهما حماد والحلبي هؤلاء الخمسة هكذا: «علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان، جميعاً عن ابن أبي عمير وأنا أكتفي عن تعدادهم بالخمسة».[2]

الأصل والكتاب

يطلق الأصل في كلام المحدّثين علىٰ مجموعة من الروايات المأخوذة عن طريق السماع من الإمام عليه السلام دون واسطة، وقد يطلق عليه أيضاً تعبير «مجرد كلام المعصوم»، ولم يأت فيها ذكر اسماء الرواة أو بعض الشروح التوضيحية، أما إذا جاءت هذه المجموعة من الأحاديث مقترنة باسماء الرواة، ولم تؤخذ عن المعصوم بصورة مباشرة، وربما يكون فيها شرح وتوضيح فيطلق عليها في هذه الحالة «الكتاب».

وتطلق كلمة «الأصل» كثيراً علىٰ كل واحد من «الأصول الاربعمائة»، لأنّها «مجرد كلام المعصوم عليه السلام» قال العلامة المامقاني: «المعروف في ألسنة العلماء، بل كتبهم ان الأصول الأربعمائة جمعت في عهد مولانا الصادق عليه السلام كما عن بعض وفي عهد الصادقين عليهما السلام كما عن آخر».[3]

وقال العلاّمة الحلّي أيضاً: «وروىٰ عنه من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل... وغيرهم من أعيان الفضلاء كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنّف سمّوها أصولاً».[4]

١. الفيض الكاشاني، الوافي، ج ١، ص ٣٣
٢. المصدر السابق، ص ٣٤
٣. مقباس الهداية، ج ٣، ص ٢٠
٤. المعتبر في شرح المختصر، ج ١، ص ٢٦، المقدمة

وكذلك قال الشهيد الأول: «إتفاق الأمة علىٰ طهارتهم أهل البيتﷺ... مع تواتر الشيعة اليهم والنقل عنهم مما لا سبيل إلىٰ إنكاره حتّىٰ ان أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادقﷺ كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف ودون من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والحجاز وخراسان والشام».[1]

المَشْيَخة والمَشِيخة

المقصود من «المَشيخة» بفتح الميم وسكون الشين وفتح الياء، هم شيوخ الراوي وناقل الحديث، حيث يقوم (الراوي) بنقل مروياته عن طريقهم؛ ولذلك فان المقصود من مشيخة الصدوق: هم الرواة الذين يروي الشيخ الصدوق رواياته عن طريقهم. أما «المَشِيخة» بفتح الميم وكسر الشين، فهي إسم مكان، اي الموضع الذي يذكر فيه كل راوٍ شيوخه، قال الشيخ محمد رضا المامقاني: «المشيخات بفتح الميم وسكون الشين أو كسرها هيالكتب التي تشتمل علىٰ ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلّف وأخذ عنهم».[2]

المُستدرك

المقصود من المُستدرك هو كل كتاب حديثي دوِّن من أجل تكميل كتاب آخر، وعلىٰ نفس الاسلوب وفي نفس الموضوع. وهدف المؤلّف من تأليفه هو زيادة المعلومات في هذا المجال العلمي. كما هو الحال في الكتاب القيّم «مستدرك الوسائل» الذي جمع فيه المحدِّث «النوري» الروايات الفقهيّة، أو «مستدرك الصحيحين» للحاكم النيشابوري.

المُسنَد والسنن

المقصود من «المُسنَد»، هو مجموعة من الأحاديث، الهدف منها هو جمع الروايات علىٰ أسماء الرواة في طبقة الصحابة مثل: «مسند أحمد بن حنبل»، حيث جاءت

١. ذكرىٰ الشيعة في احكام الشريعة، ج ١، ص ٥٨
٢. مستدركات مقباس الهداية، ج ٦، ص ٢٥٥

الروايات فيه مصنفَّة على أساس اسماء الصحابة المعروفين، وقد بدأ بمسند أبي بكر، مسند عمر بن الخطاب، مسند عثمان بن عفان، مسند علي بن أبي طالب، مسند إبن محمد طلحة، مسند أبي الزبير، مسند أبي اسحاق سعد بن أبي وقاص، مسند سعيد بن زيد، مسند عبد الرحمن بن عوف الزهري، مسند أبي عبيدة بن الجراح و... وكان عدد روايات الصحابة في هذا المسند كما يلي:

أبو بكر: ٨١ رواية.

عمر بن الخطاب: ٣١٦ رواية.

عثمان بن عفان: ١٦٢ رواية.

علي بن أبي طالب ﷺ: ٨١٩ رواية.

عبد الله بن عباس: ١٧١٠ رواية.

عبد الله بن مسعود: ٨٩٩ رواية.

أبو هريرة: ٣٨٦٢ رواية.[١]

أما «السنن»: فهو مجموعة من الأحاديث مُصنَّفة على أساس الموضوعات وليس طبقاً لأسماء الرواة كما هو الحال في سنن النسائي، إبن داود....

الإسناد

المقصود من «الإسناد» هو رفع الحديث إلى قائله سواء كان معصوماً أو غير معصوم، قال الشهيد الثاني: «الإسناد: رفع الحديث إلى قائله من نبي أو إمام أو ما في معناهما».[٢] وإسناد الحديث من افتخارات المسلمين ولم تكن شائعة في الأمم الأخرى.

النوادر

«النوادر» جمع «نادر» وله معنيان: المعنى الأول ـ المعنى المقبول ـ هو كل كتاب أو باب حديثي يشمل مجموعة من الروايات ذات مواضيع متعدّدة لاتنضبط تحت باب

١. راجع: المسند للإمام أحمد بن حنبل، المجلد الأول والثاني والثالث.
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ٥٣

خاص لقلّتها مثل: باب النوادر من كتاب «فضل القرآن» في كتاب الكافي،[١] والذي يشمل ٢٨ رواية بعضها صحيح ومعتبر. قال المامقاني في نقل كلام «المولىٰ الوحيد» «**وأما النوادر فالظاهر انه ما اجتمع فيه احاديث لا تنضبط في باب لقلّته بأن يكون واحداً أو متعدداً لكن يكون قليلاً جداً**».[٢] وقد يطلق لفظ النادر علىٰ الرواية الّتي يرويها الراوي عن طريق غير معروف ومشهور. قال العلامة المامقاني في ردّ القول الذي يذهب إلىٰ أن معنىٰ النادر هو ما قلّت روايته وندر العمل به: «ويردّه وضوح كون الجملة من الأخبار المسطورة في باب النوادر شائع الرواية والعمل، فان ذلك قرينة علىٰ أنّ المراد بالنوادر ما ذكره الوحيد، لا ما ذكره هذا البعض، ويُؤيِّد ذلك أنّ كتاب «نوادر الحكمة» للثقة الجليل محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري كتاب ممدوح معتمد عليه، مدحه الصدوق (رحمه الله) وغيره».[٣]

---

١. الأصول من الكافي، ج ٢، ص ٦٢٧، باب النوادر

٢. مقباس الهداية، ج ٣، ص ٣١

٣. المصدر السابق

النتيجة

هناك طرق متعدّدة في تحمّل ونقل الحديث منها طريقة «السماع»، أي سماع الراوي للحديث من الأستاذ، والقراءة أو العرض، حيث يقوم الراوي بقراءة الحديث أمام الأستاذ وإقراره عليه بعد سماعه منه، أما الإجازة فهي ترتبط بإجازة الرواية من الشيخ لتلميذه. وإن لكل منهما مراتب متعدّدة. وهناك اصطلاحات شائعة اخرىٰ بين المحدّثين مثل: الطبقة، وهي مجموعة من الرواة المتقاربين في السن ولقاء المشايخ، والعدة وهم مجموعة من شيوخ الراوي، وكذلك الأصل والكتاب حيث أن الاصل يختص بكلام المعصومﷺ المنقول دون واسطة عن طريق السماع.

أما الكتاب فيشمل الرواية بالاضافة إلىٰ اسم الراوي وشرح المتن. أما المشيخة فهي محل ذكر الراوي لشيوخه، والمستدرك وهو تكميل وتتمة لكتاب حديثي سابق. والمسند وهو مجموعة من الروايات مصنَّفة علىٰ أساس الرواة، والسنن هي مجموعة من الروايات مجموعة علىٰ أساس الموضوعات، والإسناد هو رفع الحديث إلىٰ قائله، أمّا النوادر فهي مجموعة من الروايات ذات مواضيع متعدّدة لا تندرج تحت باب من الأبواب.

الأسئلة

١. عرّف «السماع» وبيّن أقسامه.

٢. عرّف «القراءة» واذكر قسمين منها.

٣. عرّف «الإجازة»، واذكر الاختلاف بينها وبين «المناولة» و«الكتابة».

٤. عرّف اصطلاح «الطبقة» و«العدة».

٥. بيّن الاختلاف بين «السنن» و«المسند».

٦. بيّن الفرق بين الشاذ والنادر.

البحوث

١. بالاستعانة باحدىٰ مجلّدات كتاب مرآة العقول، عيّن كلمة «سمعت» والموارد المشابهة لها.

٢. اذكر الموارد التي وردت فيها كلمة «أخبرنا» في أحد أجزاء الكافي وعيّن العبارات المشابهة لها.

٣. اذكر الموارد التي ذكرت فيها كلمة «القراءة» في أحد أجزاء وسائل الشيعة مع المناقشة.

٤. اذكر خمسة وعشرين مورداً من صور الإجازات وذلك بالإستعانة بكتاب إجازات البحار في المجلّدات الأخيرة.

٥. اذكر خمسة موارد من الروايات تبدأ بعبارة «عدّة» وذلك بالاستعانة بكتاب الكافي وعيّن أسماء هذه العدّة.

٦. اذكر عشرة أمثلة من روايات مستدرك الوسائل مع ذكر موضوعها.

٧. بيِّن الروايات النادرة في أحد أبواب الكافي من حيث عددها، والمواضيع التي تتناولها، وصحّة سندها.

المصادر

١. مرآة العقول، محمد باقر المجلسي؛

٢. الكافي، الشيخ الكليني؛

٣. وسائل الشيعة، الحر العاملي؛

٤. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي؛

٥. مستدرك الوسائل، المحدث النوري.

١٥
شروط قبول الرواية

من جملة المباحث المتعلّقة بتشخيص الرواية المعتبرة، هو دراسة شرائط وأوصاف الراوي عند المحدّثين، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «**إنّ معرفة من تقبل روايته ومن ترد من أهمّ انواع الحديث واتمّها نفعاً... لأن بها يحصل التمييز بين صحيح الرواية وضعيفها**».[١]

ومن هنا، فان الشروط التالية تعتبر ضرورية بالنسبة إلىٰ الراوي من أجل قبول روايته، وان لم يكن هناك اتفاق علىٰ بعض هذه الشروط. أما أهمّ هذه الشروط فهي:

١. الإسلام

المشهور بين المحدّثين هو أن يكون الراوي مسلماً عند التحديث بالرواية، واعتبر الشهيد الثاني إن شرط الإسلام هو من جملة الشرائط المتفق عليها بين جميع الاصوليين والمحدّثين، حيث قال: «**اتفق ائمة الحديث، والأصول الفقهية، علىٰ اشتراط اسلام الراوي حال روايته، وإن لم يكن مسلماً حال تحمّله، فلا تقبل رواية الكافر، وان علم من دينه التحرّز من الكذب لوجوب التثبّت عند خبر الفاسق**».[٢]

١. الرعاية في علم الدراية، ص ١٠٨؛ مقباس الهداية، ج ٢، ص ٩
٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٨١

فطبقاً لرأي الشهيد الثاني لابدّ أن يكون الراوي، مسلماً حال أداء الرواية عن النبي ﷺ، أو الأئمة ﷺ، وإن لم يتّصف بهذه الصفة حال تحمُّل الحديث؛ والكافر لا يمكن القبول بروايته، وإن حصل الإطمئنان بصدقه في بعض الموارد وأشار إلى الآية ﴿...إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا أَن تُصِيبُوا قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾،[1] وهي تدل على التحرّز والإبتعاد عن خبر الفاسق. أما العلّامة المامقاني فيعتقد ان مثل هذا الاتفاق الذي اشار اليه الشهيد الثاني في مورد عدم قبول رواية الكافر يكون مقبولاً بالنسبة للكافر من غير أهل القبلة، أي اليهود والنصارىٰ. أما بالنسبة إلىٰ الكافر من أهل القبلة أمثال: المجسمة والخوارج والغلاة و... فلم يتحقق مثل هذا الاتفاق.[2] ثم ان النهي في الآية الشريفة جاء بسبب جرأة الفاسق علىٰ الذنوب والكذب ولكنه قد يتحرّز عن الكذب في بعض الموارد، وكذلك فان دليل الأولوية ليس كافياً في هذه المسألة، أي بما ان خبر الفاسق ليس مقبولاً فالأولىٰ عدم قبول خبر الكافر؛ لأنه ربما يكون النهي عن قبول خبر الفاسق هو إرشاد إلىٰ أن كلامه لا يمكن الإعتماد عليه.[3]

٢. البلوغ

وهو الشرط الثاني الذي ذكره الشهيد الثاني بعد شرط الإسلام، أي بلوغ الراوي عند الأداء ونقل الرواية، فمن هذه الجهة لا يكون خبر غير البالغ معتبراً وحجّة. إنّ عنوان غير البالغ يشمل الصبي المميز وغير المميز، ولا شك في عدم قبول رواية الأخير. أما بالنسبة إلىٰ عدم الإعتماد علىٰ رواية الصبي المميز الذي يتمكّن من التمييز بين المنافع والمضار فليس قطعياً، وقد انقسم العلماء والمحدّثون إلىٰ رأيين في هذه المسألة، قال العلّامة المامقاني: «**أما المميز ففي قبول خبره، قولان: فالمشهور عدم**

١. الحجرات، ٦
٢. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٢، ص ١٤
٣. المصدر السابق، ص ١٦

القبول، بل قيل انه المعروف من مذهب الأصحاب وجمهور العامة، وحكي عن جمع من العامة، القبول إذا افاد خبره الظن وظاهر بعض الأواخر من أصحابنا الميل إلىٰ موافقهم مطلقاً، أو إذا افاد الاطمئنان».[1]

أما الشهيد الثاني فقد ذهب إلىٰ عدم حجّية رواية الصبي بصورة مطلقة؛ لانه يرىٰ انّ روايته تعتبر مصداقاً لحديث «رفع القلم»، حيث دلَّ هذ الحديث علىٰ رفع المآخذة من الصبي، قال: «**فلا تقبل رواية الصبي... مطلقاً لارتفاع القلم عنهما الموجب لعدم المؤاخذة المقتضي لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب علىٰ تقدير تمييزه ومع عدمه لا عبرة بقوله**».[2]

وفي مقابل رأي الشهيد الثاني الذي لا يقبل رواية الصبي مطلقاً هناك من يعتقد، بحجّيّة خبر الصبي المميّز،[3] فكما يصح الإقتداء بصلاته وقبول قوله في الطهارات والشهادات، كذلك يقبل قوله في نقل الروايات أيضاً فيما إذا تحققت فيه الشرائط الأخرىٰ. والظاهر ان هذا الاستدلال غير تام؛ لأن الإقتداء بالصبي في صلاته وقبول كلامه في الطهارات والشهادات ليس مورد اتفاق المحدّثين والفقهاء، وحتّىٰ لو قبلنا بمثل هذا القول فان تطبيق ذلك علىٰ مورد قبول روايته ليس صحيحاً، لانه نوع من أنواع القياس.

٣. العقل

وهو الشرط الثالث من شرائط قبول الرواية. ومن هنا فلا تقبل رواية السفيه والمجنون. وهذا الشرط محل إتفاق جميع المحدّثين؛ لأن الوثوق والإطمئنان بخبر المجنون ليس صحيحاً. وقد أكد الشهيد الثاني علىٰ هذا الأمر فقال: «**فلا تقبل رواية... المجنون مطلقاً**».[4]

١. المصدر السابق، ص ٢٢ ٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٨٣
٣. مقباس الهداية، ج ٢، ص ٢٣
٤. الرعاية في علم الدراية، ص ١٨٣

وكذلك ورد في روايات رفع القلم[١] عدم مؤاخذة البالغ، كما في الروايات التالية:

١. عن أبي عبد الله‌ؑ قال: قال رسول الله‌ﷺ رفع عن امتي تسعة أشياء: الخطاء والنسيان وما أكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون...[٢].

٢. عن عليؑ انه كان يقول في المجنون والمعتوة الذي لا يفيق، والصبي الذي لم يبلغ، عمدها خطأ، تحمّله العاقلة وقد رفع عنهما القلم.[٣]

فالمجنون لا يعتبر قوله حجّة ما لم يتماثل للشفاء. أما بالنسبة للجنون الإدواري فيقبل قوله في حال كونه عاقلاً وسليماً وتحقق الشرائط الأخرىٰ، ومن هنا فلا تقبل الرواية إذا كان الراوي في حالة السكر وكذلك المغمىٰ عليه حتىٰ يشفىٰ.

٤. الإيمان

المقصود من الإيمان بالنسبة للرواة هو الإعتقاد بامامة الأئمة المعصومينؑ بالإضافة إلىٰ الإسلام. وهذا الشرط يعتبر ضرورياً عند طائفة من محدّثي الشيعة، ولذلك فلا تقبل رواية المخالفين وطوائف الشيعة الأخرىٰ. وقد اشار العلاّمة المامقاني إلىٰ أن صفة الإيمان في الراوي قد اشترطها بعض محدّثي الشيعة فقال: «**الرابع: الإيمان والمراد به كونه إمامياً إثني عشرياً، وقد أعتبر هذا الشرط جمع منهم الفاضلان والشهيدان وصاحب المعالم... ومقتضاه عدم جواز العمل بخبر المخالفين ولا ساير فرق الشيعة**».[٤]

والظاهر إنّ هذا الشرط ليس ضرورياً دائماً؛ ولذلك فلم يعتبره جمع من المحدّثين كالشيخ الطوسي الذي يرى: إن أخبار غير الإمامية تقبل إذا لم تخالف روايات الأصحاب، ولذلك فقد تمَّ العمل بروايات بعض محدّثي العامة أمثال حفص بن غياث ونوح بن دراج و... وكذلك محدّثي الفرق الشيعة الأخرىٰ أمثال: الفطحيّة،

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٩٥، الباب ٥٦، جملة ما عفى عنه.
٢. المصدر السابق، الرواية الأولىٰ
٣. المصدر السابق، ج ١٩، ص ٦٦؛ باب ٣٦، كتاب القصاص
٤. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٢، ص ٢٥

الواقفية و... وهذا في حالة عدم مخالفة رواياتهم مع روايات الأصحاب. قال العلّامة المامقاني: «**وخالف في ذلك الشيخ في محكي العدّة، حيث جوّز العمل بخبر المخالفين إذا رووا عن أئمتنا إذا لم يكن في روايات الأصحاب ما يخالفه... لما روي عن الصادق**ﷺ**: انه قال: إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روىٰ عنّا فانظروا إلىٰ ما رووه عن علي فاعملوا به**».[1]

٥. عدالة الراوي

ذهب البعض إلىٰ أنّ العدالة هي من جملة شرائط قبول رواية الراوي. والظاهر إن مثل هذا الشرط ليس ضرورياً ولا هو مورد إتفاق المحدّثين، إضافة إلىٰ ذلك فإنه لم يتم الإتفاق علىٰ معنىٰ العدالة بين المحدّثين، فهناك من يعتقد أن العدالة هي: الاجتناب عن الكبائر وعدم الإصرار علىٰ الصغائر، فيما وسَّع البعض الآخر من دائرة العدالة فاعتبر المروءة من لوازم العدالة.[2]

وأشار الشهيد الثاني إلىٰ رأي الجمهور في اشتراط العدالة في الراوي فقال: «**ثانياً شرط العدالة وجمهورهم علىٰ اشتراط عدالته لما تقدّم من الأمر بالتثبّت عند خبر الفاسق**».[3]

وبعد أن بيّن الشهيد الثاني قول الجمهور في النهي عن قبول خبر غير العادل إستدلّ علىٰ أنّ الآية تدلّ علىٰ النهي عن قبول خبر الفاسق؛ لأنَّ الذي يستفاد من مفهوم الآية أنّ العدالة هي شرط من الشروط ثم قال: إنّ الآية دالة علىٰ مانعيّة قبول خبر الفاسق، وليس شرطية العدالة في الراوي، ويمكن إثبات عدم فسق الراوي عن طريق أصالة عدم الفسق.[4]

١. المصدر السابق، ص ٢٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٦٤، الرواية ٣٣٢٧٦
٢. مقباس الهداية، ج ٢، ص ٣٢
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١٨٣
٤. المصدر السابق

ولم يعتبر الشيخ الطوسي وبعض المحدّثين العدالة شرط من شروط الراوي،[1] بل يكفي حصول الإطمئنان علىٰ صدور الرواية من المعصوم‌ﷺ، ولذلك فيمكن القبول برواية بعض الرواة الفسّاق، أو الذين لا يأمن خطأهم إذا كانوا موثوقين في رواياتهم وأحاديثهم، لأن العدالة اللازمة في الرواية متوفرة فيهم، والفسق العملي لا يمنع من قبول رواياتهم، وان كان مانعاً من قبول الشهادة، ثم انه يمكن القبول برواية خبر الفاسق بعد التثبّت، والتأكّد من عدم كذبه والإطمئنان بذلك طبقاً لآية النبأ. وقد ذهب العلامة المامقاني إلىٰ أن هذا القول هو أنسب الأقوال وأقواها فقال: «**فقول الشيخ هو الأقوىٰ**».[2]

وكذلك فان شرط العدالة في حالة الاشتراط ـ طبقاً لرأي بعض المحدّثين ـ لا يعني ترك جميع المعاصي، بل لابدّ من توفّر شروط ثلاثة، قال الشهيد الثاني في هذا المجال: «**وليس المراد من العدالة كونه تاركاً لجميع المعاصي، بل بمعنىٰ كونه سليماً من أسباب الفسق التي هي فعل الكبائر، والإصرار علىٰ الصغائر وخوارم المروّة... وضبطه لما يرويه بمعنىٰ كونه حافظاً له متيقّظاً، غير مغفل، إن حدّث من حفظه ضابطاً لكتابه، حافظا له من الغلط والتصحيف والتحريف، إن حدث منه عارفاً بما يختلّ به المعنى... وفي الحقيقة إعتبار العدالة يغني عن هذا؛ لأنّ العدل لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط**».[3]

وطبقاً لهذا التعريف فان الشهيد الثاني لم يعتبر «الضبط» من شروط الراوي كما ذهب اليه بعض المحدّثين[4] لأن الضبط عنده يعتبر جزءاً من عدالة الراوي، كما انه نفىٰ أن تكون بعض الشروط ضروريّة كما ذهب إلىٰ ذلك بعض المحدّثين، قال العلّامة المامقاني في هذا الخصوص: «**وقد بقي هنا أمران... الأول: انه لا يشترط في الخبر غير ما ذكر من الشروط وقد وقع التنصيص في كلماتهم علىٰ عدم اشتراط امور،**

١. عدة الاصول، ج ١، ص ٣٨٠؛ مقباس الهداية، ج ٢، ص ٢٥
٢. مقباس الهداية، ج ٢، ص ٤٣
٣. الرعاية في علم الدراية، ص ١٨٥
٤. مقباس الهداية، ج ٢، ص ٤٣

للأصل ووجود المقتضي وعدم المانع، أحدهما: الذكورة... الحرية... البصر... عدم القرابة... القدرة علىٰ الكتابة... العلم بالفقه والعربية... معروفية النسب».[١]

وكذلك فإن الشهيد الثاني يرىٰ عدم شرطية بعض هذه الأمور من قبيل: الرجولة، الحريّة، العلم بالعربية وعدم إعتبار البعض الآخر مثل: البصر، وعدد الرواة؛ قال: «أولاً: في ما لا يشترط فيه، ولا يشترط في الراوي: الذكورة.... ولا الحرية.... ولا العلم بفقه وعربية. لأن الغرض منه الرواية لا الدراية وهي تتحقق دونهما... ثانياً: ما لا يعتبر وكذا لا يعتبر فيه: البصر... ولا العدد بناءاً علىٰ إعتبار خبر الواحد».[٢]

النقل بالمعنىٰ

من جملة الأسئلة التي طرحها علماء الحديث بالنسبة للرواية هي: هل يجوز نقل الحديث بالمعنىٰ وفي حالة الجواز، من هم الأشخاص الذين يحق لهم النقل بالمعنىٰ وتحت أيّ شرائط؟

والظاهر إن الرأي الصحيح في هذه المسألة هو أن الراوي إذا لم يكن عارفاً بجميع ألفاظ الحديث، ولكنه يعرف محتوىٰ الرواية وبإمكانه نقل هذا المعنىٰ بغير الألفاظ التي وردت فيها الرواية، ففي هذه الحالة يحق له «النقل بالمعنىٰ»، أما إذا لم يكن مطّلعاً علىٰ مداليل ألفاظ الحديث الصادرة عن المعصوم عليه السلام، ولا يمكنه إيصال المعنىٰ بصورة صحيحة، فلا يحق له النقل بالمعنىٰ في هذه الحالة، وعلىٰ الراوي أن ينقل الحديث بنفس الألفاظ التي سمعها، قال الشهيد الثاني في هذا الخصوص: «في الرواية بالمعنى... أوّلاً من لا يعلم: ومن لا يعلم مقاصد الألفاظ، وما يحيل معانيها، ومقادير التفاوت بينها، لم يجز له أن يروي الحديث بالمعنى، بل يقتصر علىٰ رواية ما سمعه باللّفظ الذي سمعه بغير خلاف. ثانياً من علم: فأما من علم بذلك جاز له الرواية بالمعنىٰ».[٣]

---

١. المصدر السابق، ص ٥٠ ـ ٥٣

٢. الرعاية في علم الدراية، ص ١٨٦ ـ ١٨٨

٣. المصدر السابق، ص ٣١٠

وقد ذهب العلامة المامقاني إلىٰ أن الرأي الأوّل هو أتمّ الآراء في هذه المسألة، أي جواز ذلك في حال القطع ببيان المعنىٰ، وذلك من بين ذكر ثمانية أقوال في هذه المسألة فقال: «**إنما وقع الخلاف في أن العالم بذلك عالماً بالالفاظ ومدلولاتها ومقاصدها كلّه هل يجوز له النقل بالمعنىٰ أم لا علىٰ أقوال: أحدها: الجواز إذا قطع بأداء المعنىٰ وعدم سقوطه بذلك عن الحجية وهو المعروف بين أصحابنا... ثانيها: المنع منه مطلقاً... ثالثها: التفصيل بالجواز في النقل بالمرادف والمنع في غيره... رابعها: التفصيل بين الحديث النبوي وغيره بجواز نقل غير النبوي بالمعنىٰ والمنع في النبوي... خامسها: تجويز النقل بالمعنىٰ للصحابي دون غيره... سادسها: الجواز لمن نسي اللفظ دون غيره... سابعها: عكس السادس؛ ثامنها: الجواز فيما كان موجبه علماً والمنع فيما كان موجبه عملاً...**».[1]

والظاهر إن أفضل الأقوال في هذه المسألة هو القول الأوّل؛ لأن سيرة الأصحاب في زمن الأئمة عليهم السلام كانت جارية ـ في أغلب الموارد ـ علىٰ قراءة الحديث وروايته عن طريق الحفظ، وليس عن طريق متن الكتاب، ولانهم كانوا قادرين علىٰ ايصال المعنىٰ بتمامه، فلم ينهاهم الأئمة عليهم السلام عن هذا العمل، ثم ان هذا الأمر يطابق العرف في كل لغة، والذي يقتضي بان وظيفة المتكلم هو ايصال مفاد الكلام ومحتواه، وإن غيّر بعض ألفاظه؛ ولهذا السبب حُكِم بجواز ترجمة الحديث والقرآن، بل انّها تعتبر من الأمور الحسنة والمحمودة.

وهناك بعض الروايات اشارت إلىٰ جواز النقل بالمعنىٰ، منها:

عن محمد بن يحيىٰ عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اسمع الحديث منك فأزيد وأنقص به، قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس.[2]

---

١. مقباس الهداية في علم الدراية، ج ٣، ص ٢٢٧ ـ ٢٣١

٢. الأصول من الكافي، ج ١، ص ٥١، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، الرواية ٣

وقد استفاد العلّامة المجلسي جواز النقل بالمعنىٰ من هذا الحديث ضمن إشارته إلىٰ بعض المعاني الأخرىٰ، فقال: «**قولهﷺ ان كنت تريد معانيه: أي إن كنت تقصد حفظ معانيه فلا تختل بالزيادة والنقصان، فلا بأس بان تزيد وتنقص في العبارة وقيل: إن كنت تقصد وتطلب بالزيادة والنقصان، افادة معانيه فلا بأس؛ وعلىٰ التقديرين يدل علىٰ جواز نقل الحديث بالمعنىٰ...**».[1]

كما أشار الإمام الصادقﷺ في الحديث الأوّل إلىٰ أن الزيادة والنقصان إذا لم تختل بها المعاني ويتغيّر بها المحتوىٰ فلا مانع من روايتها بالمعنى، ومن الواضح، فإن مثل هذا الأمر لا يتيسّر لكل أحد، بل هو للمحدّثين المطّلعين والمختصّين في هذا المجال فقط. أما في الوقت الحاضر، حيث ان جميع الأحاديث مدوّنة ومحفوظة في الكتب الروائية، فلا بد من نقلها وروايتها بتمام الفاظها بدقّة، والإجتناب عن نقلها بالمعنى، إلّا إذا لم يكن بالإمكان التوصل إلىٰ متن وألفاظ الرواية.

والنقطة الأخرىٰ هي ان النقل بالمعنىٰ يجوز في بعض الموارد المتفق عليها، والظاهر ان هذا الأمر لا يشمل الأدعية، لأن قراءتها بالصورة التي هي عليها امر تعبدي، وقد كان ديدن الرواة علىٰ نقل العبارات المأثورة عن الأئمةﷺ نصّاً.

تقطيع الحديث

ومن الأسئلة الأخرىٰ المثارة في هذا المجال هو «تقطيع المتن»، حيث ان هناك إختلاف في الأراء في هذه المسألة، فالبعض يرىٰ جواز هذا الأمر، في حين ذهب آخرون إلىٰ عدم جوازه ويعتقدون إنه لابد من نقل الحديث بجميع حيثياته. والظاهر انّ تقطيع الحديث يجوز في بعض الموارد، وذلك عندما يكون الحديث مشتملاً علىٰ مواضيع متعدّدة، ويمكن نقل كل قسم من أقسامه بصورة مستقلة. ومن الواضح فإن مثل هذا الأمر لا بد ان يقوم به الخبراء بالحديث، وعليهم أيضاً أن يذكروا الحديث بتمامه عند نقله لأوّل مرّة، ويجوز تقطيع الحديث عند نقله مرّة أخرىٰ بعد

---

١. مرآة العقول، ج ١، ص ١٧٤

ان يُشار إلىٰ نصّه الكامل في الهامش، قال العلّامة المامقاني في هذا المجال: «انه قد **وقع الخلاف بين العلماء في تقطيع الحديث واختصاره برواية بعض الحديث الواحد دون بعض علىٰ أقوال: أحدها: المنع مطلقاً... ثانيها: المنع ان لم يكن هذا المقطّع قد رواه في محلّ آخر أو رواه غيره تماماً... ثالثها: الجواز مطلقاً... الرابع: وهو التفصيل بالجواز ان وقع ممّن يعرف تمييز ما تركه منه عمّا نقله وعدم تعلّقه به، بحيث لا يختل بالبيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه فيجوز حينئذ وان لم تجز الرواية بالمعنىٰ؛ لأنّ المروي والمتروك حينئذ بمنزلة خبرين منفصلين. والمنع ان وقع ذلك من غير العارف وهذا القول هو الأظهر».**[1]

آداب تعلّم الحديث

يعتبر حديث المعصومين عليهم السلام الثقل الثاني بعد القرآن، وعلىٰ كلّ مسلم القيام بتعلّمه في حال الإمكان.

وعلىٰ المتعلّم أن يتحلّىٰ بمجموعة من الآداب في هذا المجال، منها:

١. تصحيح النية في طلب العلم والإبتعاد عن الأغراض الدنيوية، قال الإمام الصادق عليه السلام: **«من أراد الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب»**.[2]

٢. أن يسأل الله سبحانه وتعالىٰ التوفيق في هذا العمل والإعانة عليه.

٣. أن يبذل قصارىٰ جهده في تحصيله والإبتعاد عن الكسل في طلبه.

٤. الإهتمام بتعلّم الأحاديث «العالية السند».

٥. مدارسة أهل العلم للتوصل إلىٰ فهم الروايات.

٦. أن يجعل الأحاديث التي تعلّمها قدوة له في حياته.

٧. تجليل وتكريم شيخه وأستاذه الذي سمع منه الحديث.

٨. كتابة ونشر ما تعلم من علم.

---

١. مقباس الهداية، ج ٣، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦

٢. الاصول من الكافي، ج ١، ص ٤٦

٩. فهم ومعرفة العلوم التي تعلّمها والتعمق فيها.

١٠. تحصيل العلوم الأدبيّة التي تكون مقدّمة للوصول إلىٰ فهم الأحاديث.

آداب بيان ورواية الحديث

حديث المعصوم عليه السلام هو امتداد للوحي، وان لنقله وروايته آداب خاصة، فمن المناسب للراوي أن يتعلم جميع هذه الآداب والعمل بها بدقّة كاملة.[1]

ومن هذه الآداب:

١. أن يتطهّر ويتعطّر عند رواية الحديث.

٢. الجلوس في مكان مناسب عند التحديث (منبر و...) مع الوقار والسكينة مواجهاً القبلة.

٣. أن يدعو الجميع للسكوت والإستماع عند التحديث والرواية وأنْ يتكلم بصوت معتدل.

٤. الشروع باسم الله والثناء عليه والصلاة علىٰ النبي صلى الله عليه وآله والمعصومين عليهم السلام.

٥. الإبتعاد عن التحديث بحضرة أستاذه وشيخه.

٦. أن لا يمتنع من التحديث إن طلب منه ذلك، وإنْ كان طالب الحديث غير صحيح النية.

٧. الحرص علىٰ بيان الحديث ونشره وروايته من أجل الثواب ورضىٰ الله سبحانه وتعالى.

٨. عقد المجالس من اجل كتابة الحديث، وحث الاخرين علىٰ الكتابة.

٩. عدم الغفلة عن تعظيم الله إذا ذكر عند قراءة الحديث، وكذلك النبي صلى الله عليه وآله والمعصومين عليهم السلام.

١٠. أن يُحسن الثناء علىٰ شيخه وتكريمه، ومدحه وأنْ يذكر الكتاب الذي نقل منه الأحاديث ذاكراً المؤلّف بإحترام.

١١. أن يحدّث المستمعين بما يتناسب مع إدراكهم وفهمهم.

١٢. الإجتناب عمّا لا تحتمله العقول من الأحاديث، أو ذكر العام الذي لم يرد في متن الحديث تخصيصه.

١٣. الإبتعاد عن التحديث بالروايات الضعيفة من ناحية المتن، أو الذي يوجد فيها إحتمال الوضع.

---

١. راجع: مقباس الهداية، ج ٣، ص ٢٧٩، المقام الخامس، آداب التحديث والمحدّث.

١٤. ذكر الأحاديث الصحيحة بصورة كاملة مع سلسلة السند.

١٥. الإكثار من رواية الثقات.

آداب كتابة الحديث[1]

إنّ كتابة الحديث من الأمور المهمّة وله عدة آداب، منها:

١. كتابة الحديث مع ذكر السند والمصدر.

٢. كتابة كل حديث بصورة واضحة متمايزاً عن الأخر، وأن يجعل بينهما فاصلة.

٣. التحرّز من كتابة «الله» في آخر السطر في الكلمات المركبة مثل «عبد الله بن فلان»، أو «عبد الرحمن بن فلان»؛ لأن الذي يبدأ بالسطر يقرأ الله بن فلان.

٤. أن يبتعد عن كتابة «الله» في أوّل السطر في الكلمات، مثل «رسول الله ﷺ» «نبي الله ﷺ» حتىٰ لا تكون موهمة للقارىء.

٥. المحافظة علىٰ ذكر الثناء عند كتابة كلمة «الله» واسماء الأئمة ﷺ.

٦. المحافظة علىٰ كتابة الثناء بصورة كاملة عقيب ذكر اسم الله والمعصومين ﷺ وتكرار هذا الأمر كلما تكرّرت هذه الأسماء، والإبتعاد عن إستخدام الكلمات المختصرة إن أمكن ذلك.

٧. من اللازم تكريم المحدّثين بعد ذكر أسماءهم، كأن يقول: «رضي الله عنه» أو «رحمه الله» و....

٨. من الضروري كتابة سند ومتن الحديث بصورة صحيحة، ولهذا فان تطبيق المكتوب مع النص الأصلي يعتبر امراً لازماً.

٩. كتابة الحديث بصورة كاملة، والإجتناب عن التقطيع والنقل بالمعنىٰ في حال الإمكان.

١٠. جمع وكتابة الروايات في كل موضوع في محلّها المناسب، مع وضع العنوان المناسب لكل موضوع.

١. راجع: مقباس الهداية، ج ٣، ص ٣٠٣.

النتيجة

من شرائط قبول الرواية: الإسلام، البلوغ، العقل، الايمان والعدالة. وبعض هذه الموارد لا تعتبر ضرورية عند بعض المحدّثين. ويجوز النقل بالمعنىٰ إذا تمكن الراوي من إيصال معنىٰ ومحتوى الحديث، وكذلك يجوز تقطيع الرواية لأهل الفن والخبرة في هذا المجال. ومن اللازم رعاية بعض الأداب عند تعلم أو رواية أو كتابة الأحاديث.

الأسئلة

١. ناقش إعتبار خبر الصبي المميز، وبيّن القول الصحيح في هذه المسألة.
٢. إلىٰ أيّ شرط من الشروط المعروفة يرجع ضبط الراوي في حالة الضرورة ولماذا؟
٣. عرّف النقل بالمعنى، واذكر القول الصحيح مع الأدلّة، ضمن بيان الأقوال في هذه المسألة.
٤. بيّن الموارد التي يجوز فيها تقطيع الحديث.
٥. اذكر آداب نقل الحديث بإختصار.
٦. اذكر أهمّ آداب كتابة الحديث.

البحوث

١. ناقش ضرورة شرط تحقق الإيمان عند الراوي في رأي الموافقين والمخالفين في كتاب مقباس الهداية و... مع النقد.
٢. بيّن معنىٰ العدالة التي هي من جملة شروط تحمّل الحديث من زاوية رأي المخالفين والموافقين في كتاب مقباس الهداية و...
٣. ناقش حديث الغدير في المصادر الروائية، وبيّن الموارد التي نقل فيها بالمعنى.
٤. بيّن موارد النقل بالمعنىٰ في روايات من لا يحضره الفقيه وذلك بالاستعانة بالهوامش التي ذكرها الأستاذ الغفاري.

٥. ما هو مقدار النقل بالمعنىٰ في رواية كل من: ابن مسعود، أبي الدرداء وأنس بن مالك؟ وما هي المواضيع التي تناولتها هذه الروايات؟

٦. اذكر بعض الأمثلة من تقطيع الحديث في «كتاب الطهارة» من كتاب وسائل الشيعة.

المصادر

١. من لايحضره الفقيه، الشيخ الصدوق؛

٢. وسائل الشيعة، الحر العاملي؛

٣. بحار الأنوار، العلامة المجلسي؛

٤. المسند، أحمد بن حنبل؛

٥. الكافي، الشيخ الكليني؛

٦. مقباس الهداية، العلامة المامقاني.

المصادر العامة

١. آقا بزرگ، الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت.

٢. ابن الجوزي، الموضوعات.

٣. الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار، انتشارات اسلامى، قم، ١٣٦١ش.

٤. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، من لايحضره الفقيه، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ١٤١٣ق.

٥. ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠ق.

٦. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٦ق.

٧. ابو الحسين، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٤ق.

٨. الاميني النجفي، عبد الحسين، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، ١٤١٦ق.

٩. احمد بن حنبل، مسند، مسند أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.

١٠. اردبيلي (المقدس الاردبيلي)، أحمد، مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، جامعة المدرسين، قم، ١٤٠٣ق.

١١. الاصفهاني، الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم المرعشلي، دار الكتاب العربي.

١٢. امين، إسماعيل بن محمد، إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون، دار إحياء التراث، بيروت.

١٣. امين، حسن، دائرة المعارف الشيعية، دار التعارف، بيروت، ١٤١٨ق.

١٤. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ق.

١٥. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن.

١٦. تهانوي، محمد علي، كشّاف إصطلاحات الفنون، دار قهرمان للنشر.

١٧. الجوهري، إسماعيل، صحاح اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ق.

١٨. الحر العاملي، محمد بن الحسن، الجواهر السنية في الأحاديث القدسية، نشر يس، ١٤٠٢ق.

١٩. الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلىٰ تحصيل مسائل الشريعة، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٩١ق.

٢٠. الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، دار الأندلس، بيروت، ١٤٠٩ق.

٢١. الحلي، جعفر بن الحسن، المعتبر في شرح المختصر، مؤسسة سيد الشهداء، قم، ١٣٦٤ش.

٢٢. الحميري، عبد الله، قرب الإسناد، تحقيق: مؤسّسة آل البيت، قم، ١٤١٣ق.

٢٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤. الخوئي، السيد ابو القاسم، معجم رجال الحديث، بيروت، ١٤٠٣ق.

٢٥. دياري، محمد تقي، پژوهشى در باب اسرائيليات در تفاسير قرآن، دفتر پژوهش ونشر سهروردي، طهران، ١٣٧٩ش.

٢٦. الذهبي، شمس الدين، ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت.

٢٧. رباني، محمدحسن، دانش درايةالحديث، جامعة «علوم اسلامى رضوى»، مشهد، ١٣٨٠ش.

٢٨. الزبيدي، مرتضىٰ، تاج العروس من جواهر القاموس، من منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٩. السبحاني، جعفر، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، مركز مديرية الحوزة العلمية، قم، ١٤١٢ق.

٣٠. شانه چي، مدير كاظم، دراية الحديث، دفتر انتشارات اسلامى، قم، ١٣٨٠ش.

٣١. شانه چي، مدير كاظم، علم الحديث، دفتر انتشارات اسلامى، قم.

٣٢. الشوشتري، محمد تقي، الأخبار الدخيلة.

٣٣. الشهيد الثاني، الرعاية في علمالدراية، مكتبة آيةاللهالنجفي، قم، ١٤٠٨ق.

٣٤. الصدر، السيد حسن، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، منشورات الأعلمي.

٣٥. الصدر، السيد حسن، نهايةالدراية في شرحالوجيزة، تحقيق: الشيخ ماجد الغرباوي، نشر المشعر.

٣٦. الصدوق، محمد بن علي، علل الشرائع، مكتبة الداوري، قم.

٣٧. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٨ق.

٣٨. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، المكتبة المرتضوية، طهران، ١٣٩٥ق.

٣٩. الطوسي، محمد بن الحسن، الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، دار الكتب الاسلامية، طهران، ١٤٦٣ش.

٤٠. الطوسي، محمد بن الحسن، العدّة في اصول الفقيه، تحقيق: محمد رضا الانصاري، منشورات ستاره، قم.

٤١. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، منشورات الصدوق، ١٤١٧ق.

٤٢. العاملي، الحسن، معالم الدين في الأصول، دفتر تبليغات (مكتب الإعلام)، قم، ١٣٦٥ش.

٤٣. العاملي، محمد بهاء الدين، الوجيزة في علم الدراية، منشورات المكتبة الإسلامية، قم، ١٣٩٦ق.

٤٤. العسقلاني، إبن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٥. العسكري، السيد مرتضى، القرآن الكريم وروايات المستشرقين، المجمع العلمي الإسلامي، طهران، ١٤١٦ق.

٤٦. الغفاري، علي اكبر، تلخيص مقباس الهداية، جامعة الإمام الصادق، طهران، ١٣٦٩ش.

٤٧. الكاشاني، محسن الفيض، الوافي، مكتبة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام، اصفهان، ١٤١١ق.

٤٨. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي (الاصول، الفروع)، تصحيح: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨ق.

٤٩. كني، الملا علي، توضيح المقال.

٥٠. المامقاني، عبدالله، مقباس الهداية في علم الدراية، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤١١ق.

٥١. المامقاني، محمد رضا، مستدركات مقباس الهداية في علم الدراية، نشر المؤلف، قم، ١٤١٣ق.

٥٢. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣ق.

٥٣. المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، دار الكتب الاسلامية، طهران، ١٣٦٣ش.

٥٤. المجلسي، محمد تقي، روضة المتقين في شرح من لايحضره الفقيه، بنياد فرهنگ اسلامی، طهران، ١٤٠٦ق.

٥٥. المحقق القمي، ابو القاسم، قوانين الأصول، الطبعة الحجرية، تبريز، ١٣١٦ش.

٥٦. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار احياء السنة النبوية، بيروت.

٥٧. مسلم، صحيح (بشرح النووي)، دار القلم، بيروت، ١٤٠٧ق.

٥٨. مصطفىٰ بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ق.

٥٩. المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، دار النعمان، النجف، ١٣٨٦ق.

٦٠. معرفة، محمد هادي، التمهيد في علوم القرآن، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ١٤١٢ق.

٦١. مكي العاملي، ذكرىٰ الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق: آل البيت، قم، ١٤١٩ق.

٦٢. مؤدب، سيد رضا، علم الحديث، پژوهش در مصطلح الحديث يا علم الدراية، احسن الحديث، ١٣٨٧ش.

٦٣. مؤدب، سيدرضا، علم الدراية تطبيقي، انتشارات مركز جهانى علوم اسلامى، ١٣٨٢ش.

٦٤. نجمي، محمد صادق، سيرى در صحيحن، دفتر انتشارات اسلامى، قم، ١٣٧٩ش.

٦٥. النوري، المحدث، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث الاسلامي، ١٤٠٧ق.

الكتب المطبوعة مركزالمصطفى صلى الله عليه وآله العالمي للترجمة و النشر

الرقم	عنوان	المؤلف / المترجم	اللغة	الطبعة والسنة
١	ابن تيميه منهجه في الحديث	ابومحمد النعيمي	عربي	اول، ١٣٨٨
٢	اتحاد الفريقين	سيد شجاعت حسين رضوي	اردو	اول، ١٣٨٨
٣	احكام اسلامي	الياس قاسماف	تاجيكي	اول، ١٣٨٨
٤	احكام روزه	كميته فرهنگي نهضت اسلامي تاجيكستان	تاجيكي	اول، ١٣٧٧
٥	احكام زكات	كميته فرهنگي نهضت اسلامي تاجيكستان	تاجيكي	اول، ١٣٧٧
٦	احكام نكاح و طلاق	كميته فرهنگي نهضت اسلامي تاجيكستان	تاجيكي	اول، ١٣٧٧
٧	احكام و مقررات شكار و صيد	علي اكبر صادقي	فارسي	اول، ١٣٨٥
٨	احوال الشخصيه شيعيان افغانستان	عبدالله شفاهي	فارسي	اول، ١٣٨٧
٩	اخلاق تبليغ در سيره رسول الله صلى الله عليه وآله	سيد مرتضي حسيني	فارسي	دوم، ١٣٨٥
١٠	ادوار الاجتهاد عند الشيعة الامامية	عدنان فرحان تنها	عربي	اول، ١٣٨٦
١١	اربعين مولانا جامي	داستان حقنظرزاده	تاجيكي	اول، ١٣٨٩
١٢	ازسي مرغ تا سيمرغ	محمدرضا يوسفي	فارسي	اول، ١٣٨٩
١٣	ازقباديان تايمگان	محمدرضا يوسفي-رقيه ابراهيمي شهرآباد	فارسي	اول، ١٣٨٩
١٤	اسباب النزول القرآني؛ تاريخ و حقائق	حسن محسن حيدر	عربي	اول، ١٣٨٥
١٥	اسرار نماز	رجبعلي حيدري مظفرنگري	اردو	اول، ١٣٨٥
١٦	اسراف و تبذير، تباهي سرمايه‌ها	ناصر رفيعي محمدي	فارسي	اول، ١٣٨٨
١٧	اسلام و دموكراسي ليبرال	محمد حنيف طاهري	فارسي	اول، ١٣٨٧
١٨	اسماعيليه از ابتدا تا حال	محمد سعيد بهمن‌پور	فارسي	اول، ١٣٨٦
١٩	اشعار عاشورايي، ج ١-٢	محمد رضا فخر روحاني	انگليسي	اول، ١٣٨٩
٢٠	اصول الفقه	محمد علي شمالي	انگليسي	اول، ١٣٨٥
٢١	اصول تدوين ضوابط و مقررات	دفتر بهبود روشها و برنامه‌ريزي سازماني گروه قوانين و مقررات	فارسي	اول، ١٣٨٥
٢٢	اصول دين در قرآن كريم	مؤسسه معارف اسلامي	فارسي	اول، ١٣٧٧
٢٣	اعتقاد ما	آية‌الله مكارشيرازي، مترجم: محمد نظام‌الدين	تاميلي	اول، ١٣٨٤
٢٤	اعتقاد ما	آية‌الله مكارم شيرازي، مترجم: افضل‌الدين رحيماف	آذري	اول، ١٣٨٣
٢٥	اعتقاد ما	آية‌الله مكارم شيرازي، مترجم: سيدقمر غازي	هندي	اول، ١٣٨٣
٢٦	اعجاز القرآن	سيدرضا مؤدب، مترجم: قاسم البيضاني	عربي	اول، ١٣٨٨
٢٧	اعجاز قرآن	سيدرضا مؤدب	فارسي	اول، ١٣٨٦
٢٨	اعجاز قرآن از ديدگاه مستشرقان	رئيس اعظم شاهد	فارسي	اول، ١٣٨٦
٢٩	الاحوال الشخصية(الطلاق)	السيد محمدكاظم المصطفوي	عربي	اول، ١٣٨٤
٣٠	الاحوال الشخصية(النكاح)	السيد محمد النجفي	عربي	اول، ١٣٨٥
٣١	الاخلاق السياسية في المنهج الاسلامي	السيد شهاب الدين الحسيني	عربي	اول، ١٣٨٣
٣٢	الاخلاق والحضارة	علي حسن الياسري	عربي	اول، ١٣٨٣